

ISSN 2411-7757



گۆقارى زانكۆى گەشەپەيدانى مرؤىى

گۆقارىتىكى زانستىيى وەرزىيە زانكۆى گەشەپەيدانى مرؤىى دەرىدەگات

بەرگى (۷) ژمارە (۲) حوزەيران (۲۰۲۱)

۲۷۲۱ ى كوردى

۲۰۲۱ ى زايىنى



هەریمی کوردستانی عێراق
زانکۆی گەشە پێدانی مروی

گۆفاری زانکۆی گەشە پێدانی مروی

گۆفاریکی زانستی وەرزییه، زانکۆی گەشە پێدانی مروی دەریدهکات

خاوهنی ئیمتیاز

پ.د.علی محی الدین قەرهداگی

سەرۆکی دهستهی نووسهران

پ.د.ماریوان أحمد رشید

به‌رێوه‌به‌ری نووسین

پ.د.زانا رۆوف حمه کریم

دهستهی نووسهران

پ.د.أنور محمد فرج ئەندام
پ.ی.د.هیوا ابوبکر علی ئەندام
پ.ی.د.صهیب مصطفى طه ئەندام
پ.ی.د.ئاسۆ محمد دەریش ئەندام
پ.ی.د.محسن ابراهیم أحمد ئەندام
پ.ی.د.کنعان حمه غریب عبدالله ئەندام

سەرپه‌رشتیاری هونه‌ری

هاوکار عمر مجید

دەستەى راویژکاری

- پ.د.سمیر فخر و بحرین
- پ.د.عبدالمجید النجار تونس
- پ.د.علي المحمدي قطر
- پ.د.انمار امین البرواری عیراق
- پ.د.صالح قادر قطر
- پ.د.جاسم عودة مصر
- پ.د.قاسم الحبیطی عیراق
- پ.د.خالد العجمی سعودیة
- پ.د.خالد المذكور کویت
- پ.د.فائق مشعل قدوری عیراق

• ئاماژە بە کۆنوسی دەستەى نوسەرانی گۆفاری زانکۆی گەشەپێدانی مرویی ژمارە (15) لە بەرواری (2017/6/1)دا، وە لەبەرئەوەی لە ئیستادا زانکۆکەمان گۆفاریکی زانستی نوێ دەرەکات بەناوی (UHD Journal Of Science and Technology) کە تایبەتە بە بلاوکردنەوەی توێژینەوهکانی بواری زانستی پوخت. بڕیار درا کە بواری بلاوکردنەوهی توێژینەوهکان لە گۆفارەکهماندا کورت بکریتهوه تەنها بۆ بواری زانسته مروفايه تیهکان.

• بۆ زانینی مەرجهکان و تۆمارکردنی توێژینەوه بۆ بلاوکردنەوهی لەم گۆفارەدا، سەردانی سایتی تایبەت بە گۆفار بکە : journals.uhd.edu.iq

پیشگی:

گۆفاری زانکۆی گهشهپیدانی مرۆیی، گۆفاریکی زانستی - وهرزییه، زانکۆی گهشهپیدانی مرۆیی دهریده کات، پشتبەست بە فەرمانی وەزاریی - وەزارەتی خۆپەندنی بالاو توێژینهوهی زانستی/ حکومەتی هەریمی کوردستان، ژماره (15332/9) له (2015/8/5) دا. ئاماژە بە کۆنوسی لیژنە هەمیشەیی تایبەت بە دەرکردنی گۆفاری زانستی له وەزارەتی خۆپەندنی بالا، که له بهرواری (2015 / 8 / 4) دا پەسەند کراوه و بریار دراوه بە پیدانی مۆلەت بە دەرکردنی (گۆفاری زانکۆی گهشهپیدانی مرۆیی) له لایەن زانکۆی گهشهپیدانی مرۆییەوه، ئەمەش لەبەر ئەوهی گشت مەرجەکانی دەرکردنی گۆفاری زانستی تیدا جیبه جی کراوه. توێژینهوهکانی ئەم گۆفاره بۆ بەرز کردنهوهی پلهی زانستی به کار دێت.

بەم هۆیهوه دەستەیی نوسەرانی گۆفاری زانکۆی گهشهپیدانی مرۆیی، خۆشحال دەبێت بە بالاو کردنهوهی توێژینهوهو بەرههەمه زانستیەکانی توێژەرانی بواری (زانسته مرۆفایهتیه کان) به پێی ئەومەرجانەیی که بۆ بالاو کردنهوه دانراون له گۆفاره که دا.

○ ناوی گۆفار: گۆفاری زانکۆی گهشهپیدانی مرۆیی

○ جۆری دەرکردنی گۆفار: وهرزییه

○ پسپۆری گۆفار: بواری (زانسته مرۆفایهتیه کان)

○ ژمارهیی نیۆدەولەتی گۆفار بەشیۆهیی چاپکراو: p-ISSN 2411-7757

○ ژمارهیی نیۆدەولەتی گۆفار بەشیۆهیی ئۆنلاین: e-ISSN 2411-7765

○ ژمارهیی (DOI) گۆفار : 10.21928/2411-7765

پ.د. زانا رهئوف حهه کریم

بهرپۆه بهری نوسین

Address:

University of Human Development
Sulaimani -Kurdistan Region/Iraq
+9647711529060 - +9647480120630
PO Box: Sulaimani 6/0778

ناونیشان:

زانکۆی گهشهپیدانی مرۆیی
سلیمانی - هەریمی کوردستان/عێراق
009647711529060 - 009647480120630
سندوقی پۆست: سلیمانی 6/0778

فهرست المجله

رقم الصفحة	عنوان البحث	اسماء الباحثين	ت
١١-١	تشخيص اهم العوامل الديموغرافية المؤثرة في تبني معايير التقييم الذاتي المدرسي : من وجهة نظر عينة من الكوادر التدريسية والادارية في عدد من المدارس الحكومية في مدينة كركوك	يوسف عبيد حمه امين	.١
٢٢-١٢	دور استخدام اسلوب الإدارة بالاهداف في فاعلية المنظمات	كاوه محمد روستم عطا آدم حمه صالح	.٢
٣٣-٢٣	رادى بهركهوتى خويندكارانى زانكو و كارلنكردى له گه ل پهيامى بيگه ئەلكترۆنييه كان	يوهان عوسان حمه	.٣
٤٧-٣٤	التأصيل القانوني لمبدأ واجب المقاضاة في الجرائم ذات الطابع العالمي	محمد رشيد حسن أواز عساف مولود	.٤
٦٠-٤٨	گورانی سیاسی له دیدی (لیبرالیزم)دا: تیروانینه کانی کارل پۆیهه وهک نمونه	کنعان حمه غریب عبدالله ناریان رشید شریف	.٥

تشخيص اهم العوامل الديموغرافية المؤثرة في تبني معايير التقييم الذاتي المدرسي : من وجهة نظر عينة من الكوادر التدريسية والادارية في عدد من المدارس الحكومية في مدينة كركوك

يوسف عبيد حمه امين

قسم ادارة الاعمال، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السلجانية، كوردستان، العراق

اداراتالمدارس (عينة البحث) ان تعيد النظر في الاسباب المؤدية الى عدم الاستفادة من سنوات الخبرة والدورات التدريبية في مجالات تحسين الاداء. ومن ثم وضع اليات تضمن ان تكون الخبرة المكتسبة والدورات أكثر تأثيراً في الاداء.

الكلمات الدالة- العوامل الديموغرافية ، معايير التقييم الذاتي، الكوادر التدريسية، المدارس الحكومية في مدينة كركوك

1. المقدمة

تحرص النظم التعليمية المعاصرة على عملية التقييم بصورة شاملة ومستمرة للتأكد من جودة خدمات العملية التعليمية الموجودة بالمدارس، والتعرف على ما بها من جوانب القوة فيتم تدعيمها، وما بها من جوانب قصور وضعف فيتم علاجها عبر برامج تحسين وتطوير مخطط لها وتنفيذ بصورة منظمة وفق أولويات محددة. ونظراً لقصور مدخل التفتيش والمراقبة الخارجية كأحد أهم مداخل تقييم الأداء، فقد ازدادت أهمية التقييم الذاتي كأحد مداخل تقييم وتطوير الأداء المدرسي حيث برزت على السطح مؤخراً الأهمية الكبرى لعمليات وأنشطة التقييم الذاتي، وضرورة الاستفادة منها في تقويم جودة وتميز الأداء المدرسي. ويمكن النظر في معايير التقييم الذاتي للمدرسة بوصفه أحد مداخل تقويم الاداء الذي يركز على معايير محددة تركز على عمليات تعلم وتعلم الطلبة، ويتم اعتماد أدوات متنوعة مثل الاستبانة والمقابلات والملاحظة وتحليل الوثائق وتقارير الاداء وغيرها من مصادر جمع البيانات التي يشارك فيها كافة المهتمين بالعملية التعليمية من إدارة مدرسية ومعلمين وطلبة وأولياء أمور وأعضاء من المجتمع المحلي في ضوء الخطة الاستراتيجية للمدرسة.

ولإنجاح مبادرات تطبيق معايير التقييم الذاتي المدرسي فإن الدول تقوم ببناء الأداة وأطر العمل وتأهيل العاملين في المدارس على تطبيق معايير التقييم الذاتي للمدرسة، وتؤكد العديد من الدراسات على وجود مشكلة في عدم امتلاك فريق عمل تطبيق

المستخلص- يهدف البحث إلى تشخيص أهم المتغيرات الديموغرافية للكوادر التدريسية التي تسهم على نحو كبير في تبني معايير التقييم الذاتي للمؤسسات التعليمية في وزارة التربية العراقية.. وقد أسست المنطلقات الفكرية والميدانية للبحث الحالي على منظور فلسفي جديد يُحاكي مضامين الخصائص الشخصية للكوادر التدريسية، ومُجسداً إمكانية اعتمادها في تحسين مستوى جودة العملية التربوية والتعليمية. وتم إجراء البحث في عدد من المدارس الحكومية في مدينة كركوك/العراق باعتماد استطلاع آراء عينة من المدرسين والاداريين في المدارس المبحوثة في مدينة كركوك، فيما يخص مجتمع وعينة البحث. تكون مجتمع البحث من الكوادر التدريسية في المدارس الابتدائية في مدينة كركوك، ومن ثم اختيار عينة عشوائية للبحث والبالغة عددها 100 مبحوثاً من الكوادر التدريسية في المدارس الابتدائية والتابعة لمديرية تربية كركوك.

جسدت مضامين التقييم الذاتي للمؤسسات التربوية ، بهدف التعرف على أهم المتغيرات الديموغرافية التي تتفق وراء التبنى والتطبيق الناجح لمعايير التقييم الذاتي . وقد صيغ مخطط فرضي يعكس العلاقات التوافقية بين أبعاد الدراسة وهي المتغيرات الديموغرافية بوصفها متغيراً مستقلاً (مفسراً) ومعايير التقييم الذاتي بوصفها متغيراً تابعاً (مُعتمداً) ، فنجم عنه الفرضية الرئيسة وهي فرضية (عدم) والتي مفادها : لا تؤثر العوامل الديموغرافية في تبني معايير التقييم الذاتي في المنظمات المبحوثة . اختبرت باستخدام عدد من الوسائل الإحصائية باستخدام برنامج SPSS-10 For Windows اذ تم اجراء اختبارT(t-test)وكذلك اختبار التباين الأحادي Anova بهدف تفسير العوامل المستخلصة بوصفها المعرة عن واقع وطبيعة العلاقة بين متغيرات البحث، وأكدت نتائجها دعماً لفرضيات البحث وإيجابية أهدافه وسريان مخططة .

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، كان أهمها انه ليس هناك تأثير معنوي لكل من الجنس والمؤهل العلمي والخبرة والتحصيل الدراسي والدورات التدريبية في الاداء المعرفي والمهارات والقيم والاتجاهات باستثناء الفئات العمرية التي لها تأثير في محاور الاداء، واستناداً لذلك تمت الإشارة إلى بعض المقترحات أهمها : على

2. تشخيص أهم العوامل الديموغرافية المؤثرة في تبني معايير التقييم الذاتي في المدارس على وفق معايير الجودة وتوضيحها إذ لم يسبق لدراسة سابقة مناقشة هذه المضامين في البيئة العراقية والعربية بعامة وفي القطاع المبحوث خاصة (في حدود إطلاع الباحث).

3. المساهمة العلمية عبر توفير الإجابات عن النواحي المشار إليها من خلال الاختبار الميداني ، بما قد يوفر للمنظمات المبحوثة القناعة المناسبة لتعزيز العوامل المؤثرة في ظل "منظور جودة العملية التربوية والتعليمية".

ثالثاً. أهداف البحث

تتمثل الأهداف الأساسية للبحث في:

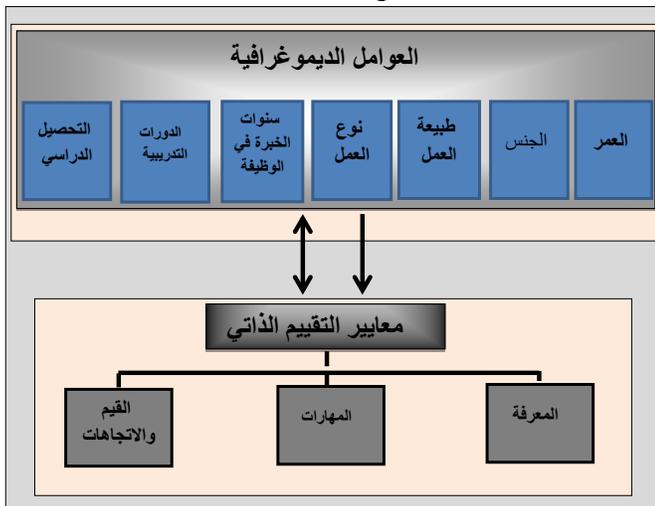
1. وضع نموذج فكري يُشخص أهم العوامل الديموغرافية (الخصائص الشخصية) استناداً إلى الجهود البحثية السابقة، ووفقاً لآراء المبحوثين.
2. قياس مستوى تأثير كل من العوامل الديموغرافية في المنظمات المبحوثة، وما تتضمنه من أهمية.
3. تقديم مقترحات يُمكن أن تُسهم في خدمة المنظمات المبحوثة في ضوء الاستنتاجات التي سيتوصل إليها الباحث.
4. معرفة وتشخيص طبيعة العلاقة بين العوامل الديموغرافية وبين معايير التقييم الذاتي.

رابعاً. مخطط البحث وفرضياته

للايفاء بمتطلبات المعالجة المنهجية لمشكلة البحث وتساؤلاته، وفي ضوء اطاره النظري ، تم اعتماد نموذج افتراضي يعكس المتغيرات الرئيسة للبحث، التي تشير الى وجود علاقات افتراضية بين العوامل الديموغرافية وتبني معايير التقييم الذاتي في المنظمات المبحوثة، وتوافقاً مع فرضيات البحث ومتطلبات اختبارها ، فقد تم تبني النموذج المبين في الشكل (1) ، ويتضمن متغيرين رئيسيين يمثل الأول بالمتغيرات الديموغرافية بوصفه (متغيراً مستقلاً " مفسراً ") ، في حين يشمل الثاني معايير التقييم الذاتي وهو (المتغير المعتمد " مستجيباً ").

الشكل (1)

النموذج الفرضي للبحث



المصدر: من إعداد الباحث

معايير التقييم الذاتي للمدرسة من المهارات اللازمة لتطبيق معايير التقييم، وبالتالي ظهور ضعف في جهود تطبيق معايير التقييم الذاتي للمدرسة، ولذا فإن تمكين العاملين في المدارس من معلمين وإداريين من تبني وتطبيق معايير التقييم الذاتي على نحو فعال هو مهمة معقدة، قد تتطلب التشخيص الدقيق للخصائص الديموغرافية اللازمة للكودار التدريسية المختصة بتطبيق معايير التقييم الذاتي المدرسي، وأهمية تلك الخصائص لفرق العمل بشكل واقعي يمثل حجر الأساس الذي يمكن من سد الفجوة وبالتالي الوصول الى رؤية شاملة ومتكاملة لخصائص الكودار التدريسية الديموغرافية المطلوبة لتطبيق معايير التقييم الذاتي على نحو فعال .

وعلى هذا الأساس جاءت توجهات البحث لتشخيص أهم العوامل الديموغرافية المؤثرة في تطبيق معايير التقييم الذاتي في المدارس العراقية وبغية تحقيق اهداف البحث وتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث على نحو وافٍ ، اتجه البحث إلى معالجة ذلك ضمن أربعة محاور اتجه المحور الأول : باستعراض الإطار العام للبحث ومنهجه، أما المحور الثاني فيلخص الجانب النظري والدراسات السابقة ضمن المتاح والمتيسر من المصادر العربية الاقرب لمجتمع البحث وعينته، وأما الثالث: فينصرف إلى الإلمام بالجانب الميداني ضمن مسار حددته منهجية البحث ، واخيراً المحور الرابع اختص باستعراض نتائج البحث وتوصياته.

المحور الاول

الإطار العام للبحث ومنهجه

أولاً. مشكلة البحث

يتبنى البحث الحالي اعتقاداً بضرورة التمييز الواضح لأهم العوامل الديموغرافية والتشخيص الدقيق لأكثرها أهمية في تبني وتطبيق معايير التقييم الذاتي المعتمدة، ومن ثم دراستها ضمن إطار واحد ووفق منهج تسلسلي وتتابعي للوصول إلى رؤية شاملة وواضحة للمضامين (العوامل الديموغرافية الأكثر أهمية في تطبيق معايير التقييم الذاتي)، والمدارس التي تتمكن من فهم طبيعة هذه العوامل والتركيز عليها غالباً ما تكون أكثر قدرة على القيام بتغيرات إستراتيجية أفضل تمكّنها من تبني الأسلوب المناسب للوصول إلى تحسين مستويات جودة العملية التربوية والتعليمية. وبموجب ذلك، يمكن تلخيص مشكلة البحث عبر محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما أهم العوامل الديموغرافية المؤثرة في تبني معايير التقييم الذاتي في المدارس الحكومية في مدينة كركوك ؟ ويتفرع عن هذا السؤال التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما طبيعة العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية للكودار التدريسية ومعايير التقييم الذاتي للمؤسسات التعليمية المبحوثة؟
- ما تسلسل الأهمية النسبية للمتغيرات الديموغرافية للكودار التدريسية في تبني معايير التقييم الذاتي في المؤسسات التعليمية المبحوثة ؟

ثانياً. أهمية البحث

تأتي أهمية البحث على مستوى كل من الجوانب الآتية:

1. يُعدّ البحث تجربة جديدة ومحاولة لمناقشة مضامين موضوعات حديثة في ميدان إدارة الأعمال بصفة عامة وفي ميدان السلوك التنظيمي على نحو خاص، في إطار محاولة تفسير السلوك الإنساني على وفق الخصائص الشخصية (الديموغرافية).

هذا المصطلح تم دراسته في قطاعات مختلفة ومجالات متنوعة والتي قد تبدأ بالقطاع الصحي عبر دراسة تأثير العوامل الديموغرافية في وفيات الأطفال كما هو الحال في دراسة (زيد ، 2014) وكذلك دراسة أثر مجموعة مختارة من العوامل الديموغرافية في الأوضاع الصحية للمرأة العاملة كما هو الحال في دراسة (بريك ، 2010) فضلاً عن دراسة أثر بعض من العوامل الديموغرافية في انتشار وانتقال الجرب كما في دراسة (الدليبي و الشاه ، 2015) ، ومروراً بدراسة المتغيرات الديموغرافية في المجالات الادارية والتسويقية كما في دراسة (بوروق و كروش ، 2015) التي أهتمت بدراسة أثر العوامل الديموغرافية على ولاء المستهلك لعلامات الملابس الرياضية، والتي لخصت مجموعة متغيرات ديموغرافية تمثلت بكل من (العمر والجنس والدخل وحجم العائلة) بوصفها المتغيرات الديموغرافية الأكثر أهمية في اتخاذ القرار الشرائي، وكذلك دراسة (غازي والمصري، 2006) التي ناقشت العوامل الديموغرافية المؤثرة في نجاح التسويق الشخصي، في إطار الاهتمام بالخصائص الشخصية للأفراد بوصفها التنظيم المتكامل والديناميكي للخصائص الفسيولوجية والعقلية والاجتماعية للفرد، وهي تشمل الخصائص الطبيعية والمكتسبة من الدوافع والبيول والعواطف والمعتقدات والآراء لتعكس سلوك الفرد داخل الوسط الاجتماعي. (غازي والمصري، 2006، 30). ووصولاً الى دراسة العوامل الديموغرافية ضمن مجتمع المؤسسات التعليمية مثل دراسة العوامل الديموغرافية المتنبئة بمستوى استخدام طلبة الجامعة لمواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) كما في دراسة (الشقران والمومني، 2019) ، وكذلك دراسة (المؤمني ، 2012) التي أهتمت بتشخيص العوامل الديموغرافية المؤثرة في تبني المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة الجامعيين. وما بين هذا القطاع وذاك يمكن تأشير الاهتمام الواسع والمنظور الشمولي لدراسة مصطلح العوامل الديموغرافية في مختلف القطاعات، ولعل مثل هذه الدراسات وغيرها الكثير من مساهمات الباحثين والمهتمين لا يتسنى المجال لذكرها أسهمت جميعها في تأطير وتوضيح مختلف الجوانب المرتبطة بمضامين ومسميات العوامل الديموغرافية غير أنها لم تُحَاك منظور العوامل الديموغرافية في إطار تطبيق معايير التقييم الذاتي، ولعل المستعرض لمهام وواجبات الكوادر التدريسية المهتمة بتطبيق معايير التقييم الذاتي المدرسي في التجربة المطبقة حالياً في المدارس يمكنه رصد عدد كبير من الخصائص والمهارات التي ينبغي توافرها في فريق عمل تطبيق معايير التقييم الذاتي في المدرسة للوصول الى تطبيق يتتبع بالصدق والموضوعية، عن طريق فهم نماذج التقييم الذاتي وأدواته، وجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها، وإعداد التقارير النهائية للتقييم الذاتي، والاستفادة من نتائج التقييم في إعداد الخطط التطويرية المدرسية. و على وفق ما تقدم يتبنى البحث سبعة متغيرات ديموغرافية التي يُمكن ان تكون مناسبة لتطبيق معايير التقييم الذاتي بناءً على ما قدمته الجهود البحثية السابقة ورأي الباحث وتمثلت العوامل الديموغرافية المعتمدة بكل من (الجنس، العمر، طبيعة العمل، نوع العمل، سنوات الخبرة، الدورات التدريبية، التحصيل الدراسي) .

ثانياً: التقييم الذاتي (Self Assessment)

يُمكن النظر في عملية التقييم الذاتي (Self Assessment) بوصفها العملية التي لا مناص عنها في عملية ضمان الجودة للمؤسسات التعليمية وتحسينها، (الدليبي والحياوي، 2012، 226)، وتسعى المؤسسات التعليمية في الدول المتقدمة للحفاظ على صدارتها عن طريق إيجاد آليات موضوعية للقياس والتقييم لجوانب الأداء جميعها الفردية

وعلى وفق ما تقدم أقتصرت فرضيات البحث على فرضيتين رئيسيتين على نحو الآتي:

1. لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة احصائية لدى عينة المدارس الحكومية تجاه التقييم الذاتي تبعاً لاختلاف المتغيرات الديموغرافية.
2. توجد فروقات معنوية ذات دلالة احصائية لدى عينة المدارس الحكومية تجاه التقييم الذاتي تبعاً لاختلاف المتغيرات الديموغرافية.

خامساً: حدود الدراسة:

الحدود الزمنية : أعد الإطار النظري للدراسة في عام 2018 ، في حين شرع الباحث بالبحث الميدانية في 2019/1/10 ، ووزعت استمارة الاستبيان في 2018/1/27 ، وُجمعت لغاية 2018/2/12. الحدود المكانية : تمت الدراسة في عدد من المدارس في مدينة كركوك التابعة لوزارة التربية العراقية. الحدود البشرية: تم اختيار الكوادر التدريسية والادارية بوصفهم عينة للبحث على افتراض امتلاك الفئة المستهدفة المعرفة الكافية بمتغيرات الدراسة وابعادها .

سادساً: منهج البحث وتقنياته.

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ، فضلاً عن اعتماد تقانات هذا المنهج في تحصيل مستلزمات البحث من البيانات، والتي تم تحصيلها بالإفادة من استمارة استبيانية مناسبة، تم تصميمها على وفق السياقات العلمية في إعداد استمارات الاستبيانات، واشتملت على محورين هي: الأول: اخصت بتحصيل البيانات الشخصية للمستبينة ارائهم، واشتملت على بيانات (الجنس، العمر، نوع العمل ، طبيعة العمل ، سنوات الخبرة في الوظيفة ، الدورات التدريبية ، التحصيل الدراسي). الثاني: اخصت بالمتغيرات التي تقيس بُعد معايير التقييم الذاتي ، وعددها (3) متغيرات رئيسية تشمل كل من (المعرفة ، المهارات، القيم والاتجاهات) ، واشتملت المتغيرات الرئيسية على (18) متغيراً فرعياً تعبر عن مؤشرات معايير التقييم الذاتي.

المحور الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: العوامل الديموغرافية Demographic Factors

يقصد بالعوامل الديموغرافية العمل على تقسيم المجتمع إلى مجموعات أو قطاعات متجانسة اعتماداً على : العمر ، الجنس، مستوى الدخل ، المهنة ، المستوى التعليمي ، حجم الأسرة ، الديانة ، الجنسية ، ويشار إلى هذا النوع من التجزئة " بالتجزئة الاجتماعية. وتمثل المتغيرات الديموغرافية أهم الأسس المتداولة لتمييز المجموعات وذلك لسببين :

السبب الأول : هو أن قدرات ومهارات وخبرات المجتمعات والمجموعات مرتبطة بشكل كبير بالمتغيرات الديموغرافية .

السبب الثاني : هو أن المتغيرات الديموغرافية سهلة القياس مقارنة بالمتغيرات الأخرى.

ومن خلال مراجعة دراسات سابقة حول موضوع المتغيرات الديموغرافية يتضح أن

التربوية بجرية، بحيث يقف على نواحي القوة والضعف فيعزز الإيجابيات ويعدل السلبيات، (عياش، 2015، 15). و بالتالي فقد يكون الهدف الرئيس من وجود معايير التقييم الذاتي للمدرسة مُساعدة المسؤولين في الوقوف على نقاط الضعف في برامج المؤسسات التعليمية ومختلف الممارسات ذات الصلة بالعملية التعليمية كما تهدف الى مُساعدتهم في تقييم أنفسهم بأنفسهم، (معتوق، 2010، 291).

وقد تم التعبير عن مضامين مفهوم التقييم الذاتي للمدرسة عبر وجهات نظر مختلفة ومتنوعة، حيث يشير (ابراهيم والمرزوقي، 2017، 40) الى التقييم الذاتي للمدرسة بوصفه " تقييم داخلي يقوم به فريق من داخل المدرسة وفق معايير حُدثت مُسبقاً " في حين يرى (عياش، 2015، 15) أن عملية التقييم الذاتي للمدرسة تعني " التعرف على مواطن القوة ونقاط الضعف عن طريق تقييم جوانب الأداء في المدرسة جميعها". أما (المرزوقي، 2018، 14) فقد عبر عن التقييم الذاتي للمدرسة بوصفه " آلية عمل مُستمرة ذات أهداف مُحددة، تعتمد أدوات علمية وفق إجراءات ومعايير وضوابط تستهدف الكشف الدقيق والموضوعي، وإصدار تقرير مُتكامل حول مستوى أداء المدرسة بكامل عناصرها ومن ثم رصد الإيجابيات والسلبيات "

• أهمية التقييم الذاتي للمدرسة.

1. تظهر أهمية التقييم الذاتي المدرسي عبر التعرف على مدى وضوح أهداف المؤسسة أو البرامج ومدى مواءمة طرق التدريس والتعلم القائمة مع متطلبات التعليم الحديثة، وما إذا كان الطلبة يتعلمون فعلياً، وهل تعكس الأنشطة والفعاليات طموحات سوق العمل، (عياش، 2015، 16)، وقد حدد (ابراهيم و المرزوقي) مجموعة من الجوانب الرئيسة التي توضح أهمية التقييم الذاتي المدرسي في المجالات الآتية: (ابراهيم و المرزوقي، 2017، 56)
2. تحسين جودة عمليات التعليم والتعلم التي تقدم للطلبة
3. دعم عمليات التحسين والتطوير المدرسي
4. بناء وتثبيت إطار سليم للعمل المدرسي.
5. تحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير وتحديد الخطوات والإجراءات العملية لذلك
6. دعم الشراكة المجتمعية بين المدرسة والمجتمع المحلي
7. دعم وتحسين وتطوير عمليات التخطيط المدرسي
8. دعم عمليات التنمية المهنية للمعلمين وغيرهم من هيئة العاملين بالمدرسة.
9. دعم وتشجيع ثقافة العمل التعاوني بين كافة المهتمين بالعملية التعليمية
10. دعم تنفيذ الاستراتيجيات والمبادرات والمشروعات والبرامج القومية لتطوير التعليم.

• مراحل عملية التقييم الذاتي

- يُشير (ابو دقة واخرون ، 2012) الى أن مراحل عملية التقييم الذاتي يُمكن تلخيصها عبر ثلاث مراحل رئيسة هي: (ابو دقة واخرون ، 2012، 162)
1. مرحلة التحضير والتهيئة.
 2. مرحلة التنفيذ.
 3. مرحلة صياغة وعرض التقرير النهائي لعملية التقييم.

والمنظمية على أن يشمل ذلك كافة قطاعات ووحدات المؤسسة التعليمية (إدارية، فنية، تعليمية، بحثية) وتحرص المؤسسات التعليمية على تطبيق مفاهيم وأساليب الجودة الشاملة لضمان تحقيق الجودة على أساس المعايير العالمية، (معتوق، 2010، 279) ، وعلى نحو عام يُمكن التعبير عن مضامين عملية التقييم بوصفها عملية تقدير قيمة الشيء أو كميته بالنسبة الى معايير محددة، وبالتالي فهي عملية التأكد أو الحكم على قيمة بعض الأشياء أو مقدارها باستعمال معيار أو محك خارجي (العجروش، 2012، 141) في الوقت الذي يمكن النظر الى التقييم الذاتي بوصفه العملية التي يتم من خلالها تزويد المشاركين بالمعلومات لتمكينها عبرها من تقييم واضح للواقع وصولاً لفهم مضمون الجودة مجال عمل المؤسسة لغرض تحديد المناطق والقطاعات المطلوب تطويرها (عياش، 2015، 14). وهي عملية مُهمة تساعد في التحسين المستمر داخل المنظمة بوصفها مكون أساسي من مكونات العمل التربوي الهادف ونظاماً للتغذية الراجعة في صنع القرارات المختلفة من أجل تطوير الأداء، (ابو دقة واخرون، 2012، 161). وتهدف المؤسسة التعليمية من جراء عملية التقييم الذاتي لأدائها إلى تحقيق جملة من الاهداف لها فائدة كبيرة لجميع منسوبيها (طلبة، أعضاء هيئة التدريس، موظفون، إدارة) ومنها الاتي: (الدليبي و الحياوي، 2012، 226)

1. تحقيق درجة التوافق بين الممارسات الفعلية للجامعة وبين معايير ضمان الجودة المحددة لمجالات عمل الجامعة.
2. تعزيز الالتزام بالمعايير القياسية في كليات الجامعة ومراكزها وأقسامها.
3. تأسيس بيئة جامعية تساند بفاعلية متطلبات تنفيذ نظام ضمان الجودة.
4. تزويد الطلبة والهيئات الأكاديمية والوظيفية بالمهارات والخبرات الضرورية للعمل في المجتمعات سريعة التغيير.
5. صياغة خطط وتنفيذ خطة التحسين المتدرج الهادفة إلى تحقيق الاستجابة الكاملة لمتطلبات الاعتماد ومنح الشهادة.
6. ترسيخ ثقافة العدالة والتعاون وأداء الواجب في المجتمع الجامعي.

ومن بين أهم فوائد التقييم الذاتي هو انه خالٍ من ضغوط المتابعة والتقييم الخارجي، و إن أمكن استخدامه في التقييم كعامل مُساعد للتقييم الخارجي، (عياش، 2015، 14). كما يهدف التقييم الذاتي الى التعرف على درجة التوافق بين الممارسات السائدة في المؤسسة التعليمية وبين المعايير في مجالاتها المختلفة للوصول الى معايير ضمان الجودة والاعتماد، (الدليبي و الحياوي، 2012، 226)

• التقييم الذاتي للمدرسة.

سعى معايير التقييم الذاتي الى مُساعدة الجهات الإدارية والأكاديمية في المؤسسات التعليمية في مجال التخطيط ومراجعة الذات وسياسات تحسين الجودة، ويعتمد تقييم الجودة في المؤسسات التعليمية على مجموعة من المعايير المتعارف عليها لتحقيق الممارسات الجيدة، وتختلف هذه المعايير في مستوى العدد والمسميات من دولة الى اخرى ومن مؤسسة الى اخرى غير انها غالباً ما تركز على جوانب مُشتركة تكون شاملة لجمال أنشطة وممارسات العملية التعليمية، (معتوق، 2010، 291)، وينطلق التقييم الذاتي المدرسي من حقيقة مفادها أن المدرسة من بين أهم المؤسسات التربوية التي ينبغي الاهتمام بها ومتابعة تحقيق أهدافها، والكشف عن نقاط الضعف فيها ومعالجتها باستمرار للحصول على نواتج التعلم ذات الجودة المطلوبة، (المرزوقي، 2018، 14)، كما تقدم معايير التقييم الذاتي فرصة موضوعية لمدير المدرسة لمراجعة جميع نشاطاته وممارساته

بالامتحانات الوزارية التي تكون غالباً في شهر حزيران.

ثانياً: نتائج تحليل الإجابات المستحصلة من المستبائين

من أجل تحقيق أهداف البحث قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بطريقة (تحليل التباين الأحادي ANOVA) وباستخدام برنامج (SPSS.V10) الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع البحث، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين المتغيرين (المستقل والتابع) وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات. أولاً: اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تمثل في الكتب والمراجع ذات العلاقة. ثانياً: معالجة الجانب التطبيقي لموضوع البحث: اتجه الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

1- توزيع أفراد العينة حسب الجنس

جدول رقم (1)

تكرارات والنسبة المئوية للجنس

النسبة المئوية %	التكرارات	
24%	24	ذكر
76%	76	أنثى
100%	100	المجموع الكلي

يتبين من جدول رقم (1) إن معظم عينة البحث هم من الإناث ونسبتهم 76%، وإن 24% هم من الذكور. مما يشير إلى أن الكوادر التدريسية في المدارس الابتدائية هم من الإناث.

2- توزيع أفراد العينة حسب العمر

جدول (2)

التكرارات والنسبة المئوية للعمر

النسبة المئوية %	التكرارات	
2%	2	أقل من 20
35%	35	من 21 - 30
35%	35	من 31 - 40
19%	19	من 41 - 50
9%	9	أكثر من 51
100%	100	المجموع الكلي

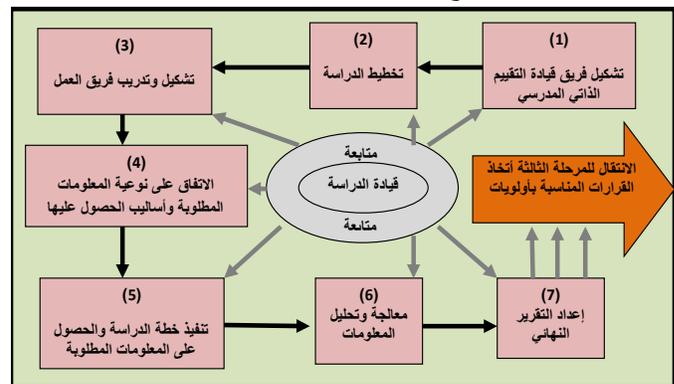
يتضح من جدول رقم (2) أن معظم عينة البحث هم من الأشخاص تتراوح أعمارهم ما بين 21 - 30 و من 30 إلى 40 سنة ونسبتهم 35% على التوالي، وأن 19% هم من الأشخاص أعمارهم من 41 - 50 سنة، وأن 9% هم من الأشخاص أعمارهم أكثر من 51 سنة، وأن 2% هم من الأشخاص أعمارهم أقل من 20 سنة.

أما (عياش، 2015) فقد أشار إلى مراحل عملية التقييم الذاتي للمدرسة ضمن سبع خطوات أكثر تفصيلاً للتعبير عن مجموعة الخطوات الإجرائية التي يقوم بها أفراد المجتمع المدرسي لتقييم مدرستهم بأنفسهم استناداً إلى مرجعية المعايير المعتمدة وتتضمن المراحل ما يلي: (عياش، 2015، 26-27)

1. تشكيل فريق قيادة التقييم الذاتي للمؤسسة.
2. إعداد خطة التقييم الذاتي.
3. التهيئة والإعلان عن دراسة التقييم الذاتي.
4. تشكيل وتدريب فريق العمل اللازمة للقيام بدراسة التقييم الذاتي.
5. الاتفاق على نوعية البيانات اللازمة الكمية والكيفية وأساليب الحصول عليها.
6. تحليل البيانات.
7. كتابة التقرير النهائي لدراسة التقييم الذاتي.

الشكل (2)

يوضح مراحل عملية التقييم الذاتي المدرسي.



المصدر: عياش، دينا خليل عيسى (2015) درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة للتقييم الذاتي وعلاقته بالتخطيط الاستراتيجي المدرسي، رسالة ماجستير (منشورة) في الإدارة التربوية، كلية التربية الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 27.

المحور الثالث

الجانب العملي (الميداني)

أولاً: تعريف مجتمع البحث

فيما يخص مجتمع وعينة البحث. تكون مجتمع البحث من الكوادر التدريسية في المدارس الابتدائية في مدينة كركوك، ومن ثم اختيار عينة عشوائية للبحث وباللغة عددها 100 مبحوثاً من الكوادر التدريسية في المدارس الابتدائية والتابعة لمديرية تربية كركوك.

المرحلة الابتدائية تتكون من ستة صفوف من الأول حتى السادس ويتم تسجيل الطفل بعمر 6 سنوات. والدرجات من الصف الأول الابتدائي إلى الرابع الابتدائي لا تزيد عن 10 درجات، امتحانات نصف السنة ونهايتها للصفوف من الأول حتى الثالث امتحانات شفوية. أما من الصف الرابع إلى السادس فالامتحانات تحريرية. أغلب المدارس كانت حكومية لكن بعد عام 2003 انتشرت المدارس الخاصة (الأهلية) بكثرة في جميع المحافظات العراقية. وأيضاً يبدأ الدوام الرسمي في نهاية شهر أيلول وينتهي في بداية آيار، أما بالنسبة للصف السادس الابتدائي فينتهي

يبين جدول رقم (5) إن ما نسبته 68% من عينة البحث من وظيفة معلم , إن ما نسبته 20% من عينة البحث من وظيفة مدرس , إن ما نسبته 8% من عينة البحث من وظيفة معاون , إن ما نسبته 4% من عينة البحث من وظيفة مدير.

6- توزيع أفراد العينة حسب المشاركة في الدورات:

جدول (6)

التكرارات والنسبة المئوية للدورات التدريبية

النسبة المئوية %	التكرارات	
64%	64	أقل من 5
24%	24	من 6 - 10
10%	10	من 11 - 15
2%	2	أكثر من 16
100%	100	المجموع الكلي

يتبين من جدول رقم (6) إن ما نسبته 64% من عينة البحث حسب مشاركة في دورات التدريبية أقل من 5 دورات ، و 24% من عينة البحث حسب المشاركة في الدورات التدريبية من 6 - 10 دورات ، و 10% من عينة البحث حسب المشاركة في الدورات التدريبية من 11 - 15 دورات ، و 2% من عينة البحث حسب المشاركة في الدورات التدريبية أكثر من 16 دورات.

ثالثاً: نتائج اختبار الفروقات المعنوية بين المتغيرات

1- نتائج اختبار t الاستقلالية بين المحاور والجنس

الجدول (7)

نتائج اختبار t الاستقلالية بين المحاور والجنس

	t اختبار	درجة الحرية	Sig. (2-tailed)
مجال أداء المعرفة	.1720	98	.864
مجال أداء المهارات	.0710	98	.944
مجال أداء القيم والاتجاهات	.2630	98	.793

من خلال الجدول رقم (7) يتبين ان قيمة اختبار t تساوي (0.172 , 0.710 , 0.263) على التوالي للمحاور مقارنة مع الجنس التي تعني نسبة الاختلاف المشاهد بين متوسطات العينة (الجنس).

ان القيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة t تساوي (0.864 , 0.944 , 0.703) على التوالي للمحاور وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) بمعنى لا توجد دلالة إحصائية كافية على وجود فروق بين متوسط الذكور و متوسط الاناث في المحاور الثلاثة كما مبين في الجدول الاعلاه.

3- توزيع أفراد العينة حسب التحصيل الدراسي

جدول (3)

التكرارات والنسبة المئوية للتحصيل الدراسي

النسبة المئوية %	التكرارات	
4%	4	السادس الاعدادي
49%	49	دبلوم
46%	46	بكالوريوس
1%	1	ماجستير فما فوق
100%	100	المجموع الكلي

يتضح من جدول رقم (3) إن معظم عينة الدراسة من التحصيل الدراسي دبلوم ونسبتهم 49% ، وان 46% هم من التحصيل الدراسي بكالوريوس ، وأن 4% هم من التحصيل الدراسي السادس الاعدادي. وإن 1% هم من التحصيل الدراسي ماجستير فما فوق.

4- توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم (4)

يبين سنوات الخبرة

النسبة المئوية %	التكرارات	
25%	25	أقل من 5 سنوات
17%	17	من 6 - 10 سنوات
32%	32	من 11 - 15 سنة
14%	14	من 16 - 20 سنة
12%	12	أكثر من 21 سنة
100%	100	الكلي المجموع

يتبين من جدول رقم (4) إن ما نسبته 32% من عينة البحث حسب سنوات الخبرة من 11 - 15 سنوات ، و 25% من عينة البحث حسب سنوات الخبرة أقل من 5 سنوات ، و 17% من عينة البحث حسب سنوات الخبرة من 6 - 10 سنوات ، و 12% من عينة البحث حسب سنوات الخبرة أكثر من 21 سنة.

5- توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة:

جدول (5)

التكرارات والنسبة المئوية للوظيفة

النسبة المئوية %	التكرارات	
4%	4	مدير
8%	8	معاون
68%	68	معلم
20%	20	مدرس
100 %	100	المجموع الكلي

2- نتائج اختبار التباين الأحادي (ANOVA) بين المحاور والعمر

الجدول (8)

نتائج اختبار التباين الأحادي بين المحاور والعمر

p-value	اختبار F	متوسط الدرجات	درجات الحرية	مجموع الدرجات	مجال أداء المعرفة	
					بين مجموعات	داخل مجموعات
.0490	2.480	1.022	4	4.086	بين مجموعات	مجال أداء المعرفة
		.4120	95	39.139	داخل مجموعات	
			99	43.225	الإجمالي	
.0360	2.679	.8780	4	3.512	بين مجموعات	مجال أداء المهارات
		.3280	95	31.135	داخل مجموعات	
			99	34.647	الإجمالي	
.0190	3.116	1.221	4	4.882	بين مجموعات	مجال أداء القيم والاتجاهات
		.3920	95	37.218	داخل مجموعات	
			99	42.100	الإجمالي	

يتضح من الجدول (8): ان قيمة p-value تساوي (0.019, 0.036, 0.049) وهي أقل من المستوى المعنوي 5% , وبالتالي نرفض فرضية العدم (كل متوسطات العمر متساوية بمعنى أن لها نفس التأثير (ليس هناك فروقات معنوية)), ونقبل الفرضية البديلة (على الأقل اثنين من متوسطات العمر غير متساوية بمعنى ان هناك فروقات معنوية (تختلف تأثيراتهم)), , وأبأن هناك إثنتين على الأقل من المتوسطات غير متساوية, بمعنى أن هناك فئتين من الفئات العمرية على الأقل تكون غير متساوية.

جدول رقم (9)

مجال أداء المعرفة				
	من 30 - 21	من 40 - 31	من 50 - 41	أكثر من 51
اقل من 20	0.421	0.726	0.794	0.954
p-value	0.369	0.123	0.099	0.060
من 30 - 21		0.30476 [*]	0.37243 [*]	0.53228 [*]
p-value		0.050	0.045	0.029
من 40 - 31			0.068	0.228

مصدر الاختلاف بين الفئات العمرية حسب المحاور ولتحديد مصدر الاختلاف هناك اختبار بعد (اقل فروقات معنوي) LSD كما مبين في جدول (8): في محور مجال أداء المعرفة مصدر الاختلاف العمر من الفئات (من 21 - 30 سنة) تختلف مع الفئات العمرية (من 31 - 40 سنة, من 41 - 50 سنة و أكثر من 51 سنة). وفي محور مجال أداء المهارات مصدر الاختلاف هي (أكثر من 51 سنة) تختلف مع الفئات العمرية (أقل من 20 سنة و من 21 - 30 سنة) وفي محور مجال أداء القيم والاتجاهات مصدر الاختلاف هي من (41 - 50 سنة مع فئة من 21 - 30 سنة).

3- يبين اختبار التباين الأحادي (ANOVA) بين المحاور والتحصيل الدراسي

بمعنى ان هناك فروقات معنوية (تختلف تأثيراتهم)).

5- يبين اختبار التباين الأحادي (ANOVA) بين المحاور والمستوى الوظيفي

جدول رقم (10)

تحليل التباين الأحادي حسب للتحصيل الدراسي

p-value	F اختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات		
.114	2.036	.862	3	2.585	بين المجموعات	مجال أداء المعرفة
		.423	96	40.640	داخل المجموعات	
			99	43.225	الإجمالي	
.283	1.287	.447	3	1.340	بين المجموعات	مجال أداء المهارات
		.347	96	33.307	داخل المجموعات	
			99	34.647	الإجمالي	
.133	1.910	.791	3	2.372	بين المجموعات	مجال أداء القيم والاتجاهات
		.414	96	39.729	داخل المجموعات	
			99	42.100	الإجمالي	

جدول رقم (12)

تحليل التباين الأحادي حسب المستوى الوظيفي

p-value	F اختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات		
.313	1.202	.522	3	1.565	بين المجموعات	مجال أداء المعرفة
		.434	96	41.661	داخل المجموعات	
			99	43.225	الإجمالي	
.344	1.122	.391	3	1.174	بين المجموعات	مجال أداء المهارات
		.349	96	33.473	داخل المجموعات	
			99	34.647	الإجمالي	
.973	.075	.033	3	.098	بين المجموعات	مجال أداء القيم والاتجاهات
		.438	96	42.002	داخل المجموعات	
			99	42.100	الإجمالي	

يتضح من الجدول (12): ان قيمة p-value لمتغير مجال اداء المعرفة كانت (0.313) ولتغير مجال اداء المهارات كانت (0.344)، اما لمتغير مجال اداء القيم والاتجاهات فكانت (0.173) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% , وبالتالي تقبل فرضية العدم (كل المتوسطات متساوية بمعنى ان لها نفس التأثير (ليس هناك فروقات معنوية)). ونرفض الفرضية البديلة (على الاقل اثنين من المتوسطات غير متساوية بمعنى ان هناك فروقات معنوية (تختلف تأثيراتهم)).

يتضح من الجدول (10): ان قيمة p-value لمتغير مجال اداء المعرفة كانت (0.114) ولتغير مجال اداء المهارات كانت (0.283)، اما لمتغير مجال اداء القيم والاتجاهات فكانت (0.133) وهي أكبر من مستوى المعنوي 5% , وبالتالي تقبل فرضية العدم (كل المتوسطات متساوية بمعنى أن لها نفس التأثير (ليس هناك فروقات معنوية)). ونرفض الفرضية البديلة (على الاقل اثنين من المتوسطات غير متساوية بمعنى ان هناك فروقات معنوية (تختلف تأثيراتهم)).

6- يبين اختبار التباين الأحادي (ANOVA) بين المحاور والمشاركة في الدورات التدريبية

جدول رقم (13)

تحليل التباين الاحادي حسب المشاركة في الدورات التدريبية

p-value	F اختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات		
.825	.301	.134	3	.403	بين المجموعات	مجال أداء المعرفة
		.446	96	42.822	داخل المجموعات	
			99	43.225	الإجمالي	
.740	.418	.149	3	.447	بين المجموعات	مجال أداء المهارات
		.356	96	34.200	داخل المجموعات	
			99	34.647	الإجمالي	
.066	2.475	1.007	3	3.022	بين المجموعات	مجال أداء القيم والاتجاهات
		.407	96	39.079	داخل المجموعات	
			99	42.100	الإجمالي	

يتضح من الجدول (13): ان قيمة p-value لمتغير مجال اداء المعرفة كانت (0.825) ولتغير مجال اداء المهارات كانت (0.740)، اما لمتغير مجال اداء القيم والاتجاهات فكانت (0.066) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% , وبالتالي تقبل فرضية العدم (كل المتوسطات متساوية بمعنى ان لها نفس التأثير (ليس هناك فروقات معنوية)). ونرفض الفرضية البديلة (على الاقل اثنين من المتوسطات غير متساوية

4- يبين اختبار التباين الأحادي (ANOVA) بين المحاور وسنوات الخبرة

جدول رقم (11)

تحليل التباين الاحادي سنوات الخبرة

p-value	F اختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات		
.155	1.708	.725	4	2.900	بين المجموعات	مجال أداء المعرفة
		.424	95	40.325	داخل المجموعات	
			99	43.225	الإجمالي	
.106	1.968	.663	4	2.651	بين المجموعات	مجال أداء المهارات
		.337	95	31.995	داخل المجموعات	
			99	34.647	الإجمالي	
.133	1.812	.746	4	2.985	بين المجموعات	مجال أداء القيم والاتجاهات
		.412	95	39.116	داخل المجموعات	
			99	42.100	الإجمالي	

يتضح من الجدول (11): ان قيمة p-value لمتغير مجال اداء المعرفة كانت (0.155) ولتغير مجال اداء المهارات كانت (0.106)، اما لمتغير مجال اداء القيم والاتجاهات فكانت (0.133) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% , وبالتالي تقبل فرضية العدم (كل المتوسطات متساوية بمعنى ان لها نفس التأثير (ليس هناك فروقات معنوية)). ونرفض الفرضية البديلة (على الاقل اثنين من المتوسطات غير متساوية

3. على إدارات المدارس (عينة البحث) ان تعيد النظر في الاسباب المؤدية الى عدم الاستفادة من سنوات الخبرة - ومن ثم وضع آليات تضمن ان تكون الخبرة المكتسبة أكثر تأثيراً في الاداء.
4. ينبغي العمل على وضع معايير التقييم تختلف باختلاف المستوى الوظيفي.
5. على إدارات المدارس عينة البحث ان تعيد النظر في الاسباب المؤدية الى عدم الاستفادة من الدورات التدريبية - ومن ثم العمل على وضع آليات تضمن أن تكون الدورات التدريبية أكثر فاعلية لضمان نجاح نتائجها ولتكون أكثر تأثيراً في مجالات الأداء المختلفة.

قائمة المصادر

- ابراهيم، حسام الدين السيد و المرزوقي ، احمد بن سعيد بن عبدالله (2017) التقييم الذاتي المدرسي في ايرلندا الجنوبية وامكانية الافادة منه في سلطنة عُمان. ا الدراسات التربوية والنفسية، المجلد (2)، العدد (1)، 2017.
- ابو دقة، سناء ابراهيم و الدجني، ايد علي و العايدى، حاتم علي (2012) تجربة تطوير معايير التقييم المؤسسي الذاتي واستخدامها في الجامعات الفلسطينية " الجامعة الاسلامية بغزة كدراسة حالة " بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية الجودة في التعليم " اليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في التعليم، 2-3 ايلول 2012، القاهرة ، مصر.
- بريك وسام درويش (2010) أثر مجموعة مختارة من العوامل الديموغرافية في الاوضاع الصحية للمرأة العاملة. م مؤته للبحوث والدراسات سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (25)، العدد (3)، 2010.
- بورقة فاطمة و كروبوش محمد (2015) تأثير العوامل الديموغرافية على ولاء المستهلك لعلامات الملابس الرياضية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتبشير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر. المجلد (1)، العدد (15)، 2015.
- الدلمي، خليل ابراهيم و المحيوي، قاسم نايف (2012) التقييم الذاتي لضمان جودة الجامعات العراقية " دراسة تجرية جامعة الانبار كموذج. بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية الجودة في التعليم " اليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في التعليم، 2-3 ايلول 2012، القاهرة ، مصر .
- الدلمي، صباح ابراهيم و الشاه، وجدان ربيع (2015) تأثير بعض العوامل الديموغرافية في انتشار وانتقال عدوى الجرب في سكان محافظة الانبار. م جلة جامعة الانبار للعلوم الصرفة، المجلد (9)، العدد (2)، 2015.
- زيد، افنان محمد محمود (2014) أثر العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في وفيات الاطفال الرضع في الاراضي الفلسطينية من واقع بيانات مسح الاسرة الفلسطينية 2010، رسالة ماجستير (منشورة) في الجغرافيا بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الشقران، حنان و المومني أساء (2019) العوامل الديموغرافية والاكاديمية المتنبئة بمستوى استخدام طلبة جامعة اليرموك للفيسبوك من وجهة نظرهم، مجلة دراسات للعلوم التربوية، المجلد (46)، العدد (1) ملحق (2)، 2019.
- العجروش، حيدر حاتم فالخ (2012) تصور مقترح لتحسين واقع التقييم في الجامعات العربية كوسيلة لضمان جودتها، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية الجودة في التعليم " اليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في التعليم، 2-3 ايلول 2012، القاهرة ، مصر.
- عياش، دينا خليل عيسى (2015) درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظات

بمعنى ان هناك فروقات معنوية (تختلف تأثيراتهم)).

المحور الرابع

الاستنتاجات

1. يتبين من النتائج انه فيما يخص الجنس فإنه ليس هناك فروقات معنوية بين المتوسطات في المحاور الثلاثة، وهذه إشارة إلى أن الجنس ليس له تأثير معنوي في الأداء المعرفي والمهارات والقيم والاتجاهات ، فالذكور والامانات لا يختلفون في مجالات الأداء.
2. بالنسبة للفئات العمرية يظهر من النتائج ان الفئة العمرية (21-30 سنة)تختلف مع باقي الفئات العمرية الأخرى.فما يخص أداء المعرفة. باستثناء الفئة العمرية (اقل من 20سنة) فلا تختلف معها.
3. يظهر من النتائج ان الفئة العمرية (51 سنة فأكثر)تختلف مع الفئات العمرية (اقل من 20سنة) و(21-30سنة)ولا تختلف مع الفئات (31-40سنة)و(41-50سنة). فيما يخص اداء المهارات.
4. يتبين من النتائج ان الفئة العمرية (41-50سنة)تختلف مع الفئات العمرية (21-30سنة) ولا تختلف مع الفئات العمرية الاخرى.فما يخص اداء القيم والاتجاهات.
5. يتبين من النتائج انه فيما يخص الفئات المختلفة التحصيل الدراسي فإنه ليس هناك فروقات معنوية بين المتوسطات في المحاور الثلاثة، وهذه إشارة إلى أن المؤهلات الدراسية ليس لها تأثير معنوي في الاداء المعرفي والمهارات والقيم والاتجاهات.
6. يتبين من النتائج انه فيما يخص سنوات الخبرة فانه ليس هناك فروقات معنوية بين المتوسطات في المحاور الثلاثة، وهذه اشارة الى ان سنوات الخبرة ليس لها تأثير معنوي في الاداء المعرفي والمهارات والقيم والاتجاهات.
7. يتبين من النتائج انه فيما يخص المستوى الوظيفي فانه ليس هناك فروقات معنوية بين المتوسطات في المحاور الثلاثة، وهذه اشارة الى ان المستوى الوظيفي ليس لها تأثير معنوي في الاداء المعرفي والمهارات والقيم والاتجاهات.
8. يتبين من النتائج انه فيما يخص المشاركة في الدورات التدريبية فانه ليس هناك فروقات معنوية بين المتوسطات في المحاور الثلاثة، وهذه إشارة إلى أن المشاركة في الدورات التدريبية ليس لها تأثير معنوي في الاداء المعرفي والمهارات والقيم والاتجاهات.

التوصيات

1. على إدارات المدارس (عينة البحث) ان تراعي الاهتمام باختلاف الفئات العمرية. لتسنى لها الاستفادة من هذا الاختلاف كون كل فئة من هذه الفئات لها خصائصها المميزة.
2. بما ان المؤهلات العلمية لم تكن لها تأثير في مستوى اداء في مدارس (عينة البحث)، فعلى الإدارات ان تعيد النظر في أوجه القصور فيما يخص مستوى المؤهلات العلمية العاملة .

10-6	4. سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات	11-15	16-20
أكثر من 21			
معاون	مدير	مشريف	5. الوظيفة : معلم
	مدرس		
10-6	6. المشاركة في الدورات التدريبية: أقل من 5	11-15	16
		أكثر من 16	

الجزء الثاني :

1. مجال اداء المعرفة

ت	سؤال التقييم	ضعيف (1)	مقبول (2)	جيد (3)	جيد جدا (4)	بممتاز (5)	أي ملاحظة أو مجال لتحسين الفقرة (السؤال)
1	يعرف المعلم المواضيع التي يدرسها						
2	يعرف المعلم ويفهم متطلبات المنهج الدراسي للموضوع الذي يدرسه						
3	يعرف المعلم ويفهم كيفية عرض موضوع الدرس للطلاب						
4	يعرف المعلم ويفهم كيف يتعلم ويتطور الطلاب						
5	يعرف المعلم ويفهم علم طرائق التدريس الحديثة						

غزة للتقيم الذاتي وعلاقته بالتخطيط الاستراتيجي المدرسي، رسالة ماجستير (منشورة) في الادارة التربوية، كلية التربية الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
غازي، احلام احمد و المصري محمد (2006) العوامل المؤثرة في نجاح التسويق الشخصي " دراسة وصفية"، رسالة ماجستير (منشورة) في ادارة الاعمال، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، عمان الاردن.

المرزوقي ، احمد بن سعيد بن عبدالله (2018) دور فرق التقييم الذاتي في دعم نظام تطوير الاداء المدرسي في مرحلة التعليم ما بعد الاساسي بمحافظة شمال الباطنة في سلطنة عُمان، رسالة ماجستير (منشورة) في التربية تخصص ادارة تعليمية، كلية العلوم والاداب ، جامعة نزوى، سلطنة عُمان.

معتوق، خالد بن سليمان (2010) التقييم الذاتي لمؤسسات المعلومات الجامعية " دراسة تطبيقية على مكتبي جامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الملك سعود، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، المجلد (16)، العدد (1)، 2010.

المومني فواز ايوب (2012) العوامل الديموغرافية والبيئية المؤثرة في المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة الجامعيين. مجلة الادارة والعلوم الاجتماعية ، جامعة السلطان قابوس، المجلد (21)، العدد (4)، 2012

الملحق

الموضوع/ استشارة استبيان

السادة المستيبنة آراؤهم المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تعد الاستشارة التي بين أيديكم جزءاً من مشروع بحث في إدارة الأعمال والموسوم تشخيص اهم العوامل الديموغرافية المؤثرة في تبني معايير التقييم الذاتي : من وجهة نظر عينة من الكوادر التدريسية في مدينة كركوك ويعدّ الباحث هذه الاستشارة مقياساً سيعتمد عليه لأغراض البحث العلمي، وإن مشاركتكم ستنعكس بآثار إيجابية في إظهار هذه الدراسة بالمستوى الذي يطمح إليه الباحث .

لنا يرجى تفضلكم مشكورون باختيار الإجابة التي ترونها مناسبة لكل سؤال، علماً أن الإجابات ستستخدم لأغراض البحث العلمي حصراً فلا داعي لذكر الاسم، ونعتذر بأننا نوه لحضراتكم مشكرين بأن إهمال أي سؤال في الإجابة سيجعل هذا المقياس غير مكتمل، نشكر لكم حسن استجابكم.. والله الموفق

شاكرين لكم تعاونكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الجزء الاول : البيانات الشخصية

1.الجنس:

ذكر

أنث

2.العمر: أقل من 20

20-30

30-40

40-50

أكثر من 51

3. التحصيل الدراسي: السادس الاعدادي

دبلوم

بكالوريوس

ماجستير فما فوق

						وتطوير المهارات التعلم بشكل فعال	
						يستطيع المعلم تقويم اداء الطلاب بكفاءة ودقة ويستخدم نتائج التقويم لتعزيز الطلبة	7
						يستطيع المعلم ان يمكن الطلاب من التعلم بشكل فعال اخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية	8

بمجال اداء التقييم والاتجاهات

ت	سؤال التقييم	ضعيف (1)	مقبول (2)	جيد (3)	جيد جدا (4)	ممتاز (5)	أي ملاحظة أو مجال لتحسين الفقرة (السؤال)
1	يلتزم المعلم باداء محمنة التعلم ويعزز تعلم الطلبة لتمكينهم من تحقيق مستوى على من الاداء الجيد						
2	يلتزم المعلم بترسيخ وغرس القيم الوطنية والاخلاقية في نفوس الطلبة						
3	يلتزم المعلم بعلاقات ايجابية مع الطلاب وزملائه في العمل والاسر والمجتمع						
4	يلتزم المعلم بالمشاركة في الانشطة المدرسية						
5	يلتزم المعلم بالتقييم الذاتي لاداءه وظيفته وتحسن اداءه من خلال التنمية المهنية						

						يعرف المعلم ويفهم اساليب التقييم والاختبار والتقويم	6
--	--	--	--	--	--	---	---

2. مجال اداء المهارات

ت	سؤال التقييم	ضعيف (1)	مقبول (2)	جيد (3)	جيد جدا (4)	ممتاز (5)	أي ملاحظة أو مجال لتحسين الفقرة (السؤال)
1	يستطيع المعلم ان يشرح الموضوع بشكل واضح ويجعله ممتعا للطلاب						
2	يستطيع المعلم ان يضع خطة مناسبة لانشطة التعلم للطلبة						
3	يستطيع المعلم ان يتواصل ويتفاعل وبشكل فعال مع الطلاب						
4	يستطيع المعلم ان يحفز الطلاب على التعلم						
5	يستطيع المعلم ادارة الصف الدراسي بشكل فعال						
6	يستطيع المعلم ان يستخدم طرائق التدريس الحديثة تمكن الطلاب من المشاركة						

دور استخدام اسلوب الإدارة بالاهداف في فاعلية المنظمات

دراسة تحليلية لآراء عينة من القيادات الادارية في كليات الادارة من ثلاث جامعات في مدينة السليمانية

كاوه محمد روستم^{1,2} و عطا آدم حمه صالح¹

¹ كلية التقنية الادارية، جامعة السليمانية التقنية، السليمانية، اقليم كردستان، العراق

² قسم ادارة الصحة، كلية كويژه الجامعة، السليمانية، اقليم كردستان، العراق

يجمع المعنيين لتقييم ماتم انجازه، وما يميز الإدارة بالأهداف عن غيرها من الإدارات أنها تتسم بسهولة وانسجامها مع الحس العام البسيط حيث هي انعكاس للغرض من الإدارة بنفسها.

والواقع أن تطبيق الأساليب الحديثة في إنجاز الأعمال الإدارية، أمر مهم وضروري لرفع كفاءة العمل، ولا يكون التطبيق ذا فاعلية ما لم يكن هناك حسن إختيار لعناصر أجهزتها الإدارية باعتبار أن نجاح أي تنظيم يتوقف على الطريقة التي تدار بها تنظيماً ومدى قدرة هذه التنظيمات على توجيه النشاطات نحو الأهداف المطلوب تحقيقها، فالإدارة بالأهداف وكما يشير (العايرة 2012م، 152) نظام إداري يركز على النتائج بدلاً من التركيز على النشاطات، فليست العبرة في كيفية القيام بالأعمال وإنما ماذا (نريد أن ننجز من الأعمال).

المستخلص - يهدف هذا البحث الى التعرف على دور أسلوب الإدارة بالأهداف في فاعلية المنظمات ومنها الجامعات في مدينة السليمانية من وجهة نظر القيادات الادارية، وكان مجتمع البحث في كليات الادارة والاقتصاد في جامعتي السليمانية والتنمية البشرية وكلية التقنية الادارية في جامعة السليمانية التقنية لعام الدراسي 2019 - 2020، واستخدم الباحثان عينة قصدية عمدية، واستخدما الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد تم اختبار الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، ومعامل علاقة ارتباط بطريقة بيرسون، وخلص البحث الى عدد من النتائج الهامة: تساعد الادارة بالاهداف في الاستغلال الامثل للموارد المادية والبشرية المتاحة. وقدم الباحثان مجموعة من التوصيات الهامة: ينبغي تهيئة المناخ المناسب لتطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف وتوفير الوسائل اللازمة لنجاحه على مستوى إدارة الجامعات.

كلمات مفتاحية - الادارة بالاهداف، فاعلية المنظمات.

المبحث الاول منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال انخفاض فاعلية المنظمات ومنها الجامعات بشكل العام ومن ضمنها كليات الادارة، حيث يمكن استكشاف دور الادارة بالاهداف في رفع فاعلية منظمات من خلال الاجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ماهو دور اسلوب الادارة بالاهداف في رفع فاعلية المنظمات؟ وينبثق منها الاسئلة الفرعية التالية:

- هل لادارة بالاهداف علاقة وارتباط ذات دلالة احصائية في تحقيق فاعلية المنظمات؟
- هل تتباين الاهمية النسبية لابعاد التابعة لادارة بالاهداف في تحقيق فاعلية المنظمات؟

المقدمة

يعتمد رقي المجتمعات الانسانية إلى حد كبير على نجاح الإدارات فيها، فالعمل دون إدارة تقوم بتنظيمه والتخطيط له ومتابعته وتقويمه لا يمكن أن تنجح، كما أن الإدارة تقوم بتحديد أهداف النشاط المطلوب وتعمل على استثمار الموارد المتاحة المادية والبشرية والمعلوماتية بشكل كفاء، وتعمل على تنظيم العلاقات والفعاليات بالشكل الذي يؤدي الى درجة عالية من الرضا لدى العاملين في المنظمة.

اصبحت الادارة بالاهداف اليوم منهجاً واسع الانتشار، حيث نشأت "الادارة بالاهداف" لتساعد الادارة في الوصول الى تقويم واقعي وموضوعي لاداء المؤسسة والعاملين فيها لتحقيق أهدافها وزيادة الانتاجية، وإن هذا النوع من الإدارة بالإضافة إلى حداته يعتبر أفضل وسيلة لادارة المنظمات في الوقت الحالي، وذلك لان الادارة بالاهداف يزرع روح الاحساس بالمسؤولية والرقابة الذاتية وبعد انتهاء المدة المحددة

خامساً: المنهجية :

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم إستبانة تكونت من جزأين الأول منها ضم البيانات الشخصية لعينة البحث والآخر ضم محاور البحث والتي تقيس اتجاهات افراد العينة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي.

سادساً: حدود الدراسة: تنقسم حدود البحث الى:

الحدود المكانية: يقتصر البحث من حيث التطبيق على عينة من كليات الادارة في بعض من الجامعات في مدينة السلمانية.

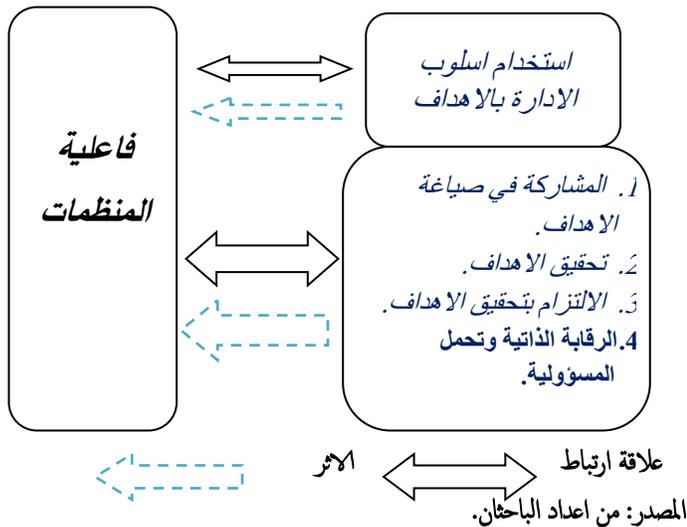
الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة ابتداءً من تاريخ 2019/10/2 وانتهاءً الى 2020/12/28

الحدود البشرية: تتمثل الحدود البشرية لهذا البحث القيادات الادارية من العمداء ومعاونهم ورؤساء ومقرري الاقسام ومسؤولي وحدات العلمية والدراسات العليا.

سابعاً: نموذج البحث:

الشكل التالي يبين نموذج البحث الذي يعكس اسلوب الادارة بالاهداف كمتغير مستقل وابعاد الفاعلية كمتغير تابع .

الشكل رقم (1)

**المبحث الثاني****الإدارة بالأهداف****تمهيد:**

في الحياة رغبات وحاجات واهداف يسعى الانسان إلى تحقيقها بقدر الامكان، وعليه في سعيه هذا من تحديد الهدف، وتدير الوسائل اللازمة لذلك، وتوجيه خطواته وأعماله، في هذا الاتجاه، كذلك الامر بالنسبة للمؤسسة، فبدون الهدف لا يتحقق الشيء المستهدف، وان حدث ذلك مرة، فلا يتكرر مرة أخرى لان العمل والحياة ككل تسير وفق نظام معين يحدده الهدف المرجو بلوغه. فالمنظمة يجب ان تضع جملة

- هل هناك اثر لتطبيق اسلوب الإدارة بالأهداف في رفع فاعلية المنظمات؟

ثانياً: أهمية البحث

ينبع أهمية البحث من أهمية أسلوب الإدارة بالأهداف الذي أثبتت فعاليته في تطوير الأداء الإداري وتحقيق أهدافها. ونظراً لأهمية هذا الأسلوب مقارنة بالأساليب التقليدية المتبعة في إدارة المنظمات ولقلة الدراسات التي تناولت متغيري الإدارة بالاهداف وفاعلية المنظمات معاً، ويسعى البحث للخروج بنتائج يساهم في معرفة أهمية تطبيق اسلوب الإدارة بالأهداف في المنظمات واثرها على تحقيق اهداف تلك المنظمات وتتجلى أهمية هذا البحث من خلال:

1. تحديد الاتجاه الذي يرشد كافة الرؤساء والمرؤوسين.

2. تحديد سلم الاولويات وتعتبر اداة للتحفيز.

3. تساعد في تخصيص الموارد وتوصيف وتصميم الوظائف.

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مفهوم الإدارة بالأهداف ومدى فاعلية استخدامها وتطبيقها في المنظمات. وحدد الباحثان اهداف البحث بالنقاط التالية :

1. تشخيص اثر اسلوب الادارة بالاهداف في فاعلية المنظمات .

2. تحديد مستوى معرفة المبحوثين بأسلوب الادارة بالاهداف.

3. التعرف على فاعلية استخدام أسلوب الإدارة بالأهداف في العمل.

رابعاً: فرضيات البحث:

بناءً على مشكلة البحث وأهميتها وأهدافها وضع الباحثان الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمات ويتفرع عنها:

1. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد (المشاركة في صياغة الاهداف) وفاعلية المنظمات.

2. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد (تحقيق الاهداف) وفاعلية المنظمات.

3. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد (إلتزام المرؤوسين) وفاعلية المنظمات.

4. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد (الرقابة الذاتية) وفاعلية المنظمات.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للإدارة بالاهداف في تحقيق فاعلية المنظمات. ويتفرع منها الفرضية الفرعية الآتية:

يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لأبعاد الادارة بالاهداف في تحقيق فاعلية المنظمات.

كما سبق يمكن القول أن الإدارة بالأهداف هي نظام حركي يسعى إلى دمج أهداف الافراد العاملين مع أهداف المنظمة، من خلال تحديد النتائج النهائية التي تسعى للوصول إليها، أي أنها تركز على المشاركة والتعاون بين كل أعضاء المنظمة: الرؤساء والمرؤوسين، الموظف، العامل، لتحقيق النتائج المحددة مسبقاً بفعالية وكفاءة ممكنة بالاعتماد على الرقابة الناتية التي يسميها نمط الإدارة بالأهداف، وتصبح حافظاً للأداء لدى العاملين على أكل وجه.

2. فلسفة الإدارة بالأهداف :

الفلسفة الأساسية التي تقوم عليها الإدارة بالأهداف هي فلسفة ادارية قائمة بذاتها لأنها تطرح تصوراً مميّزاً عن وظيفة الإدارة والسلوك الإداري فهي فلسفة تقوم على افتراضات اساسية توجه حركتها وكيفية تطبيقها في المؤسسات، وهذه الافتراضات هي ان الناس في المؤسسات يميل الى معرفة وفهم النواحي المتوقع منهم ان يقوموا بها ولديهم رغبة قوية بالاشتراك في عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم ومستقبلهم ويرغب الناس في الوقوف على أدائهم في المؤسسات. (درة، 2004، 96).

تطلق الإدارة بالأهداف من الأهداف وليس الأنشطة او الافعال وردود الافعال. وذلك ان الهدف او النتيجة هو الرباط النفسي- الذي يجمع الافراد ويوحد جهودهم ويوجه افكارهم نحو بلوغه. وهو الذي يعطيهم معنى لسلوكهم ويمدهم بالاحساس بالانجاز، الذي يسبب لهم درجات مختلفة من الرضا. كما ان السبيل للترقية والتقدم واثبات الذات، ليس قضاءهم لفترة زمنية في درجة وظيفية معينة أو مجرد أدائهم الروتيني لأعمالهم، وإنما انجازاتهم الحقيقية، ومدى ما يقدمونه من حلول للمشكلات الحاضرة او المتوقعة، والوفورات التي يحققونها، ومقدار المساهمة التي يضعونها بجهدهم وفكرهم واخلاصهم لبلوغ النتائج المستهدفة. (عبدالوهاب، 1976، 30) ويرى (الغويرين، 2010، 1103) انطلاق فلسفة الإدارة بالأهداف من أن تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة هو غاية جميع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، والذي يكون نتاجاً عن مجموعة من الأهداف الفرعية لتشمل جميع مكونات المؤسسة، مثل الرؤساء والمرؤوسين.

ثانياً: مبادئ الإدارة بالأهداف:

تعتبر الإدارة بالأهداف من الاساليب الرائدة في الادارة وقد قام بيتر دراكر بوضع أسس هذا الاسلوب الإداري وتبعه العديد من المفكرين الإداريين والنقاط التسعة التالية تقدم ملخصاً سريعاً لهذا الاسلوب. (البستان واخرون 2010م، 231-233) و. (شريف، 2003، 204). و توفيق، (2008: 40- 42)، (نشوان، 1986، 27).

1. **مبدأ المشاركة:** تتمثل هذا المبدأ بضرورة المشاركة بين الرئيس والمرؤوسين في تحديد أهداف المنظمة والعمليات المرتبطة بها بعد صياغتها وتحليلها، حيث أن المشاركة بين الرئيس والمرؤوس تؤدي إلى الالتزام وتحمل المسؤولية ورفع الروح المعنوية للمرؤوسين.

من الأهداف واضحة ومحددة توجه بها نشاطاتها، وتضمن بقاءها واستمراريتها، وذلك من خلال جهازها الإداري الذي يقوم بتنظيم وتوجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف المرسومة (لخضر، وحدة، 2006، 21).

أولاً: الإدارة بالأهداف مفهومها وفلسفتها:

1. مفهوم وتعريف الإدارة بالأهداف:

تعددت مفاهيم الإدارة بالأهداف، وفيما يلي سنحاول طرح بعض منها: أسلوب حديث من اساليب العمل الإداري، يختلف عن الاسلوب التقليدي المتعارف عليه وهو (الإدارة بالتوازين واللوائح) في انه يصب اهتمامه على مطلب تحقيق الأهداف بغض النظر عن درجة الالتزام بالتوازين واللوائح الموضوعة والتي غالباً ما تحد من حريات العاملين ومبادئهم. ويقوم هذا الاسلوب على اعتبار النتائج النهائية المتعلقة بإنجاز العمل معياراً أساسياً للحكم على كفاءة الإدارة والعاملين الذين قاموا بذلك. كما ان الحكم على افضل الترتيبات او الاجراءات الادارية والفنية يعتمد - بناء على ذلك- على مجموعة الأهداف الموضوعة من ناحية، وعلى الأهداف والنتائج المتحققة من ناحية اخرى. (الخالدي، 2011، 39)

إن أول من أبرز مفهوم الإدارة بالأهداف هو (بيتر دراكر) في كتابه الإدارة في التطبيق عام 1954، حيث وصف هذا المفهوم بقوله: إن ما تحتاج اليه المنظمات الإدارية " مبدأ إداري" بني الاحساس بالمسؤولية لدى الافراد العاملين فيها، ويوفر لهم في نفس الوقت التوجيه الكافي، وينشئ روح الفريق، ويجعل أهدافهم الشخصية منسجمة مع الأهداف العامة للمنظمة. والمدخل الوحيد الذي يمكن ان يحقق ذلك كله هو الإدارة بالأهداف والرقابة الذاتية. (كنعان، 2009م، 416-417).

ان الإدارة بالأهداف "هي أسلوب إداري منطقي يجمع بين استراتيجية التخطيط لضمان استمرار المؤسسة والتخطيط التكتيكي، بالإضافة إلى تقييم الأداء ومحاولة تطويره وتحسينه بما يحقق الأهداف بكفاءة أعلى" (لخضر، وحدة، 2006، 22) نقلا عن احمد خاطر .

ويعرف (أحمد، 2011، 181) الإدارة بالأهداف بأنها عملية إدارية يلتزم فيها المرؤوسين ورؤسائهم في تحديد أهداف المؤسسة والتوافق عليها، ووضع خطة للوصول لها مع العمل على قياس التقدم والنتائج طبقاً لمعايير موضوعية. وقد أدرج (العمر، 2013، 111) تعريف كلا من رحبي الحسن وزياد الخوري للإدارة بالأهداف كالتالي: " أنها أسلوب إداري يميز بتركيزه الرئيسي- على غايات وأهداف التنظيم والنتائج المتوقعة، والتي يسعى التنظيم الوصول إليها ضمن جدول زمني محدد، وكذلك وضع معايير يمكن بواسطتها تقسيم فعالية تحقيق هذه الأهداف." الإدارة بالأهداف عبارة عن اسلوب اداري، يشترك فيه الرئيس والمرؤوس على وضع الأهداف المراد تحقيقها خلال فترة زمنية محددة، يعقبا تقييم المرؤوس للنتائج التي تم التوصل اليها، وخلال هذه الفترة المحددة يقوم المرؤوس بالتنسيق مع رئيسه ليبلغه أولاً بأول بما تم انجازه، وبعد انتهاء الفترة المحددة يجتمع الرئيس والمرؤوس لتقييم ما تم انجازه. (عباس، 2004م، 67)

واختار الباحثان اربعة مبادئ مما اتفق عليه كل من (البستان واخرون) و(نشوان) وذلك لانسجامها مع واقع العمل في الجانب الميداني للبحث.

ثالثاً: الهدف من اسلوب الإدارة بالأهداف:

- ان تطبيق الادارة بالاهداف لها اهداف معينة اشار اليها الكتاب والباحثين منهم: البرنوطي، 2008، ص37
1. الالتقاء الفردي بين المشرف وكل واحد من يشرف عليهم لوضع أهداف ذات صلة بالأداء وهذا يعني إن للمنظمة أهدافها وللأفراد العاملين فيها أهدافهم كذلك.
 2. إتاحة الفرص للتعبير عن أهدافهم ومراعاة الفروق الفردية.
 3. وضع الأساس أو الإطار العام للتخطيط والتنظيم والتوظيف والتوجيه والتقييم.
 4. مساعدة المنظمة على تغطية الفجوة بين مستوى أدائها الحالي وبين مستوى أداء بقية المنظمات المنافسة.

رابعاً: خطوات الإدارة بالأهداف:

- تمر الادارة بالاهداف بخمس خطوات اساسية هي: درة، (2004:99-100)و(الدويك، 2001، 147-149).
1. يبدأ الرؤساء والمرؤوسون في كل وحدة ادارية معاً بمناقشة النتائج المراد تحقيقها في القسم أو الوحدة الإدارية، التي تكون عادة ضمن الإطار العام لأهداف المنظمة.
 2. يشترك الرؤساء والمرؤوسون في وضع تحديد الأهداف التي يمكن للمرؤوسين تحقيقها، وهذه الأهداف ينبغي أن تكون واقعية ويسهل قياسها.
 3. وضع خطط العمل وتنفيذها من قبل المرؤوسين.
 4. وضع عناصر الرقابة بالاشتراك بين الرؤساء والمرؤوسين.
 5. يجتمع الرؤساء والمرؤوسون في نهاية كل فترة معينة لتقييم الإنجاز ومقدار ما تحقق من الأهداف، لتدارك ما قد يعترض العمل من عقبات وتصحيح ما يتبين من الخرافات وتعزيز ما يظهر من إيجابيات وتزويد المرؤوسين بالمعلومات اللازمة عن نتائج عملية التقييم كي يعرفوا مقدار مساهمتهم في تحقيق اهداف وحدتهم الادارية واهداف المنظمة بشكل عام.
- وعموماً يحتاج تطبيق اسلوب الادارة بالأهداف الى تهيئة المديرين نفسياً وعملياً قبل الشروع بتنفيذه، وتحسين نظام الإتصالات داخل المنظمة، وتوطيد العلاقات الشخصية ضمن الجماعات العاملة في المنظمة ودعم الادارة العليا لهذا الاسلوب.(الخالدي، 2011، 40)

خامساً: مزايا وفوائد الإدارة بالأهداف:

- تحقق فلسفة الإدارة بالأهداف جملة من المزايا توافدت تمثل في الآتي:(لخضر- وحدة، 2006، 28)، (العتيبي 2002م، 56)، (القيروني، 2004م، 153)، (جدعون واطنون، 2010، 185-186)

2. **مبدأ تحقيق الأهداف** : الأهداف هي العمود الفقري لهذا الاسلوب من الاساليب الادارية، وذلك لأن الاهداف والمرامي تحدد النتائج المراد الوصول اليها، كما تحدد البرامج المراد تصميمها والطرق المستخدمة في تحقيقها وهذا يتطلب وضوح الاهداف وتحديد بصورة يسهل تحقيقها.

3. **مبدأ الالتزام**: وهو الارتباط الذي يرحى وجوده عند العاملين لأنهم المشاركون في اتخاذ القرار، حيث يقوم المرؤوسون بتنفيذ الخطه وتسجيل النتائج في تقارير تقدم للرئيس.

3. **مبدأ الرقابة الذاتية وتحمل المسؤولية**: بما أن المسؤوليات أصبحت مشتركة فعلى الجميع تحمل مسؤولياتهم في ظل نجاح مشترك، حيث يتولى كل عامل انجاز اهداف محددة موكلة اليه، وهذا بالطبع يحث العامل على تركيز جهوده نحو انجاز المهام، وكذلك تحقق الفرد ذاتيا من تدقيق ادائه دون الاعتماد على طرف اخر للقيام بعملية التاكيد من الانجاز بدقة.

4. **مبدأ رفع الروح المعنوية**: حيث أنه عند مشاركة الجميع في اتخاذ القرار فهذا يعتبر في حد ذاته رفع من قيمة الشخص، وان المرؤوسين يودون معرفة الاهداف التي تطلب المنظمة تحقيقها ويودون ان تقاس فاعلية ادائهم بمدى تحقيقهم لهذه الاهداف.

5. **مبدأ تأييد الإدارة العليا والثقة**: وهي العلاقة التبادلية والتكاملية بين الرئيس والمرؤوس والتي تستند على قيام المرؤوس بتقدير قرارات رئيسه، وان يرى الرئيس مرؤوسه اهلا للثقة في كل ما يسند اليه من مهام، وهذه العلاقة ترتبط بشكل وثيق الصلة بنجاح العمل واستغلال الطاقات الذي يتمخض عنه الارتقاء بمستوى الاداء والعمل بروح الفريق الواحد.

6. **المرونة في تطوير الأهداف الأساسية** : وتظهر هذه عندما يحاول المشروع أن يبتقي على وجوده بعد انجاز مهامه، وقد يأتي وقت في حياة المؤسسة بتغيير أهدافها كلياً ، فلا يجب على نظام الإدارة بالأهداف أن يكون عديم الحساسية لهذه الغاية إذا ما اضطرت الظروف لظهورها.

7. **مبدأ تخفيض المخاطرة** : ويتكون هذا المبدأ من ثلاث مبادئ فرعية، الأول منها يتمثل في الوصول، الى تصميم فعال لنظام المعلومات ومن ثم تخفيض المخاطرة في عملية التخطيط، ومبدأ إيجاد حلول مثلى في ضوء الموازنة بين البدائل ثم اتخاذ القرار بشأنها، مما يسهم في الوصول الى خطط مثلى تحقق الاستمرارية التنظيمية والنمو التنظيمي، وهذا في حد ذاته مبدأ فرعي يطلق عليه مسمى مبدأ خدمة البيئة.

8. **مبدأ المراجعة والحاسبة على أساس الإنجازات** : ويؤسس هذا المبدأ على وضع نظام للرقابة المستمرة بهدف قياس التقدم في مجال العمل ومدى تحقيق الأهداف المرسومة.

9. **حساسية نظام الإدارة بالأهداف** : من الضروري أن يستجيب نظام الإدارة بالأهداف بدرجة كافية للاقتراحات والمبادرات التي قد تنشأ من أي مكان داخل التنظيم.

سابعاً: مواصفات الاهداف:

الهدف عبارة عن نتيجة يراد بها الوصول اليها في زمن محدد ومواصفات وكميات معينة ، وهذا هو الركن الاساسي للادارة بالاهداف. لذا يجب أن تتصف الاهداف بالمواصفات التالية: (الهندي، 2017، 20)

1. أن يكون الهدف واضحاً ومصاغاً بصياغة دقيقة، حتى يمكن ملاحظة انجازه من عدمه.
2. أن يكون الهدف معقولاً وواقعياً بما يتوافق مع الامكانيات البشرية والمادية للمؤسسة.
3. أن يكون الهدف قابلاً للقياس، ولكي يتم ذلك يجب أن تصاغ على شكل كمي، وكما يشير علماء الإدارة يجب أن يتم توضيح الزمن والكم، أيضاً توضيح الجودة والتكلفة.
4. مشاركة الرؤساء والمؤوسين المسؤولين عن تنفيذ الخطة وتحقيق الأهداف بوضعها.

ثامناً: شروط يجب مراعاتها عند كتابة الاهداف (الرشيدى، 2014، 28)

- أ. كتابة الاهداف بصيغة المضارع اي انجازها في المستقبل.
- ب. ربط الاهداف بمجال الاداء الذي اتفق عليه وليس بعيدا عنه.
- ج. تحديد الاهداف بشكل كمي يمكن قياسه.
- د. تحديد الزمن الذي ينجز خطة العمل.
- هـ. الاهداف تكون واقعية ويمكن تحقيقها.
- و. انسجام الهدف مع سياسات المنظمة
- ز. تكتب الاهداف بمشاركة الرئيس والمؤوس بعد المناقشات

المبحث الثالث**فاعلية المنظمات****تمهيد:**

تنشأ المنظمات جميعها البقاء والتطور في عالم الاعمال، الذي يتسم بالتغير والتجديد، مما دفع الباحثين الى ايبلاء هذا الموضوع الحيوي العناية والاهتمام البالغين اللذين تجسدا في دراسة فاعلية المنظمة وتحليلها، باعتباره انعكاساً لقدرة ادارة المنظمة في التعامل مع والاستجابة لذلك التغير والتجديد الحاصل ويمكن مناقشة الموضوع المذكور (فاعلية المنظمة) من خلال التعرف على مفهومها وتحديد المداخل لدراستها، ومن ثم بيان مؤشرات قياسها (خوين، 2009، 9).

" ان عملية وضع الاهداف بصورة صحيحة ودقيقة ومتراطة يساعد في تحويل الرسالة والقيم التنظيمية والرؤية المستقبلية لمنظمات الاعمال الى مستويات أداء تحاول منظمة الاعمال تحقيقها بشكل فعال وعبر المديات الزمنية المختلفة. واذ لم تستطع المنظمة تحقيق هذه الاهداف فان رسالتها وقيمتها ورؤيتها تبقى مجرد شعارات خالية من المضمون الحقيقي للمنظمة. (الغالي، وادريس، 2007، 221)

1. كأداة تحفيز المستخدم من خلال مشاركته في تحديد الأهداف، وتحمله المسؤولية في تحقيقها، وتخطيطه عملية تطوير ذاته.
 2. كأداة تقييم للمستخدم، بحيث يضع أهدافاً واقعية ويراقب ذاتياً عملية تحقيقها، ويلتزم بتحقيق ما اتفق عليه مع الإدارة العليا، ويستكشف طاقاته.
 3. كوسيلة مراقبة من المدير، من خلال التركيز المستمر على الأهداف وتحقيقها وتصحيح اي انحراف منها، ومعرفة مدى صوابية العمل والأهداف من خلال النتائج المحققة، وإمكانية استكشاف إمكانيات المستخدم واستغلالها، وكذلك إمكانية تصنيف الاعمال بالنسبة لأولوياتها.
 4. كعملية تخطيط للمدير والمستخدم، فهما يتفقان على تحديد المهام والاهداف وعلى طريقة تحقيقها، وعلى المعايير التي ستنتج في تقييم الاداء خلال فترة من الزمن، ويقوم كل منهما على حدة الاداء والنتائج. ويقارنان تقييمهما ويجدان معاً النشاطات التي هي بحاجة الى تقوية والنشاطات التي يمكن استغلالها، ويتفقان على خطة تطوير الأداء في النشاطات التي هي بحاجة الى تقوية.
 5. وجود ترابط وتنسيق بين الأهداف القصيرة والبعيدة المدى، وتخفيف العبء على القيادة من ناحيتي المتابعة والاشراف، لان الاتفاق بين القادة والمؤوسين يساعد الأولى على التفريغ للمسائل الهامة.
 6. تسهيل عملية الاتصال بين القمة والقاعدة وذلك يزيد في إيجاد الثقة المتبادلة والتعاون الفعال بين المسؤولين على مختلف المستويات الادارية.
 7. رفع الروح المعنوية للعاملين بفضل اطلاعهم ومساهمتهم في وضع الأهداف العامة لمؤسستهم، وتنفيذ المشاريع المتفق عليها حسب مقاييس دقيقة محددة سلفاً.
 8. التنمية الذاتية للعاملين باعطائهم الفرص لكي يتعلموا ويعتمدوا على انفسهم، ثم يعملوا على تحسين مستواهم الاجتماعي والإداري عن طريق اظهار الكفاءة في العمل وتحقيق النتائج التي تتناسب وقدراتهم العقلية والمهنية.
 9. القضاء على الترهل والتسيب الإداري خاصة من خلال المتابعة الحثيثة أثناء ممارسة النشاط، ومن خلال حذف الوظائف التي لا أهداف جزئية لها تخدم أهداف المنظمة.
 10. زيادة الطاقة الانتاجية ومستوى الانتاج بفضل الإهتمام بالنوعية والجودة في ذات الوقت وتحسين مستوى الاداء.
 11. ويمكن القول، ان الادارة بالأهداف (Management By Objectives) لا غني عنها لأي منشأة لكي تستمر في المنافسة في مناخ عمل يتسم بالعولمة، وعدم اليقين، والمنافسة الشرسة.
- وأنة من خلال استعراضنا لأسلوب الإدارة بالأهداف وجدنا أنه أسلوب فعال في تنفيذ وتحقيق أهداف التنظيم. وأنه لا بد من تبني هذا الأسلوب في المؤسسات العامة والخاصة لزيادة الفعالية الإدارية. حيث إن أكثر ما تعاني منه في جميع المؤسسات هو عدم وضوح أهدافها، ففي الغالب لا تعرف المنظمة ما تريدها بالضبط.

أولاً: مفهوم وتعريف الفاعلية:

يشير الفاعلية الى مؤشرات نوعية تمثل أساساً في القدرة على تحقيق الاهداف من بين مؤشرات اخرى. وليس من الممكن دائماً تحقيق الفاعلية والكفاية معاً على الرغم من أهمية ذلك.

الفاعلية تعني مدى صلاحية العناصر المستخدمة للحصول على النتائج المطلوبة، فهي علاقة بين نوع العناصر وليس كميتها، ويقال فاعلية التنظيم (Organization Effectiveness) ويقصد بها مدى صلاحية المنظمة في الحصول على النتائج المطلوبة وتحقيق اهدافها بافضل شكل ممكن. كما تعني قدرة المنظمة على التأقلم مع ظروفها الداخلية والخارجية ، وتقاس فاعلية التنظيم بمدى تحقق الكفاءة والانسجام والتوازن بين العناصر والابعاد التنظيمية المختلفة. (الخالدي، 2011، 335).

ويعرف ريدن ((Reddin) الفاعلية الإدارية باعتبارها ترتبط بمدى قدرة المديرين على تحقيق المخرجات التي تتطلبها وظائفهم، ويميز ريدن بين الكفاءة والفاعلية على اساس ان الكفاءة ترتبط الفاعلية بفعل الاشياء بطريقة صحيحة، وتسعى لحل المشكلات، وحماية الموارد، وخفض التكاليف، في حين ترتبط الفاعلية بفعل الاشياء الصحيحة، واتاج بدائل خلاقة، وتحقيق النتائج، وزيادة الانتاج. ووفقاً لكل من فارمر، ريتشمان، (Farmer & Richman) فإن الفاعلية الإدارية ترتبط بقدرة الإدارة على تحقيق الاهداف التنظيمية في ظل القيود البيئية أو الاحداث الغير متوقعة، وعلى المدى الطويل تتضمن الفاعلية الادارية قدرة المنظمة على النمو، والتكيف، في حين ينظر كل من سانتيجو سيماس رومان جارسيا Santiago S. Ramon M . Garcia(Simpas، إلى الفاعلية (باعتبارها مؤشر هام لقياس الأداء ويمكن تعريفها بمدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها المرجوة فضلاً عن تحقيق رضا العملاء فلن يكون فعالاً: يجب أن يتم الفعل وأن تقدم الخدمة في الوقت المناسب، وأن تتوافر بالجودة المناسبة وبالكمية المطلوبة، ومن وجهة النظر السلوكية يمكن النظر إلى الفاعلية باعتبارها الأداء الناجح لدور محدد. (محمد، 2015م، 11).

الفاعلية التنظيمية:

يعتبر تعريف الفاعلية التنظيمية أمراً في غاية الأهمية، لانه معيار مهم في تحديد نجاح التنظيم او فشله، ويقدر أهمية تحديد هذا المفهوم بقدر ما هناك صعوبة في الاتفاق على تعريف واضح ومقبول له، وتختلف التعريفات لهذا المفهوم باختلاف عدد الباحثين، حيث يعطي كل منهم التعريف الخاص به، ويتراوح تعريف مفهوم الفاعلية ما بين معدل انتاجية العامل، وتكلفة العامل، وتكلفة تقديم الخدمة، ونسبة التطور في اعمال التنظيم، ومعدل الربح، ومعدل العائد على راس المال المستمر. (القيروتي، 2006، 113) وتهتم نظرية التنظيم بتحديد مفهوم أو مفاهيم واضحة للفاعلية التنظيمية. ومن الواضح أن من مركاتزات نظرية التنظيم: طريقة تصميم الوظائف، وتحديد أدوار العاملين وعلاقات العمل فيما بينهم، وهي عوامل محددة لفاعلية التنظيم. إذ أن هناك أنماطاً تنظيمية تناسب مع ظروف معينة أكثر من غيرها، وأن المديرين الأكثر نجاحاً يفهمون الامتاط التنظيمية التي تتناسب بشكل أفضل مع الظروف. وقد كانت بدايات البحث في موضوع الفاعلية التنظيمية ترى ان تحقيقها مرهون بقدرة التنظيم على تحقيق الاهداف المتوخاة من إنشائه. وهذا مفهوم بسيط ساد في الخمسينات. اذ كان مجرد قدرة التنظيم على البقاء يعتبر مؤشراً كافياً على الفاعلية. (القيروتي، 2006، 114) أما في

الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي تغير مفهوم الفاعلية من التركيز على قدرة التنظيم على تحقيق أهدافه المتمثلة بالبقاء إلى معايير جزئية مثل: مستوي الروح المعنوية عند العاملين، ومعدل حصول الحوادث أو اصابات العمل، ونسبة التغيب عن العمل، ومعدل الدوران الوظيفي، إلى غير ذلك من مفاهيم اعتبرت مؤشرات على فاعلية المنظمات. ويبين الجدول رقم (1) مدى تنوع وتعدد المعايير المقترحة كمتاييس للفاعلية على درجة التناقض فيما بينها.

جدول رقم (1)

المعايير المختلفة للفاعلية

1	معدل الانتاجية	16	مستوى الاجماع على الاهداف
2	الكفاية	17	ايمان العاملين باهداف التنظيم
3	معدل الربح	18	درجة التوافق مع الادوار والقيم التنظيمية
4	نوعية الخدمة المقدمة	19	درجة المهارة في العلاقات الشخصية
5	معدل حوادث العمل	20	مستوى المهارات الوظيفية
6	نسبة النمو	21	طبيعة الاتصالات وادارة المعلومات
7	معدلات التغيب عن العمل	22	درجة الاستعداد والجاهزية للعمل
8	نسبة الدوران الوظيفي	23	التحكم بالبيئة المحيطة
9	مستوى الرضى الوظيفي	24	اعتماد التقييم على الجهات الخارجية
10	مستوى الدافعية لدى العاملين	25	الثبات والاستقرار
11	مستوى الروح المعنوية لدى العاملين	26	اهمية الموارد البشرية
12	درجة الرقابة	27	مشاركة العاملين وقدرتهم على التأثير
13	درجة التماسك/التناقض	28	التأكيد على اهمية التدريب والتطوير
14	درجة المرونة/التكيف	29	التأكيد على الانجاز
15	التخطيط/وتحديد الاهداف	30	الفاعلية الشاملة

المصدر: محمد قاسم القريوتي، 2006، ص 116

ولا شك ان اي معيار يتم اختياره كؤشر على الفاعلية يعتمد على الشخص أو الجهة التي تقوم بالتقييم أكثر من الاعتماد على العمل أو التنظيم الذي يجري تقييم فاعليته. وكذلك فان بعض مقاييس الفاعلية أكثر مناسبة لتنظيم ما منها إلى تنظيم آخر. بل إن معيار فاعلية التنظيم قد يختلف حسب مراحل التطور التي يمر بها التنظيم. ففي المراحل الاولى من إنشاء أي تنظيم قد تكون القدرة على البقاء وتحقيق التوازن بين النفقات والايرادات هدفاً مقبولاً، ولكن ومع مرور الوقت لا بد وأن يتغير هذا المعيار، ليصبح معدل الارباح المتحققة او الحصة في السوق. (القيروتي، 2006م، 117)

ثالثاً: المدخل:

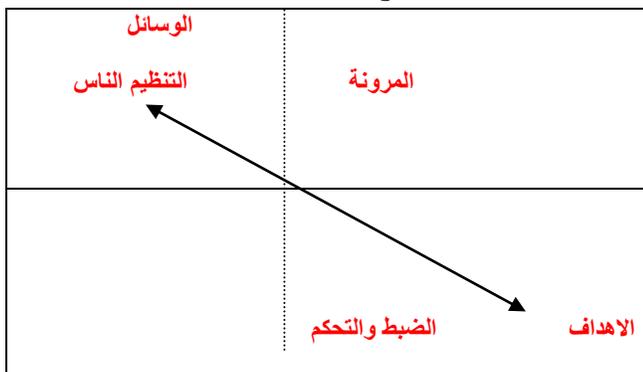
إن الاهتمام بموضوع الفاعلية قديماً وحديثاً-تركز في جانب كبير منه على 0 محاولة تفسير هذه الظاهرة والتنبؤ بآثارها. وأدى ذلك إلى تعدد واضح في طرق

4. مدخل القدرة على إرضاء الجهات الاستراتيجية المؤثرة:

وتتحقق ذلك عندما تستطيع المنظمة تلبية مطالب الجهات الاستراتيجية المؤثرة، والتي تعتمد عليها في استمرارها وبقائها. ويفترض أصحاب هذا المدخل ان فاعلية المنظمة تكمن في قدرتها على تقديم ما يرضي المتفاعلين منها. سواء كانوا من البيئة الداخلية او الخارجية المحيطة بها، ليضمنوا لها استمرارها وبقائها. وقد تبنى المدخل المذكور كل من (Jobson Yancy & Glisson Dubrin & Schenck, S.P. (1998).

5. مدخل القيم التنافسية: يفترض هذا المدخل بان معيار الفاعلية هو معيار شخصي يعتمد بشكل اساسي على القيم الشخصية التي يمتلكها الشخص المقيم وعلى تفضيلاته ورغباته. وهناك قيما متعارضة في اي تنظيم، ومن ذلك التعارض بين هدف المرونة وهدف الرقابة، فالمرونة تستلزم اعطاء اهمية كبيرة للابداع والتكيف والتغيير بينما تستلزم الرقابة الثبات والاستقرار والقدرة على التنبؤ، وكذلك هناك تعارض بين التركيز على العاملين ومشاعرهم واحتياجاتهم، وبين التركيز على الانتاجية وانجاز الاهداف التنظيمية. كما ان هناك تعارضاً بين تركيز التنظيم على الاهداف طويلة المدى او الاتية. كما في الشكل التالي:

شكل رقم (3) نموذج للابعاد المختلفة للفاعلية التنظيمية



المصدر: (محمد قاسم القريوتي، نظرية المنظمة والتنظيم، 2006، 126.

6. مدخل ادارة الجودة الشاملة:

يؤكد هذا المدخل على إن فاعلية المنظمة تشمل مؤشرات شاملة لكل الاطراف ذات العلاقة القريبة والبعيدة بعمل المنظمة، اذ يهتم بثلاثة عناصر اساسية هي الزبائن والتحسين المستمر واعتماد نمط عمل الفرق. وقد ساهم في تجسيده كل من (Schreiner, M. (2005), (Pounder, Ivancevich & Motteson).
7. مدخل النظم (The system approach) الذي ينظر الى المنظمة باعتبارها نظام اجتماعي يتفاعل مع البيئة المحيطة وتتفاعل معه، وتتحدد فاعلية المنظمة وفقاً لهذا المدخل واستناداً على التفاعل مع البيئة وخلق نوع من المناخ التعاوني وتحقيق الرضا بين أعضائها، ومن أهم أنصار هذا المدخل (ديرفيتسيوتيس، Dervitsiotis)، و (بيكهارد، Beckhard).

قياسها وتنوع مناهج البحث فيها، وتباين أساليب وصفها وقاد ذلك الى ظهور مداخل تباينت في اتجاهاتها. واتضح من خلال المصادر وجود أكثر من ست مداخل، حيث اعتمد الباحثان على مدخل الاهداف في البحث، ولعل من ابرز المداخل هي: (بنات، 2002، 73)، (سعال، 2018، 82). (القريوتي، 2006، 118-123). (Kim Kameron, "Op.cit., p.

1. مدخل الاهداف : ينظر لفاعلية المنظمة في ضوء هذا المدخل على انها قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها ان فاعلية المنظمة يجب ان يحكم عليها في ضوء تحقيق الاهداف والغايات ولبس الوسائل، والنتيجة النهائية هي التي تحدد، وبالتالي فان المخرجات هي وسيلة القياس الاساسية للفاعلية فكلما اقتربت او تطابقت مخرجات المؤسسة مع الاهداف كلما كانت هذه المؤسسة فعالة. ومن الاهداف المألوفة للحكم على الفاعلية هي تأدية المنظمة للخدمات المطلوبة منها بشكل جيد وبأقل كلفة واقصى- ربح ممكن، التوسع والانتشار والقدرة على التنافس. هذا اذا كانت الاهداف واضحة لدى الاداريين والعاملين معاً. وهناك مشكلة في قياس الفاعلية وفق هذا الاسلوب الا وهي وجود عدة مستويات من الاهداف الاستراتيجية ومتوسطة المدى وقصيرة المدى. وهناك تعارض بين الاهداف منها ما يتوقعه المساهمون في اي منظمة وما يتوقعه الزبائن، بينما تتركز اهداف العاملين في الحصول على أكبر قدر من المزايا والمنافع وهذه كلها اهداف على الادارة ان تستوعبها وتوفق بينها، وهو امر ليس من السهل تحقيقه.

2. مدخل الموارد :

يركز هذا المدخل على قابلية المنظمة في استغلال بيئتها للحصول على الموارد المختلفة النادرة والقيمة منها، لغرض استخدامها بشكل فعال لتحقيق الاهداف المرسومة وللمحافظة على والاستقرار التوازن، غالباً ما يشار الى نموذجين لمدخل الموارد هما: نموذج كاتز وكان، ونموذج ياختمان وسيشور، حيث يجمع هذان النموذجان على ان فاعلية التنظيمية عبارة عن محصلة أنشطة تخدم وظائف المنظمة إضافة للأنشطة الموجهة لاستغلال الحد الاقصى من الموارد المتاحة للمنظمة في بيئتها.

3. مدخل العمليات الادارية

بموجبه يتم تقييم الفاعلية من خلال قدرة المنظمة على الاداء والانسجام بين عملياتها ووظائفها الادارية، ومدى كفاءة تلك العمليات مثل: اتخاذ القرار، التخطيط، الموازنة. حسب هذا المدخل فان الفاعلية التنظيمية مرتبطة ارتباطاً كلياً بما يجري داخل التنظيم من عمليات وأنشطة، فتكامل أعضاء وعناصر التنظيم مع بعضها، وانسجامها مع النظام، وغياب أي علامة من علامات التوتر، وسريان مختلف الاجراءات بصورة سلسة، وانخفاض معدل الشكاوى ودوران العمل وحدة التذمر، وتوافر الثقة المتبادلة فيما بين الادارة والعاملين، وتدفق المعلومات الاساسية بسهولة ويسر- ووضوح فيما بين مختلف المستويات وبمختلف الاتجاهات كل ذلك يعتبر المقياس الاساسي لفاعلية المنظمة وجوده أداتها.

مؤشرات القياس :

ثانياً : توزيع البيانات:

يظهر في الجدول (2) ان توزيع البيانات لعينة الدراسة طبيعي Normal distribution ويصلح للتحليل الاحصائي، حيث استخدم الباحثان اختبار one-Sample Kolmogorov-Smirnov Test لمعرفة توزيع البيانات، والرموز (y,x) يمثل الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمات على التوالي.

الجدول (2) يبين توزيع الطبيعي للبيانات

	X	y
N	44	44
Normal Mean	3.3920	3.0114
Parameters ^a Std. Deviation	.50083	.28222
Most Absolute	.189	.188
Extreme Positive	.189	.085
Differences Negative	-.172-	-.188-
Kolmogorov-Smirnov Z	1.255	1.250
Asymp. Sig. (2-tailed)	.086	.088

المصدر من اعداد الباحثان.

ثالثاً: اختبار الثبات:

ان الثبات يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي ان المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل اذا اعيد تطبيقه مع نفس المجتمع. ولغرض التأكد من ثبات المقياس المستخدم تم استخدام معامل (Cronbach Alpha) للوقوف على دقة اجابات افراد مجتمع الدراسة، وتعد قيم معامل (Cronbach Alpha) مقبولة احصائياً عندما تكون هذه القيم مساوية او أكبر من (60%) (محمود جودة، 2008، 300) على وجه التحديد في البحوث الادارية، وان قيمة (Cronbach Alpha) تساوي (0.686) على المستوى الاجمالي لجميع المتغيرات.

رابعاً : وصف البيانات الشخصية لعينة البحث:

يتضح من الجدول (3) أن نسبة الذكور في عينة البحث هو الأكبر، حيث يمثل (84.1%)، ونسبة الإناث من العينة كانت تشمل (15.9%). فيما يخص العمر يتبين من نفس الجدول أن الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم بين (30-39) هم أكبر فئة عمرية، حيث بلغت نسبتها (43.2%)، وأن الفئة العمرية بين (40-49) كانت في المرتبة الثانية وواقع (29.5%)، وتأتي في المرتبة الثالثة الفئة العمرية (50 فأكثر) حيث بلغت نسبتها (27.3%)، وما يدل على أن النسبة الأكبر من المستجيبين من العاملين للعينة تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (30-39)، وهذا يساعد في الإجابة على فقرات الإستبيان بشكل أوضح، إضافة الى وجود ذوي الخبرات من الفئة العمرية (40 فأكثر)، وخاصة فيما يتعلق بموضوع دراستنا حيث يمكن ان يساهم ذوي الخبرات في وضع الخطط، وهذا يدل على ان هذا الخليط من الفئات العمرية يكمل بعضه بعضاً.

اعتمدت الدراسات والبحوث التطبيقية، التي اجريت في مختلف انواع المنظمات، عددا من المؤشرات للتعبير عن الفاعلية ووصفها. فيلاحظ على المستوى العام، ان مؤشرات المرونة، والتطوير، والتأسيك، والاشراف الديمقراطي، والموثوقية، والانتقاء، والتنوع، والتفويض، والمساومة، والتأكيد على النتائج، وتنمية المدراء، والتنسيق واللامركزية، والفهم، والصراع، وتخطيط القوى العاملة، والاشراف المساعد، والتخطيط، والتعاون، والاداء والدعم والاستخدام، والاتصال، والدوران، والاشراف المحكم، قد اعتمدت للتعبير عن الفاعلية من قبل كل من (Mahoney,1967). (Weitzel,et.al., 1971) واستخدام (Osborn & Hunt., 1974)، الاداء مؤشراً للفاعلية. (خوين، 2009، 11)

وعدت القدرة على التكيف، والمرونة، والإنتاجية، والرضا، والرجية، والتطوير، والكفاءة، والاحتفاظ بالعاملين، والنمو والتكامل، والاتصالات المفتوحة، واخيرا الابقاء على المؤشرات التي يمكن التعبير باي منها عن الفاعلية، وكان كل من دوران الافراد، وتاخر الافراد، والغياب، وكلف العمل هي المؤشرات التي عبر بها بعض الباحثين عن الفاعلية. (خوين، 2009، 11-12)

أما (Robbins) (1990) فعبّر عن الفاعلية عن طريق ست مؤشرات هي درجة المهارة في العلاقات بجميع انواعها، وطبيعة الاتصالات وافتتاح النظم والتفاعل الاجتماعي، واعتماد التقييم على جهات خارجية، والسيطرة على البيئة، ومستوى الاجماع على الاهداف التنظيمية.. وقد تبني (Marrow,1999) ثلاثة مؤشرات هي انجاز الاهداف، واستحسان المرؤوسين ورضاهم، والاستحسان الجاني. ووصفت الفاعلية، من قبل فريق اخر، عن طريق متغيرات اقتصادية هي درجة الكفاءة، ونوعية الخدمة المقدمة، ومعمل الانتاجية خلال السنوات الاخيرة(خوين، 2009، 12).

واعتمد الباحثان في الجانب الميداني للبحث على بعض من المؤشرات الالفة الذكر منها مؤشري (الانتاجية والرضا)، ومؤشر المهارة في العلاقات لـ (Robbins) (1990)، ومؤشر انجاز الاهداف لـ (Marrow,1999)، كما اشار اليها (خوين، 2009، 11-12).

المبحث الثالث : الجانب الميداني

اولاً : وصف مجتمع البحث وعيته :

اجري هذا البحث على عينة من القيادات الادارية من اساتذة الجامعات او قيادات ادارية في كلية التجارة والادارة والاقتصاد في جامعة السلطانية وكلية الادارة والاقتصاد في جامعة التنمية البشرية وكلية التقنية الادارية في جامعة السلطانية التقنية، حيث تم تحديد حجم العينة في هذا البحث بـ (60) مشارك، وتم توزيع الاستبانات بطريقة عمدية قصدية.

تم توزيع الاستبانات على افراد العينة واسترجاعها من قبل الباحثان، وكان عدد الاستبانات المستردة 46 استبانة، وبعد فحص وتدقيق الاستبانات استبعد استبانتين، حيث اصبح عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل الاحصائي بـ (44) استبانة. وقد وضع الباحثان في الاستبانة عبارات تخص الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمات.

رابعاً: عرض وتحليل الاستبانة:

ضمن هذه الفقرة تم قياس وتحليل اجابات الاستبيان، الموزعة على عينة البحث، لمعرفة اراء عينة البحث ازاء تطبيق الادارة بالاهداف ودورها في فاعلية المنظمات. وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (1-5) للتحليل الاحصائي من خلال استخدام برنامج الاحصائي (Spss) لمعرفة مدى الاتفاق او الاختلاف بين افراد عينة البحث والمتغيرات، وتم الاستعانة ببعض الاساليب الاحصائية منها الارتباط بطريقة (Pearson) والانحدار الخطي (Regression). وكما يلي:

1. اختبار علاقة ارتباط ومستوى المعنوية (sig) بين الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمات في العينة المبحوثة، كما هو موضح في الجدول رقم (4) حيث يظهر وجود علاقة ارتباط بين الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمات بنسبة (0.572) على مستوى المعنوية (0.000)، وان مستوى العلاقة متوسطة وطردية، وبشكل عام يمكن اعتبار ان العلاقة متوسطة اذا كانت قيمة معامل الارتباط تتراوح بين (0.30) الى (0.70) (محفوظ جودة، 2008، 255).

الجدول (4)

علاقة ارتباط بين الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمات

		Y	X
Y	Pearson Correlation	1	.572**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	44	44
X	Pearson Correlation	.572**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	44	44

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

وبناء على ما سبق تثبت الفرضية الرئيسية الاولى والذي نصه "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمات."

2. اختبار علاقة ارتباط بين ابعاد الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمة في العينة المبحوثة:

يبين جدول (5) وجود علاقة ارتباط بين ابعاد الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمة في العينة المبحوثة، وكانت نسبة العلاقة (0.677)، (0.343)، (0.551)، (0.223) ومستوى الدلالة (0.145، 0.000، 0.022، 0.000) لكل من:

(x01)، (x02)، (x03)، (x04)، حيث يظهر وجود علاقة ارتباط بين (x01، x03)، x02 ومستوى الدلالة اقل من 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط معنوية، اما ما يخص x04 حيث يظهر وجود علاقة ارتباط غير معنوية وذلك لان مستوى الدلالة اكبر من 0.05 حيث يساوي 0.145.

وعليه يمكن قبول الفرضية الفرعية الاولى والثانية والثالثة للفرضية الرئيسية الاولى، ورفض الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية الاولى.

وفما يخص المؤهل العلمي لعينة البحث تشير النتائج الوصفية للبيانات الشخصية أن نسبة الحاصلين على شهادة الدكتوراه كانت تشكل أعلى النسب من بين المستجيبين على الإستبانة بمعدل (47.7%)، وتأتي في المرتبة الثانية شهادة (الماجستير) بنسبة (45.5%)، وتأتي شهادة (دبلوم عالي) في المرتبة النهائية حيث شكلت نسبة (6.8%)، مما يدل على أن مستوى العلمي لعينة المبحوثين عالية، وأن أجوبتهم لإستبارات الإستبيان لن تكون عشوائية بل بطريقة علمية وفهم عميق لمحتوياتها.

والذي يتعلق بعدد سنوات الخدمة أظهرت النتائج الوصفية للبيانات الشخصية ان نسبة (52.3%) من المبحوثين تبلغ خدماتهم (16 سنوات فما فوق)، ثم تليها نسبة (31.8%) من (11 - 15 سنوات)، وتأتي في المرتبة الثالثة الذين تتراوح خدماتهم ما بين (6 - 10 سنوات) بنسبة (13.6%)، وتأتي نسبة (2.3%) في المرتبة الرابعة من الافراد الذين تبلغ خدماتهم (اقل من 5 سنوات)، مما يشير إلى أن غالبية عينة المبحوثين ذو خبرات وتجارب طويلة في بيئة العمل مما يساعد على إيجاد وسائل في كيفية الوصول الى الاهداف وتحقيقها.

ومن ناحية المشاركة في القيادة الادارية وتولي المناصب لأفراد عينة البحث، كانت نسبة (38.6%) من رؤساء الاقسام العلمية، ونسبة (36.4%) من مقرر القسم، ونسبة (11.4%) من (مسؤولي العلمية والدراسات العليا)، و(9.1%) من منصب (معاون العميد)، ونسبة (4.5%) من منصب العميد، وفي نظر الباحث هذه النسب تؤثر الى كفاءة العينة للاجابة على العبارات التي جاءت في الاستبانة بشكل جيد من ناحية المعلومات والكفاءات العملية.

الجدول (3)

البيانات الشخصية لعينة البحث

المتغيرات الوصفية لعينة البحث	التكرار	%
الجنس	ذكر	84.1
	انثى	15.9
العمر	30 - 39	43.2
	40 - 49	29.5
	50 فما فوق	27.3
الشهادة	دكتورا	47.7
	ماجستير	45.5
سنوات الخدمة	دبلوم عالي	6.8
	اقل من 5 سنوات	2.3
المنصب	6 - 10 سنوات	13.6
	11 - 15 سنوات	31.8
	16 فما فوق	52.3
المنصب	العميد	4.5
	م. عميد	9.1
	رئيس القسم	38.6
	مقرر القسم	36.4
	مسؤول العلمية والدراسات العليا	11.4

المصدر من اعداد الباحثان

المجدول (7)

اثر ابعاد الادارة الاهداف على فاعلية المنظمات

Mode	R	R Square	Adjusted R Square	
	0.720	0.518	0.469	
			F	Sig
Regression			10.498	0.000

المصدر من اعداد الباحثان

وعليه يمكن قبول الفرضية الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية والتي نصها "يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لأبعاد الإدارة بالاهداف على تحقيق فاعلية المنظمات".

خامسا: النتائج:

من خلال اختبار فرضيات البحث وتحليل نتائج الاستبيان في الفصل الميداني وبعد تقييم لافراد العينة توصلنا الى مجموعة من النتائج وكانت كالتالي:

1. أثبتت نتائج البحث وجود علاقة ايجابية بين استخدام الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمة في العينة المبحوثة، حيث بلغ (572) بمستوى دلالة (0.000).

2. أثبتت نتائج البحث ان هناك علاقة طردية بين جميع الابعاد التابعة للإدارة بالاهداف وفاعلية المنظمة، حيث تتراوح نسبتها بين (0.677) و (0.223).

3. يوجد تأثير للابعاد التابعة للإدارة بالاهداف على فاعلية المنظمة في العينة المبحوثة، حيث بلغ عامل التحديد (R2) نسبة (0.518) ومستوى الدلالة (sig) بلغ نسبة (0.000).

4. اثبتت نتائج الاختبارات وجود علاقة تأثيرية ذات دلالة احصائية لاستخدام الادارة بالاهداف على فاعلية المنظمة بشكل عام من خلال معامل (R2) والذي يبلغ (0.327).

الخاتمة (الاستنتاجات والتوصيات)

أولاً: الاستنتاجات: تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية:

اثبتت نتائج الدراسة:

أ. تبين من خلال نتائج التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث ان هناك علاقة ارتباط بين الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمات، وهذا يعني كلما نجحت المنظمة في التركيز على الغايات ووضع المعايير لتحقيق الاهداف ادى ذلك الى رفع فاعلية المنظمة.

ب. توضح نتائج التحليل الاحصائي ان هناك تأثير معنوي للإدارة بالاهداف على فاعلية المنظمات، وهذا يعني ان اي تغير نوعي في اهداف المنظمة سيؤثر على كفاءة وفاعلية المنظمة بشكل ايجابي.

1. أظهر البحث أهمية استخدام الادارة بالاهداف من خلال تعزيز المشاركة

والثقة والالتزام والتغذية الراجعة بين الرئيس والمؤوس.

2. تساعد الادارة بالاهداف في استغلال الامثل للموارد المادية والبشرية المتاحة.

المجدول (5)

علاقة ارتباط بين ابعاد الادارة بالاهداف وفاعلية المنظمة

	y	x01	x02	x03	x04	
Y	Pearson Correlation	1	.677**	.343*	.551**	.223
	Sig. (2-tailed)		.000	.022	.000	.145
	N	44	44	44	44	44
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).						

المصدر من اعداد الباحثان.

3. اختبار الاثر: استخدم الباحثان معامل انحدار الخطي لمعرفة مدى تأثير العامل المستقل (الادارة بالاهداف) على العامل التابع (فاعلية المنظمات)، حيث يظهر من خلال الجدول (6) ان R Square يساوي 0.327، وهذا يدل على ان استخدام اسلوب الادارة بالاهداف يساهم في فاعلية المنظمات، بمعنى ان اي تغير في استخدام الادارة بالاهداف بشكل ايجابي يؤثر على فاعلية المنظمة ايجابا وبالنسبة المذكورة.

المجدول (6)

اثر الادارة بالاهداف على فاعلية المنظمة

Mode	R	R Square	Adjusted R Square	
	0.572	0.327	0.311	
			F	Sig
Regression			20.443	0.000
	B	T	Sig	
Constant	1.918	7.845	0.000	
X	0.322	4.521	0.000	

المصدر من اعداد الباحثان

وبناء على ماسبق تثبت الفرضية الثانية والتي نصها "يوجد اثر ذات دلالة احصائية للإدارة بالاهداف على تحقيق فاعلية المنظمات".

4. اختبار اثر ابعاد الادارة بالاهداف على فاعلية المنظمة في العينة المبحوثة:

من خلال اختبار اثر ابعاد الادارة بالاهداف والمتمثل بـ (المشاركة في صياغة الاهداف) و(تحقيق الاهداف) و(الالتزام المرؤسين) و(الرقابة الذاتية) على العامل التابع فاعلية المنظمات، حيث يظهر في الجدول (7) ان R Square يساوي 0.518، وهذا يدل على ان ابعاد الادارة بالاهداف يساهم في فاعلية المنظمات، بمعنى ان اي تغير في استخدام ابعاد الادارة بالاهداف بشكل ايجابي يؤثر على فاعلية المنظمة ايجابا وبالنسبة المذكورة، وان نسبة التأثير للعوامل الاخرى خارج النموذج تكون بنسبة 0.482.

الكتب:

أحمد، أحمد إبراهيم، (2011) الاتجاهات المعاصرة في التطوير التنظيمي بالمدارس، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

البرنوطي، سعاد نايف، (2008) الإدارة الحديثة، دار الواصل للنشر والتوزيع، طبعة رابعة، الاردن.

البستان، أحمد عبد الباقي، وعبد الجواد، عبد الله السيد، و بولس، وصفي عبد العزيز (2010) (الإدارة والإشراف التربوي، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر .

بنات، ماهر صالح، (2002) الفعالية التنظيمية للجامعات الفلسطينية، الجامعة الإسلامية بغزة .
توفيق، عبد الرحمن، (2008) الإدارة بالاهداف السهل المتمتع لتحقيق الاهداف، مركز الخبرات المهنية للإدارة - بميك ، القاهرة.

جدعون، داني، واضنون، ايفات، (2010) مبادئ الإدارة الحديثة-مانجمنت-، بيروت، لبنان.
الخالدي، ابراهيم بدر شهاب، (2011) معجم الإدارة، موسوعة ادارية شاملة لمصطلحات الإدارة العامة وادارة الاعمال، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، عمان.

درة، عبد الباري(2004) العامل البشري والإنتاجية في المؤسسات العامة، دار الفرقان للنشر- والتوزيع

عباس، علي (2004) أساسيات علم الإدارة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
عبدالوهاب، علي محمد (1984) الإدارة بالاهداف النظرية والتطبيق، مكتبة غريب، القاهرة.

عجوي، زيد منير (2006) الإدارة بالاهداف، داركنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان.
العتيبي، صبحي (2002) تطور الفكر والأنشطة الإدارية، دار الحامد، الأردن.

عدون، ناصر دادي (2001) الإدارة والتخطيط الإستراتيجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

الغزاوي، نجم عبدالله، وجواد، عباس حسين (2010) الوظائف الاستراتيجية في ادارة الموارد البشرية، دار البياوي، عمان، الاردن.

العمارة، محمد حسن (2012) مبادئ الإدارة المدرسية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

العمرو، إبراهيم علي (2013) الإدارة والإدارة التربوية، دار البداية، عمان، الأردن.
الغالي، طاهر محسن منصور، وادريس، وائل محمد صبحي (2007) دراسات في الاستراتيجية

وبطاقة التقييم المتوازن، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
غنيم، أحمد محمد (2001) أساسيات الإدارة في عصر العولمة، دار الجيوشي، الأردن.

القريوتي، محمد قاسم (2006) مبادئ الادارة النظرية والعمليات والوظائف، عمان دار وائل للنشر والتوزيع، ط3.

لخضير، مرغاد، وحدة، رايس (2006) الادارة بالاهداف والادارة بالقيم في منظمات الاعمال، الجزائر.

محمد، دعاء رضا رياض(2015) التاصيل النظري لمفهومي الكفاءة والفعالية وتحليل طبيعة العلاقة بينهما.

المغربي، كامل محمد (2007) الإدارة اصالة المبادئ والاسس ووظائف المنشأة مع حادثة وتحديات القرن الواحد والعشرين، دار الفكر، ط1، عمان.

نواف، كنعان (2009) القيادة الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

المصادر الاجنبية:

Kim Kameron, " Organizational Effectiveness: Its Demise and Re- Emergence Through Positive Organizational Scholarship", Op.cit., p.308.

الانترنت:

alriyadh.com/ http://www.

http://al-aqsa.ahlamontada.com/t40858-topic.

http://etudiant-dz.com/ l28.

3. أظهر نتائج البحث أن إنجاز الاهداف تكون معياراً لفاعلية المنظمات .

4. إن الادارة بالاهداف تساعد في زيادة التحفيز الداخلي والاقابة الناتية للأفراد .

ثانياً : التوصيات :

1. ضرورة إهتمام الادارة العليا بتطبيق أبعاد الادارة بالاهداف من أجل تعزيز فاعلية المنظمات.

2. ضرورة إهتمام الجامعات بأسلوب تطبيق الإدارة بالأهداف من خلال منح كوادرها واساتذتها حرية رسم أهداف والإهتمام بها ومعالجتها من أجل سهولة تطبيقها.

3. تساعد الادارة بالاهداف في استغلال الامثل للموارد المادية والبشرية المتاحة.
4. ينبغي تهيئة المناخ المناسب لتطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف وتوفير الوسائل اللازمة لنجاحه على مستوى إدارة الجامعات.

5. ينبغي تصميم رسالة الجامعة بشكل يجعل من غاياتها واهدافها واقعية وقابلة للتنفيذ والقياس، بما يجعلها تحقق وتؤثر بشكل ايجابي في فاعليتها.

6. ضرورة إشراك المرؤوسين عند تحديد الاهداف واتخاذ القرارات .

7. يوصي الباحثان بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث في هذا المجال بقصد النهوض بالجامعات لمواجهة الأزمت بشكل فعال ولتحقيق النمو والتطور

المراجع والمصادر**الرسائل والاطارح:**

الرشيدى، محمد مبارك محمد. (2014). "أثر استخدام طريقة الادارة بالاهداف في أداء العاملين، دراسة تطبيقية في مؤسسة البترول الوطنية في دولة الكويت"، رسالة ماجستير، قسم ادارة الاعمال، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط .

الهندي، أشرف عدنان محمد. (2017). " واقع تطبيق الإدارة بالأهداف في المؤسسات الحكومية وأثرها في تأهيل قيادة بديلة" رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الدوريات والمجلات:

خوين، سندس رضوي. (2009). "الثقافة التنظيمية وفاعلية المنظمة، دراسة مقارنة بين الكليات العلمية والإنسانية في جامعة بغداد". مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75.

سعال، سومية. (2018). "الفاعلية التنظيمية في ظل التوجهات الادارية الحديثة". مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 35. https://dspace.univ-ouargla.dz

شريف، عابدين. (2003). "دور الادارة بالاهداف في تطوير الكفايات الادارية والمهنية لمدير المدرسة". المجلة التربوية، جامعة الكويت، العدد:66، المجلد 17.

عبدالوهاب، علي محمد. (1976). "الإدارة بالأهداف". مجلة الإدارة، المجلد السابع، العدد الأول، القاهرة.

الغويرين، عصام. (2010). "نموذج الإدارة بالأهداف في الاتحادات الرياضية للألعاب الجماعية في الأردن وامكانية تطبيقه". مجلة جامعة النجاح للابحاث(العلوم الإنسانية)، (4)، الصفحات 1101- 1128.

رادى بەرکەوتى خويندكارانى زانكو و كارليكردى لەگەل پەيامى پىگە ئەلكترونيەكان

خويندكارانى بەشى راگەياندى كۆلجى زانستە مرقاىەتتەكانى زانكو سلىيانى بەنمونە
تويژىنەوہەكى رويژىنەوہە

يوهان عوسان حمە

بەشى راگەياندى، كۆلجى زانستە مرقاىەتتەكان، زانكو سلىيانى، ھەرىيى كوردستان، عىراق

كىشەى تويژىنەوہە

ھەموو نامرازەكانى ميديا سەرەتا لەگەل دەرکەوتن، چەندىن ئاستەنگ و بەرپەست بۆ بەكارھىنەران دروست دەكات تا ئەو رادەيى تواناي ھەزمکردنى قورس بىت، توشى چەندان ئاستەنگ و تەنگەژە دىنەرنى بەكارھىنەران و شوپىنكەوتوانى، بۆيە دواى دەرکەوتى ميديايى نوئى و بەرھەمبەشچونى ئاستەنگانى كارکردنى ئەم ميديايە و زەقبونەوہى ئەركى كارلەپەكکردن، لەتيوان ميديا و جەماوەر، بوو ھۆكارىك لەدەرخستى چەندان كىشە، كەپيويستيان بەدۆزىنەوہى نيونەندە بۆ چارەسەركردن، كىشەكانىش بەجۆرىك، كە دەكرىت ھەموو بەرپەست و ئاستەنگەكانى بەردەمى لايرىت، چونكە دەرکەوتى ميديا نوئى پالەنرىكى بەھىز بوو بۆ جەماوەر، كە چىتر تەنھا پىشت بەيەك نامرازى ميديايى نەبەستىت بۆ دەستكەوتى زانبارى و كارليكردى لەگەلدا، گرنگە ئەوہە بخرىنەروو تاچەند پەيامى پىگە ئەلكترونيەكان ھۆكارىك بۆ پىندانى زانبارى، ئەم تويژىنەوہە كاردەكات بۆ وەرگرتنەوہى وەلامى ئەم پرسىيارانەى دەخرىنەروو، لىزەدا چەند كىشەيەك دەخەينەروو، كەتويژىنەوہەكە كار بۆ دۆزىنەوہى وەلامەكانى دەكات، وەك:

- 1- ئايا پەيامى پىگە ئەلكترونيەكان بۆتە ھۆكارىك بۆ پىندانى زانبارى و بەرزكردنەوہى ئاستى زانبارى خويندكارانى زانكو سلىيانى بەشى راگەياندى تا پىشتى پىنبەستى؟ كارلىك بكن لەگەلدا؟
- 2- ئايا ئەركى كارلەپەكکردن لەتيوان پىگە ئەلكترونيەكان و خويندكارانى زانكو سلىيانى بەشى راگەياندى لەرپگەى پىگە ئەلكترونيەكانەوہ بەرجەستە دەپىت؟
- 3- پىگە ئەلكترونيەكان بونەتە ھۆكارىك خويندكارانى زانكو بەشى راگەياندى پيويستى بەھىچ جۆرىكى ترى نامرازى ميديايى نەپىت لەدەستخستى زانبارى نوئى ناوخۆيى و دەرەكى و بەردەوام بەكارى بىنين؟

پوختە

نامرازەكانى ميديا بەردەوام ھۆكارىك بۆ دروستکردنى كارىگەرى لەسەر جەماوەر، جا ئەو كارىگەرىيە ئەرتىيى يان نەرتىيى بىت، بەلام دوا بەدواى پىشكەوتنى تەكەلۇژيا و ھاتنەكايەيى ميديايى نوئى جۆر و ئاستى كارىگەرىيەكانى گۆرانكارىيان بەسەرداھات، تا وايلىھات لەجوارچىوہى سنوردار دەرچوو وەك لەميديايى كلاسيكدا ھەبوو بۆ كارليكردى و نەھىشتى سنور لەتيوان نۆرە و وەرگر، ئەمەش بوو ھۆكارىكى بەھىز بۆ گۆرپەنەوہى شوپىن و پىگە، لەتيواناندا، چىتر جەماوەر تەنھا پىشت بەيەك سەرچاوى ميديايى نەبەستىت بۆ وەرگرتى زانبارى و مەودا و پالتايەكى فراوان و كەرەستەى بەھىزى لەبەردەستدايە بۆ دەستخستى زانبارىيە گرنگەكانى مەبەستىيەتى وەريپگرىت، بۆيە ئەم تويژىنەوہە كاردەكات بۆ تىشك خستەسەر كىشەى ئاستى پىشت بەستى خويندكارانى زانكو بە پەيامى پىگە ئەلكترونيەكان، پاشان ھەولەدات كار بكات بۆ وەرگرتنەوہى ھەندىك وەلام لەسەر ئەمەنجەكانى وەك، رادەى پىشت بەستن بەپەيامى ناو پىگە ئەلكترونيەكان لەچ ئاستىكدايە، كام رەگەز زياتر پىشتى پىندەبەستن، پىگەكان بونەتە ھۆكارىك بۆ رازىكردن و تىركردنى خواستەكانى خويندكاران.

كلىلى ووشەكان:

بەركەوتى خويندكاران بە ميديا، ئاستى كارىگەرى ميديايى نوئى لەسەر خويندكارانى زانكو، كارليكردى خويندكارانى زانكو لەگەل پەيامى ميديايى، پىگە ئەلكترونيە كوردىيەكان، كارىگەرى پەيامى پىگە ئەلكترونيە كوردىيەكان لەسەر خويندكارانى زانكو سلىيانى.

گرنكى توپزىنەو

ئەم توپزىنەو ھەسنى لايەنەو ھەسنى گرنكى خۇي ھەيە:

- 1- لەرووى زانستى: دەپتە سەرچاۋە يەك گرنكى بۇ كىتەپخانە و بۇ توپزەران سودى لىوھەركن دەربارە ئىرىكى كارلەيەككردنى مېدياى.
- 2- لەرووى مروۋى: ھۆكۈرىكە بۇ دەرخستى ئاستى پىداۋىستىيەكانى مروۋف و ئەو ئامپازانەي دەتوان زانبارى و رووداۋەكانى روۋزانەيان بۇ بلاۋىكەنەو.
- 3- لەرووى پراكتىكىيەو: ھۆكۈرىكە بۇ دەرخستى كەم و كورنى و ئەو كىشانەي دەنە بەرەست لەنئوان دەركەوتنى ئاستى بەرزى كارلەيەككردن لەنئوان جەماوەر و پەيامى پىنگە ئەلكترۇنىيەكان، ھەولنىكە بۇ دۈزىنەوئى چارەسەر بۇي.

ئامانجى توپزىنەو

ھەموو توپزىنەوئەيەك چەندىن ئامانج لەخۇ دەگرىت، بەپىيى جۆرى ئەو كىشەي ھەستى پىدەكرىت، توپزىنەوئەكەش ئەم ئامانجانە لەخۇ دەگرىت: مېدياى نوئى دەتوانىت پىتە ئامپازىكى بەھىز بۇ پىدانى زانبارى بە خويندكارانى زانكۆى سلىئانى بەشى راگەياندىن ، تا پىشتى پىتەستىت ؟ پىنگە ئەلكترۇنىيەكان دەتوان ھۆكۈرىكە بن بۇ دروستكردنى كارلەيەككردن لەنئوان پەيامى مېدياى و خويندكارانى زانكۆى سلىئانى بەشى راگەياندىن ؟، پىنگە ئەلكترۇنىيەكانى دەتوان خويندكارانى زانكۆى سلىئانى بەشى راگەياندىن لەسەر ئەو راپىنن بنە بەكارھىتەرىكى چالاک و پەنا بۇ ھىچ ئامپازىكى مېدياى تر نەبەن ؟، كام رەگەز لە (نېر، مى) و شوئى نىشتەجىبون و پىسپۆرى و قۇناغ كارلەيەك رىبان چىيە، لەسەر ئاستى پىشش بەسەن پەيامى پىنگە ئەلكترۇنىيەكان و بەكارھىتەنى مېدياى نوئى، لاي خويندكارانى بەشى راگەياندىن.

مېتۇدى توپزىنەو

توپزىنەوئەكە پىشت بەمېتۇدى رووئىوئى دەبەستىت، بۇ دەستىختى زانبارىيەكان و كۆكردنەوئى زانبارىيە گرنكىكەكانى خويندكارانى زانكۆى سلىئانى بەشى راگەياندىن.

ئامپازى توپزىنەو

بۇ گەپىشتن بەئامانجانە پىشتى بەئامپازى، (فۆرمى رووئىوئى) بۇ دەستىختى راوۋچوئى جەماوەر سەبارەت بەجۆرى پەيام و ئەو زانبارىيەكانى لەرېنگەي ھەردوۋ پىنگەي ئەلكترۇنىيەكانەو ھەريانگرتوۋ.

بوارەكانى توپزىنەو

توپزىنەوئەكە سى بوارى گرتوۋەتەو ئەوانىش:

- 1- بوارى مروۋى: ئەو خويندكارانەي زانكۆى سلىئانى / بەشى راگەياندىن دەگرىتەو، خويندكارانى خويندىنى بەيانىن، كە فۆرمەكانىن بەسەردا دابەشكراۋە، ژمارەيان (360) خويندكاران، بەلام لەكۆى گىشتىدا برى (218) فۆرم گەرايەو.
- ب- بوارى شوئىن: مەبەستان لە ھەرىئى كوردستانە و زانكۆى سلىئانى، لەپارتىزگى سلىئانى.

پ- بوارى كات: برىتەيە لەو كاتەي كە فۆرمەكان دابەشكران و كۆكراۋەتەو و ھەلاۋىركران، كە لە 2020/09/1 تا 2020/09/20 بەردوامبوۋ.

سامپلى توپزىنەو

سامپلى توپزىنەوئەكەمان خويندكارانى زانكۆى سلىئانى بەشى راگەياندىن قۇناغەكانى (1، 2، 3، 4) بۇ سالى خويندىنى 2019 بۇ 2020.

دېارىكردى كۆمەلگاۋ سامپل

كۆمەلگى توپزىنەو برىتەيە لە سەرچەم خويندكارانى زانكۆى سلىئانى / بەشى راگەياندىن، لەھەر چوار قۇناغ، كە ژمارەيان (360) خويندكارە، كە سەرچەمىيان خويندكارى دەوامى بەياندىن، لەرېنگەي فۆرمى ئەلكترۇنىيەو، فۆرمەكان بەشىئوزى ئەلكترۇنى دابەشكران و ھەركراۋەتەو، بە بەكارھىتەنى (Google Form).

ھۆكار ھەلبۇزاردى سامپلى توپزىنەو

ھەلبۇزاردى سامپلەكەمان بەشىئوزى سامپلى تەواۋ (حصر شامل) بۇ سەرچەم خويندكارانى بەشى راگەياندىن و سەرچەم قۇناغەكان دەوامى بايانىن، بەھۆكارى زىاتر بەئانگابوئى خويندكارانى ئەو بەشەيە بۆمىديا و پەيامە مېدياىيەكان و دەرخستى ئاستى كارلەيەككردن لەسەريان، چونكە خويندكاران لەماۋەي خويندىن، لەرېنگەي وانەكانى بەشى راگەياندىنەو، دەخويندىرىن و رىئوئىيان دەكەن بۇ سەيركردن و كاركردن لەگەل پەيام و بابەتەكانى ئىو مېدياى نوئى.

دروستى

بۇ دەرھىننى دروستى فۆرمى پىئوانەي توپزىنەوئەكە، توپزەر پىشتى بە رىنگەي دروستى روالەق بەستوۋە، كە برىتەيەپە پىشاندىنى فۆمەكە بە ژمارەيەك ھەلسەنگىنەرى ئەكادىي * ھەلسەنگىنەران: پ.د ساير بكر مستەفا / پىسپۆرى پەرورەدى بنەرق / ز.سلىئانى / پ.ى.د فواد على احمد / پىسپۆرى مېديا / ز.سلىئانى / پ.ى.د حەكىم عوسمان حەمىد / پىسپۆرى مېديا / ز.بۇلى تەكنىك / پ.ى.د سەلام نەسەدىن محەمەد / پىسپۆرى مېديا / ز.سلىئانى. / پ.ى.د لائە ساير محەمەد / پىسپۆرى مېديا / ز.سلىئانى، دواي گەرانەوئى فۆرمەكە و بەھەندوۋەگرىت تىبىيە زانستىيەكانى ھەلسەنگىنەران، رادەي رىككەوتنى ھەلسەنگىنەران بەرپۆزەي (91.66) بوو، كە ئەمەش رىژەيەكى گونجاۋە لەرووى زانستىيەو، توپزەر پىشتى بە ياساى ھۆلىستى بەستوۋە.

جىگىرى

بۇ گەپىشتن بەجىگىرى توپزەر، ھەستان بەدوۋبارە دابەشكردنەوئى فۆرمەكە بە تىپەروۋنى ماۋەي (10 رۆژ) بەسەر مېژوۋى يەكەم دابەشكردندا، بەسەر رىژەي (30%) سامپلى توپزىنەوئەكە، كە (90) لىتوئىزەر بوون، بەپىشتەستەن بەياساى (ئەلفا كرومباخ) بۇ جىگىرى، كە ناۋەندى ھاۋىيەكى توپزەر لەگەل لىتوئىزەراندان كروۋىتى (0.878)، ئەمەش بەرپۆزەيەكى بەرز بۇ دىلتىابوون لەروۋنى راستكۆى فۆرمى رووئىوئىيەكە دادەرتىت.

پرگەندەوئى فۆرمى پىئوانەي

بۇ جىبەجىكردى لايەنى پراكتىكى توپزىنەوئەكە، توپزەر لەسەر بنەماي لىكەرتى سىيانى بۇ ۋەلامى پىسپۆرىكە فۆرمەكە، سى بۇزاردە خراۋەتە بەردەم لىتوئىزەراندان، كە برىتەيەبوون لە (زۇرجار، ھەندىچار، ھەرگىز).

چارهسره ناماريه کان

تويژر بؤ گيشتن به نامانجه کانی لایه فی مەیدانی تويژينه وه که، ئەم شتوازه ناماريه یان به کارهیناوه:

آ- دووباره و ریزه ی سەدی بؤ خستنه پرووی زانیاریه گشتیه کانی لیتویژهران.
ب- نیوهندی ژمیرەبی و لادانی پیوهری بؤ خستنه پرووی ئەنجامی بره کانی فۆرمی پیوانه بی.

پ- (T - Test) بؤ تاقیکردنه وه ی جیاوازیه کانی تاک سامهیل به یاسای کروسکال.
ج- (ریزه بندی پله بندی) بؤ دهرهینانی جیاوازی ئەو گۆرانکاریه یانێ بژارده کانی سێ به رهو سه رن، به یاسای کروسکال.

پیناسه ی چه مکه کان

1- بهرکهوتن: مهبهستان له بهرکهوتنی ماددیه له لایه ن جه ماوه ره وه بؤ پینگه ئەلکترۆنیه کان، واته سه یرکردن و وه رگرتی زانیاری له لایه ن جه ماوه ره وه به هۆی نامرزه کانی راگه یانده وه.

2- خویندکاری زانکۆ: ئەو تويژه ی کۆمه لگایه، که له دوا ی ته وا و که دنی ته مه فی میزمندالی و گه یشتنه ته مه فی (18) سالی دینه ناو زانکۆ و له کۆلیج و به شه کانی زانکۆ وه ره گیریت و پسپۆری و شاره زای له بواریکی زانستیدا په یدا ده کات.

3- کارلیکردن: واته کارکردنه سه ره یه ک، له نیوان دوو لایه ندا ده بێت، ئەه وانی ش پینگه ئەلکترۆنیه کان و جه ماوه، که له یرگه یه وه زانیاری و شوین و ئاستی کاریگه ری له نیوان ئەو دوو لایه نه دا دروست ده بێت.

4- په یام: بریتیه له سه ره جم ئەو په یام و ناوهرۆکنه ی له یرگه ی پینگه ئەلکترۆنیه کانه وه په خش ده کريت بؤ جه ماوه.

5- پینگه ئەلکترۆنیه کان: جۆریکی میدیای نویه، له یرگه یه وه زانیاری و په یامه کان بلآوده کانه وه و هه موو ئەو پینگانه ده گریته وه، که زانیاری و جۆره کانی هه وانی ناوخۆی و دهره کی ده خه نه روو و په خشی ده که ن بؤ جه ماوه و له یرگه ی ووشه ی نوسراو و وینه و ده نگ و ره نگه وه.

تويژينه وه کانی پيشوو

میدیا ی نو ی و کارلیکردن

پیناسه ی تابه ت به میدیا ی نو ی

- فه رهنگی ئۆکسفۆردی به ریتانی له پیناسه ی میدیا ی نو یدا دهنوسیت هه ر هۆکاریکی راگه یاندن سود له کۆمپیوته ر و هینله کانی ئینته رنیت وه رگرت و به ره مه یکی میدیا یی به ره هم هینیت که نامانج لیبی گه یانندی زانیاری یا خود کات به سه ربردن بیت ئەوه میدیا ی نویه. ئۆکسفۆرد. (Internet, Oxford Dictionaries, 2018)

- هه ره وها ماله یری تیکۆیندیا (Techopedia) پیناسه ی میدیا ی نو ی ده کات به وه ی که شتوازیکی دیجیتالی کۆمۆنیکه بيشنه که له یرگه ی کۆمپیوته ر و مۆبایله زیه ره که کان و نامیره ئەلکترۆنیه کانی دیکه وه روده ات. هه ره وها میدیا ی نو ی به ناوینته بونی به کارهینه رانی له میدیا ی کۆن جیا ده گریته وه و وه رگر ئازادی هه لبژاردنی ناوهرۆک و بابه ت میدیا ییبه کانی هه یه به گویره ی هه ز و ویست و کاتی خۆی.

(Techopedia.com, 2018)

- پاو ل لیستهر له پیناسه ی میدیا ی نو یدا ده لیت: "کۆمه لیک ته که نه لۆژیای په یوه ندیه که له به ره نجامی هاو سه رگیری نیوان کۆمپیوته ر و نامرزه کلاسیکه کانی راگه یاندن، چاپ، و وینه گرتن و ده نگو فیدیوه له دایک بوون. (Lester, P. M., 2011, pp.53)

ماله یره ئەلکترۆنیه کان Websites

له پاش به ره ده ستبوونی ئینته رنیت، ماله یر و پینگه ئەلکترۆنیه کان وه که یه که م دهره واو بيشته ی بواری گشتی ئینته رنیت دهرکه وت که خه مزه تگوزاری میدیا یی و گه یاندن و پيشکه شکردنی زانیاری به تیکست و ده نگ و ره نگه وه پيشکه ش به به کارهینه رانی ئینته رنیت کرد. هه ره وک فه ره هگی dictionary پیناسه ی ده کات ماله یر Website بریتیه له کۆمه لیک لاپه ری Webpage پینگه وه به سه تراو Linked له ناو تۆری ئینته رنیتدا WWW دهره ری باه تیک یان چه ند باه تیکی دیاریکراو که ده کريت تاکه که س یان دامه زراوه و گروپیک به یرنوه ی بیات (www.dictionary.com., 2018).

هه ره وها فه ره هگی به ناو بانگی Merriam-webster پیناسه ی ماله یر ده کات که کۆمه له لاپه ره یکی ئەلکترۆنیه ن له ناو تۆری ئینته رنیت که له هه یه ر لینک hyperlinks پیکه اتوون و به شتیه ی ئۆنلاین به ره ده ستن بؤ به کارهینه رانی ئینته رنیت که دهره ری باه ت جۆراو جۆره کان باه تیان تپدایه وه ک کۆمپانیا و دامه زراوه کانی حکومه ت و په ره وه ده و خویندن و ریکخراو و ده زگا کانی دیکه. (Merriam-webster.com., 2018)

یه که م ماله یری ئەلکترۆنی له 6 ئۆگه سستی سالی 1991 له لایه ن تیم بئرنس لیبی-یه وه و له تاقیکه یه کی کۆمپیوته ری وه له ناوچه ی ئەه لیبی سوپسرلوه بلآو کرایه وه (https://www.w3.org) و په خشکرا که یه وه به یه که م ماله یری ئەلکترۆنی داده ریت له جیه اندا، ئەگه رچی وینه ی یه که م په خشی نه ماوه و هه لئه گیراوه به لام روکاری ماله یره که له سالی 1992 دا هه یه و به ره ده سته. (HuffPost UK., 2018)

خستنه پرووی ئەنجامی فۆرمی پیوانه یی و رافه کردیان

1- زانیاری له سه ر ژماره ی خویندکاران، که وه لامی پرسیاره کانیان داوته وه به م شتیه یه یه:

له کۆی گشتی (360) خویندکار به هه ر چوار قۆناغی به شی راگه یاندن، ته نها (218) خویندکار وه لامیان داوته وه و (142) خویندکار وه لامیان، نه داوته وه، که هه ندیکیان خویندیان داوخته وه و هه ندیکیان به که وتوو ئەژمارکراون و هه ندیک به هۆی نه بونی خه قی ئەنته رنیت و هه ندیکیان به یانوی نه بونی کات و پرکردنه وه ی فۆرمه کان به هه له بۆیه دوور خراونه ته وه، چه ند هۆکاریکی تر وه لامیان نه داوته وه.

خسته ی (1)

زانیاری له سه ر ژماره ی خویندکارانی به شی راگه یاندن

بژارده کان	دووباره	%	ریزه بندی
فۆرمی که راوه	218	60.55	1
فۆرمی نه که راوه	142	39.44	2
کۆ	360	100	

2	30.27	66	دووم	لق
3	19.26	42	سئيم	
4	11.92	26	چاروم	
	100	218	كو	
1	44.11	30	تهلهفريون	شويتى نيشسته جييون
3	20.58	14	روژنامه	
2	35.29	24	پهيوه ندى گشتى	
	100	68	كو	
2	45.87	100	ناوشار	شويتى نيشسته جييون
1	54.12	118	دهر وهى شار	
	100	218	كو	

2- زانبارى بهر مقي لىتوتيزه ران

- دواى هه لاوير كردنى زانبارييه بهر تيبه كاني تايهت به لىتوتيزه ران، ده رده كه و پت له پرووى (ره گهز، ته مهن، قوناخ، شوئى نيشسته جييون)، سامپلى توتيزينه وه كه مان كه ژماره يان ده گاته (218) لىتوتيزه، كه فؤرمه كانيان گه راه ته وه، به مشيوه به به:

أ- ره گهز: به پلهى يه كه م ره گهزى (نير) دين به (120) دووباره و (67.7%) و ره گهزى مئ به پلهى دووم دين به (98) دووباره (32.2%).

ب- ته مهن: به پلهى يه كه م ته وانه دين كه له نيوان (18-20) ساليان به دووباره (165)، چونكه خوئندكارانى قوناخى يه كه م و دووم ته مهن يان له و ناسته دا به، ته مهن هوكارى زورى ژماره ي خوئندكارانه له و ناسته ي ته مهن و له پلهى دوومدا ته مهنى (24-26) ديت، به دووباره (31) ده گاته (14.22%)، هه روه ها له پلهى سئيمدا (21-23) ديت، له پلهى چاروم (27 بهر وه سهر).

پ- قوناخ: به پلهى يه كه م قوناخى يه كه م ديت به (84) دووباره و (38.53%)، له پلهى دوومدا قوناخى دووم هه به به (66) دووباره و له پلهى سئيمدا قوناخى سئيم ديت به (42) دووباره، له دواپله دا قوناخى چاروم به هوى ته و بو يان له م قوناخه دا بوسالى خوئندى (2019-2020) ژماره ي دووباره كاني ده گاته (26) دووباره، ته مهن ته و ژماره يه ي خوئندكارانى قوناخى چاروم ناماده بوون وئ.

ت- لقه كان: له م خسته يه دا ژماره كان گورانكارى به سهر دا ديت، چونكه به شى راگه يان دن له قوناخى سئيمه وه دابهش ده بيت بؤ سئى لقى سهره كى ته و انيش (تهله فريون، روژنامه، پهيوه ندى گشتى)، بؤيه ته مهن خوئندكارانى قوناخه كاني سئيمه و چاروم ده تونان وه لامى ته مهن پرسياره بده نه وه، به پلهى يه كه م به شى تهله فريون ديت به (30) دووباره و (44.11%) و له پلهى دوومده ميه شدا پهيوه ندى گشتى به (24) دووباره، له پلهى سئيم به شى روژنامه ديت به (14) دووباره، وهك له ژماره كاندا ده رده كه و پت، كه لقى روژنامه له هه موو به شه كاني كه متر وه لامى پرسياره كانيان دا وه ته وه، هوكاره كه شى بؤ كه مى پابه ند بوون بوو به وه لامه نده وهى فؤرمه كه.

ج- شوئى نيشسته جييون: به پلهى يه كه م دهر وهى شار به (118) دووباره و ريژه ي سهدى (54.12%) و له پلهى دوومده ميه شدا ناوشار به (100) دووباره، چونكه خوئندكارانى قوناخى يه كه مى به شى راگه يان دن، زوربه ي دهر وهى شارن، بؤ زانبارى زياتر به روانه خسته ي (2).

3- به كار هينه رى ميدياى نوئ

- دواى هه لاوير كردنى زانبارييه كاني تايهت به وه لامى لىتوتيزه ران، ده رده كه و پت له (90%) خوئندكاران به كار هينه رى ميدياى نوين، گومانى تيدا نيه ته مهن ژماره يه ناسايه، چونكه پيشكه وتنى ته كه نه لوژيا و ناسانى به كار هينان هوكارى كى به هينه تا وه كو زوربه ي چين و توتيزه كاني كومه لگا روو كه نه به كار هينانى ميدياى نوئ، به ناسانى ده تونان زورترين زانبارى و جياوازي له بؤ چونه كان ده ست بخهن، له دارپشتن و پيدانى زانبارييه كان و تواناى به شدار كردنى راسته و خو يان هه به و ده تونان وه لامى زانبارييه كان بده نه وه، هاوكات ريژه ي ئازادى و بهر فراوانى زانبارييه كان هوكارى كى ترى به هينه بؤ زورى به كار هينان، بؤ زانبارى زياتر به روانه خسته ي (3).

خسته ي (3)

ئايا به كار هينه رى ميدياى نوئ

به كار هينه ران	دووباره	%	ن	په رشيوه وه	ريزه ندى
به لئى	198	90.825	0.917	0.289	1
نه خير	20	9.174			2
كوى گشتى	218	100			

4- روژانه چه ندى كات ته رخان ده كه يت بؤ به كار هينانى ميدياى نوئ

- ههر له بهر ته و هوكارانه ي له خسته ي (3) دا باسكران و دواى ئيجبار بوون بؤ خوئندن به شيوه ي ئونلاين و ته لكترونى، كاتى ته رخانكراو بؤ به كار هينانى ميدياى نوئ بهر زده بيتنه وه، كه 5 كاتز مئير زياتر (62.12%) خوئندكاران هه لئان بؤاردوه، بؤته پلهى يه كه م و ناوه نده ژميره ي خسته كه ش دهر يده خات، ناستى به كار هينان بهرزه، بؤ زانبارى زياتر به روانه خسته ي (4).

خسته ي (4)

روژانه چه ندى كات ته رخان ده كه يت بؤ به كار هينانى ميدياى نوئ

ئايميره كان	دووباره	%	ن	په رشيوه وه	ريزه ندى
5 كاتز مئير زياتر	123	62.12	3.38	0.900	1
2-1 كاتز مئير	50	25.25			2
4-3 كاتز مئير	21	10.6			3
له 1 كاتز مئير كه متر	4	2.02			4
كوى گشتى	198	100			

خسته ي (2)

زانبارى بهر مقي لىتوتيزه ران

گوراوه كان	بؤارده كان	دووباره	%	ريزه ندى
ره گهز	نير	120	55.04	1
	مئ	98	44.95	2
	كو	218	100	
ته مهن	20-18	165	75.68	1
	23-21	15	6.88	3
	26-24	31	14.22	2
	27 بهر وه سهر	7	3.21	4
	كو	218	100	
قوناخ	يه كه م	84	38.53	1

5- لەرێنی کام ئامێرەوه بەکاری دەهێنیت

- بەهۆی ئاسانی بەکارهێنان و کەمی گرتنی شوین لەناو گیرفان و قەبارەى چۆک، ھۆکاریکی بەهێزە بۆ ھەلبژاردن و زۆری بەکارهێنان لەلایەن لیتۆئۆنارەنەوه، مۆبایل لەپەلەى یەکەمدا دیت بە (191) دووبارە، بۆزانیاری زیاتر بڕوانە خشتەى (5).

خشتەى (5)

لەرێنی کام ئامێرەوه میدیای نوێ بەکاردههێنیت

رێزبەندى	%	دووبارە	ئامێر
2	2.52	5	کۆمپیوتەر
3	1.01	2	تابلیت
1	94.46	191	مۆبایل
	100	198	کۆى گشتى

6- میدیای نوێ بەچ مەبەستیک بەکاردههێنیت

- دواى ھەلاویزکردنی وەلامەکانی لیتۆئۆنەرەن دەردەکەوین، خویندکاران لەپێناو دەستخستنی زانیاری و ھەوال زیاتری میدیای نوێ بەکاردههێنە (104) دووبارە و لەپەلەى یەکەمدا، بەراورد بەپیداکردنی داھات کەتەنھا (1) دووبارە ھەبە و لەدوا پەلەى رێزبەندیدا، ئەمەش ھۆکارەکەى دەگەریتەووە بۆ ئەوێ خویندکاران بەھۆی خویندەنەوه، زیاتر ھەول دەدەن زانیاری دەستبەخەن نەک بیکەنە ھۆکاریک بۆ پیداکردنی داھات، بۆزانیاری زیاتر بڕوانە خشتەى (6).

خشتەى (6)

میدیای نوێ بەچ مەبەستیک بەکاردههێنیت

رێزبەندى	پەرشبۆنەوہ	ن	%	دووبارە	ئامێرەکان
1	0.171	1.03	52.525	104	دەستخستنی زانیاری و ھەوال
5			2.020	4	دۆزبەنەوہى ھەلە و رەخنەگرتن
2			18.686	37	بۆ کاتبەسەربردن
3			17.676	35	بەرزکردنەوہى ئاستى رۆشنبیری
4			7.575	15	پێگەیاندى خود بۆ بازاى کار و دۆزبەنەوہى ھەلى کارکردن
6			1.010	2	، پەرورەکردنی خود لەدانانی پلان بۆ داھاتوو
7			0.505	1	پیداکردنی داھات
			100	198	کۆبى گشتى

7- ئایا بۆ دەستخستنی پەيامەکان پشت بەمیدیاى نوێ دەبەستیت

- دواى ھەلاویزکردنی وەلامەکانی لیتۆئۆنەرەن دەردەکەوین، کە لەکۆى (198) بەشاداربووی میدیای نوێ تەنھا (100) کەسیان، پشت بەپەيامی میدیای نوێ دەبەستن بۆ تێرکردنی خواست و زانیاریەکانیان و (98) کەسیان پشت بەئامرازى تری میدیای دەبەستن، بۆ زانیاری زیاتر بڕوانە خشتەى (7).

خشتەى (7)

ئایا بۆ دەستخستنی پەيامەکان پشت بەمیدیاى نوێ دەبەستیت

رێزبەندى	%	دووبارە	بەکارهێنەرەن
1	50.50	100	بەلى
2	49.49	98	نەخبر
	100	198	کۆى گشتى

8- زیاتر گرنگى بەکام جۆرى رووداو دەدەیت کەلە پێگەئەلکترۆنیە کوردیەکاندا بۆلاوکراوئەوہ

- دواى ھەلاویزکردنی وەلامەکانی لیتۆئۆنەرەن، دەردەکەوین، خویندکاران زیاتر گرنگى بە رووداوە ناوخۆییەکان دەدەن بەرێزەى (97%) بەروارد بەرووداوە دەرهکێبەکان، ئەمەش ھۆکارەکەى دەگەریتەووە بۆ ئەو بارۆدۆخە نەخواراوەى کیشە ناوخۆییەکان و ھەرمیسیەکان ھیناوتیتتە ئاراو، جگەلە کیشەى پەتای کۆرۆنا (Covid-19) دروستى کردووە، پرسىاری خشتەى (8) بەشێوازىکی کراوہ ئاراستەى خویندکاران کراوہ، ھەر بۆیە دەرهکەوتووہ ژمارەى خویندکاران کەم بۆتەوہ بۆ (100) خویندکار، چونکە تەنھا ئەو ژمارەى خویندکارانە گرنگى بە رووداوەکانى ناو پێگە ئەلکترۆنیە کوردیەکان دەدەن، دەرهکەوتووہ زۆرەى خویندکاران گرنگى بە رووداوە ناوخۆییەکان دەدەن، واتە لێرەدا زیاتر تیشک خراوتەسەر ئەوہى خویندکاران تاجەند گرنگى بەرووداوەکان دەدەن، کە لە پێگە ئەلکترۆنیەکاندا بۆلاوکراوئەوہ، بۆزانیاری زیاتر بڕوانە خشتەى (8).

خشتەى (8)

زیاتر گرنگى بەکام جۆرى رووداو دەدەیت کەلە پێگەئەلکترۆنیە کوردیەکاندا بۆلاوکراوئەوہ

رێزبەندى	پەرشبۆنەوہ	ن	%	دووبارە	رووداو
1	0.171	1.03	97	97	ناوخۆى
2			3	3	دەرەكى
			100	100	کۆى گشتى

9- کام جۆرى پێگەى ئەلکترۆنى زیاتر بەکاردههێنیت

- پێگە ئەلکترۆنیەکان بەھۆى گرنگیان لەپێدانى زانیاری ناوخۆی و دەرەکی بەجەماوەر، ھۆکاریک بۆ زیاتر بەکارهێنان و دروستکردنی بڕوا لای خویندکاران ھەر بۆیە پێگە فەرمیسیەکان لەپەلەى یەکەمدا دیت بە (97) دووبارە، ھەر لەبەر دەرهکەوتی تەکنەلۆژیای تازە و فەراھەمبوونی زانیاریەکان لەسەر پێگە ئەلکترۆنیەکان لەھەموو کات و شوێنیکدا، ھۆکاری بەھێز بۆ پشت بەستن پێگە ئەلکترۆنیەکان، بۆزانیاری زیاتر بڕوانە خشتەى (9).

خشتهى (9)

كام جوىرئ پئنگهئ ئهلكترؤنى زياتر بهكاردههئيت

ناوهروك	دوو باره	%	ن	په رشبونه وه	ريزه ندى
زانبارى كشتى	28	28	7.05	3.71	1
ئاينى	17	17			2
رؤشنبرى	17	17			3
تهدروستى	12	12			4
هونه ر	6	6			5
وه رزشى	4	4			6
تهكته لؤؤى	4	4			7
ئابورى	3	3			
سه ر بازى	3	3			
ژئنگه بئى	2	2			
سىياسى	2	2			
په روه رده بئى	2	2			
كؤبئ كشتى	100	100			

خشتهى (11)

كام جؤره ناوهروكه Share دهكەيت

پئنگه كان	دوو باره	%	ريزه ندى
فهرمىيه كان	97	97	1
نافهرمىيه كان	3	3	2
كؤبئ كشتى	100	100	

12- پشت به كام پئنگهئ ئهلكترؤنى كوردئ ده به سئيت

- لهكؤبئ كشتى هه موو ئه و پئنگه ئهلكترؤنبا نهئى له سه ر ئاستئ كوردستانه اهن، خوئندكاران ته نه ا پشتبا نه سئ پئنگهئ ئهلكترؤنى به سستوه، كه له پاهئ يه كه مده پئنگهئ ئهلكترؤنى رووداو ئيت دئت به (52) دوو باره، به راورد به پئنگهئ كوردستان 24 به (15) دوو باره، هؤكاره كه شئ بؤ ئه زمون و ئاستئ چالاكئ پئنگه كان ده گه ر ئته وه، كه رووداو وهك پئنگه بئكئ ئه لترؤنى توانبو يه قئ ژماره بئكئ زؤرى سه ردا نئكه ران له خؤبئ كؤبكا نه وه، بؤ زانبارئ زياتر به روانه خشتهئى (12)

خشتهى (12)

پشت به كام پئنگهئ ئهلكترؤنى كوردئ ده به سئيت

پئنگه	دوو باره	%	ن	په رشبونه وه	ريزه ندى
رووداو	52	52	1.63	0.733	1
NRT	33	33			2
K24	15	15			3
كؤبئ كشتى	100	100			

13- ئه و هؤكارانه چئ و اتلئده كات ناوهروكه كان له ر پئنگهئ پئنگه كوردئيه كانه وه وه رگريت - دواى هه لؤويكردنئ وه لأمئ لئتوئزه ران ده رده كه وئت، كه هؤكارئ تئبكه بئشتن بؤ زمان كه زمانئ داكبه به (76) دوو باره، له پاهئ يه كه مده و ناوهروكه تازه كان له دوا پله دا به (3) دوو باره، هؤكاره كه شئ بؤ كه مئ هه بوونئ زانبارئ له سه ر زمانئ بئبكا نه و نه بوونئ ناوهروكئ تازهئ تا بئت به كؤر انكارئيه جئمانئبئبكا نه و پئنگه كاندا، له ئه نجا مئ داخراوى قورسئ بؤ گه شت كردن هه ر له دا بئكردنئ قئزا و برئ تئچوون و كه مئ داها ت بؤ فئربوونئ زمانئ جئواواز له زمانئ داك، هؤكار كه لئكئ بؤ پشت به سئتن به پئنگه كوردئيه كان، بؤ زانبارئ زياتر به روانه خشتهئى (13)

10- كاتئبك زانبارئبئبكه وه رده گريت به كام رئبكه كارلئبك ده كه بئت له گه لئدا

- دواى هه لؤويكردنئ وه لأمئ لئتوئزه ران ده رده كه وئت، له كاتئ كارلئبكردنئ له گه ل ناوهروكئ په يامه كانئ ناو مئدبا ي نوئ، خوئندكاران له ر پئنگهئ (Like) كارلئبك ده كن، كه له پاهئ يه كه مده دئت به (46) دوو باره و كه مئترئ خوئندكار له ر پئنگهئ ره خنه گرتن له زانبارئبئبكا نه و راستكردنه وهئ هه له كانئ ناوى كارلئبك له گه ل ناوهروكئ په يامه كان ده كن كه له پاهئ كؤتا بئدبا به و ته نه ا (2) دوو بارهئ هه به، هؤكاره كه شئ ئاسانئ ئه نجا مده انئ كاره كه به و خوئندكاران ده با نه وئت كه مئترئ كات ته رخانبكه ن بؤ كارلطكردن له گه ل په يامه كان، بؤ زانبارئ زياتر به روانه خشتهئى (10).

خشتهى (10)

كاتئبك زانبارئبئبكه وه رده گريت به كام رئبكه كارلئبك ده كه بئت له گه لئدا

ئامئزه كان	دوو باره	%	ن	په رشبونه وه	ريزه ندى
Comment	27	27	2.38	1.36	2
Like	46	46			1
Share	3	3			5
View	12	12			3
Post	10	10			4
ره خنه گرتن له سه ر زانبارئبئبكه وه راستكردنه وهئ هه له كانئ ناوى كؤبئ كشتى	2	2			6
كؤبئ كشتى	100	100			

11- كام جؤره ناوهروكه Share دهكەيت

- دواى كارلئبكردن و ده ركه وئتئ فئدباك و كارئبگه رئ ئه و ناوهروكه مئ خوئندكاران به رئ ده كه ون، خوئندكاران زياتر له ر پئنگهئ شئركردنئ زانبارئ كشتئبئبكه وه ئاستئ كارئبگه رئ و فئدباكئان ده خه نه روو، كه (28) دوو بارهئ هه به و له پاهئ يه كه مده

خشتەى (13)

ئەمۇ ھۆكۈمەت چىن واتلىدەكات ناوەرۇكەكان لەرېگەى يېڭە كۆردىيەكەنەو ۋەرگىت

ھۆكۈمەت	دووبارە	%	ن	پەرشبۆنەو	رېزىيەندى
تىكەبىشتەم بۇ زىمانەكەيە	76	76			1
گرىكىدان بۇ رووداۋە ناوخۇيىيەكان	21	21	7.05	3.71	2
ناوەرۇكەكان تازەن	3	3			3
كۆيى كىشى	100	100			

خشتەى (15)

جگەلەيىڭە فەرمىيەكان كام شۇشسىال ميديا زياتر بەكاردەھىنىت بۇ ۋەرگىتى ناوەرۇكەكان

ئامىرەكان	دووبارە	%	ن	پەرشبۆنەو	رېزىيەندى
فەيسبوك	74	74			1
ئىنستىگرام	10	10			2
توتېر	6	6			3
سناپچات	5	5			4
يوتوب	4	4			5
تىك توك	1	1			5
كۆيى كىشى	100	100			

14- پەيام و زانباريەكانى ناو يېڭە ئەلكترۇنىيەكان ھۆكۈمەت بون بۇ چالاك بونت و كۆرپىنەو شويىت لەگەل نيزەر

- لەكەنى ۋەرگىتى زانباريەكان و پەيامەكانى ناو يېڭە ئەلكترۇنىيەكان و دروستكردىن كاريگەرى لەسەر خويندكاران بۇ كۆرپىنى شىۋازى مامەلە و كۆرپىنى يېڭەيان لەناو ميدياى نويدا، بۇردەى بونە ۋەرگىكى چالاك و نيزەر و ۋەرگەر لەيەككەندا، لەپەلەى يەكەمدا دىن بە (32) دووبارە، بەبەرورد بە دروستكردىن كاريگەرى لەسەر خويندكاران، كە (14) دووبارەى ھەيە، ھۆكۈمەكى دەگەرپىتەو بۇ ئەو، كەميدياى نوئى بۇتە نامپازىك بۇ دەرختى دەنگە كپەكان و شاراۋەكان و نەھىشتى ۋەرگەر و نيزەر بۇ پەيامەكان، بەلكو ھەردوويكان لەيەككەندا ھەردوو رۇلەكە دەگىرن، بۇ زانبارى زياتر برۋانە خشتەى (14).

خشتەى (14)

پەيام و زانباريەكانى ناو يېڭە ئەلكترۇنىيەكان ھۆكۈمەت بون بۇ چالاك بونت و كۆرپىنەو

شويىت لەگەل نيزەر

بۇاردە	دووبارە	%	ن	پەرشبۆنەو	رېزىيەندى
بويىتە ۋەرگىكى چالاك	32	32			1
بويىتە نيزەر و ۋەرگەر لەيەككەندا	32	32	2.12	0.517	2
بويىتە نيزەرىكى چالاك	22	22			3
ھىچ كاريگەرى لەسەرم نەبوو	14	14			3
كۆيى كىشى	100	100			

15- جگەلەيىڭە فەرمىيەكان كام شۇشسىال ميديا زياتر بەكاردەھىنىت بۇ ۋەرگىتى پەيامەكان

- خويندكاران جگەلەيىڭە ئەلكترۇنىيەكان بۇ دەستختى زانبارى و پەيامەكان پىشت بەچەندىن سۇشسىال ميدياى جياۋاز دەبەستىن، كەلەھەموويان بەناۋانگتر سۇشسىال ميدياى فەيسبوك بە (74) دووبارە و لەپەلەى يەكەمدايە، بەبەرورد بە سۇشسىال ميدياى تىك توك، كە (1) دووبارەى ھەيە و لەدوا پەلدايە، ھۆكۈمەكى دەگەرپىتەو بۇ ناۋبانگ و ئاستى گرىكى سۇشسىال ميدياى فەيسبوك، كە لەرووى ميژوو لەپىش تىك توكە و زانبارى بابەتى ھەمەرەنگى

16- پىئوۋى (كروسكال) بۇ تاقىكردەئەو ئاستى كاريگەرى كوراۋى رەگەز و شوين لەسەر رادەى پىشتەستى خويندكاران بە پەيامى يېڭەئەلكترۇنىيەكان

- دواى ھەلاۋىركردىن زانباريەبە بنەپرتىيەكانى تايەت بە لىتوتيزەران، دەرەكەۋىت لەروۋى (رەگەز و شوينەو)، سامپلى توتيزىنەۋەكەمان كە ژمارەيان دەگاتە (100) لىتوتيزەر، بەمىشيوەيە:

- ۱- رەگەز: بەپىنى ناۋەندى رېزىيەندى كۆرۈۋەكە رەگەزى (مى) بە (69) دووبارە و ناۋەندى رېزىيەندى (53.81) و رەگەزى (نيز) بەژمارەى (31) و ناۋەندى رېزىيەندى (43.13)، ھەردوويكان بەناۋەندە ژمىرەى (14.46) و لادانى پىئوۋى (1.64) و ئاستى بەلگەدارى (0.079) دەرەكەۋىت، ھىچ جياۋازيەك لەئىوان ھەردوو رەگەزدا نىيە، چونكە ئاستى بەلگەدارى بەررتزە لە (0.05)، بەلام لەسەر ئاستى رەگەزەكان بەجودا و بەپىنى ناۋەندى رېزىيەندى رەگەزى (مى) زياتر پىشتى پەيامى يېڭەئەلكترۇنىيەكان بەستتوۋە، ئەمەش دەگەرپىتەو بۇ ھۆكۈمەت زياتر گرىكىدان بەپەيامى يېڭە ئەلكترۇنىيەكان بەبەرورد بە رەگەزى نيز. - بەلام بەھۋى تۆمركردىن ئاستى بەلگەدارى بەررتزەى (0.363) كەرپىتەكەى لە (0.05) زياترە بۇيە ھىچ جياۋازيەكى ئامارى بەدى ناكىت لەئىوانياندا.

- ب- شويىتى نىشتەجىئوون: بەپىنى ناۋەندى رېزىيەندى كۆرۈۋەكە رەگەزى (مى) بە (56) دووبارە و ناۋەندى رېزىيەندى (44.27) و رەگەزى (نيز) بەژمارەى (44) و ناۋەندى رېزىيەندى (58.43)، ھەردوويكان بەناۋەندە ژمىرەى (14.46) و لادانى پىئوۋى (1.64) و ئاستى بەلگەدارى (0.013) دەرەكەۋىت، جياۋازى لەئىوان ھەردوو رەگەزدا دەرەكەۋىت لەكۆرۈۋى شويندا، چونكە ئاستى بەلگەدارى نىمترە لە (0.05)، زياتر بەلامى (ناۋشار)دا دەرۋات، ھۆكۈمەكى بۇ ئاسانى دەستختى ئەتتەرىت و ئاستى بۇيى خەلكى ناۋشار دەگەرپىتەو، بۇ زانبارى زياتر برۋانە خشتەى ژمارە (16).

کد	ثاستی به لگه‌داری	نمره‌ی نازادی	لادانی پیوه‌ری	ناوه‌ند ژمیره	ناوه‌ندی ریزه‌ندی	ژماره	نامراز
7.371	0.061	3	1.64	14.46	24.50	7	رؤژنامه
					46.73	15	ته‌له‌فریون
					59.88	4	رادیو
					53.22	74	میدبای نوی

18- پیوه‌ری (کروسکال) بؤ تاقیکردنه‌وی ناستی کاریکه‌ری گورای ره‌گه‌ز و شوین له‌سه‌ر راده‌ی وه‌رگرتی په‌یامی ینگه‌ته‌لکترؤنیبه‌کان له‌لایهن خویندکارانه‌وه لیتوتیره، به‌مشیوه‌به‌یه:

1- ره‌گه‌ز: به‌یپی ناوه‌ندی ریزه‌ندی گوراوه‌که ره‌گه‌زی (من) به (69) دووباره و ناوه‌ندی ریزه‌ندی (53.81) و ره‌گه‌زی (نیز) به‌ژماره‌ی (31) و ناوه‌ندی ریزه‌ندی (43.13)، هردووکیان به‌ناوه‌نده ژمیره‌ی (14.46) و لادانی پیوه‌ری (1.64) و ناستی به‌لگه‌داری (0.079) دهرده‌کویت، هیچ جیاوازیبه‌ک له‌نیوان هردوو ره‌گه‌زدا نیبه، چونکه ناستی به‌لگه‌داری به‌رتره‌له (0.05)، به‌لام له‌سه‌ر ناستی ره‌گه‌زکان به‌جودا و به‌یپی ناوه‌ندی ریزه‌ندی ره‌گه‌زی (من) زیاتر پشتی به‌په‌یامی ینگه‌ته‌لکترؤنیبه‌کان به‌ستوه، ئەمه‌ش ده‌گه‌رپته‌وه بؤ هؤکاری بوونی کاتی زیاتر وه‌ک له‌کوران.

2- به‌لام به‌هؤی توؤمارکردنی ناستی به‌لگه‌داری به‌ریزه‌ی (0.363) که‌ریزه‌که‌ی له (0.05) زیاتره بویه هیچ جیاوازیبه‌کی ناماری به‌دی ناکریت له‌نیوانیاندا.

3- شوینی نیشته‌جیبون: به‌یپی ناوه‌ندی ریزه‌ندی گوراوه‌که ره‌گه‌زی (من) به (56) دووباره و ناوه‌ندی ریزه‌ندی (44.27) و ره‌گه‌زی (نیز) به‌ژماره‌ی (44) و ناوه‌ندی ریزه‌ندی (58.43)، هردووکیان به‌ناوه‌نده ژمیره‌ی (14.46) و لادانی پیوه‌ری (1.64) و ناستی به‌لگه‌داری (0.013) دهرده‌کویت، جیاوازی له‌نیوان هردوو ره‌گه‌زدا دهرده‌کویت له‌گورای شویندا، چونکه ناستی به‌لگه‌داری نرمتره‌له (0.05)، زیاتر به‌لای (ناوشار)دا دهرپوات، بؤ زانیاری زیاتر پروانه خشته‌ی ژماره (18).

خشته‌ی (18)

پیوه‌ری (کروسکال) بؤ تاقیکردنه‌وی ناستی کاریکه‌ری گورای ره‌گه‌ز و شوین له‌سه‌ر راده‌ی وه‌رگرتی په‌یامی ینگه‌ته‌لکترؤنیبه‌کان له‌لایهن خویندکارانه‌وه

به‌های	ثاستی به لگه‌داری	لادانی پیوه‌ری	ناوه‌ند ژمیره	ناوه‌ندی ریزه‌ندی	ژماره	ره‌گه‌ز
T	0.079	1.64	14.46	43.13	31	نیز
				53.81	69	من
به‌های	ثاستی به لگه‌داری	لادانی پیوه‌ری	ناوه‌ند ژمیره	ناوه‌ندی ریزه‌ندی	ژماره	شوینی نیشته‌جیبون
						ناوشار
1.77	0.147	2.55	9.33	55.13	44	دهره‌وی شار
				46.87	56	

خشته‌ی (16)

پیوه‌ری (کروسکال) بؤ تاقیکردنه‌وی ناستی کاریکه‌ری گورای ره‌گه‌ز و شوین له‌سه‌ر راده‌ی پشتبه‌ستنی خویندکاران به‌په‌یامی ینگه‌ته‌لکترؤنیبه‌کان

به‌های	ثاستی به لگه‌داری	لادانی پیوه‌ری	ناوه‌ند ژمیره	ناوه‌ندی ریزه‌ندی	ژماره	ره‌گه‌ز
T	0.079	1.64	14.46	43.13	31	نیز
				53.81	69	من
به‌های	ثاستی به لگه‌داری	لادانی پیوه‌ری	ناوه‌ند ژمیره	ناوه‌ندی ریزه‌ندی	ژماره	شوینی نیشته‌جیبون
						ناوشار
1.77	0.013	1.64	14.46	58.43	44	دهره‌وی شار
				44.27	56	

17- پیوه‌ری (کروسکال) بؤ تاقیکردنه‌وی ناستی کاریکه‌ری گورای تمهن و نامرزی به‌کارهینان له‌سه‌ر راده‌ی پشتبه‌ستنی خویندکاران به‌په‌یامی ینگه‌ته‌لکترؤنیبه‌کان

دوای هلاوتیرکردنی زانیاریبه‌ بنه‌رپته‌کافی تایهت به‌ لیتوتیره‌ران، دهرده‌کویت له‌پرووی گورای (تمهن و نامرزی به‌کارهینان)، له‌لایهن سامپلی توؤنیبه‌که‌مان که ژماره‌یان ده‌گاته (100) لیتوتیره، به‌مشیوه‌به‌یه:

1- تمهن: به‌یپی پله‌به‌ندی ناوه‌ندی ریزه‌ندی تمهنی (23-21) به‌ دووباره‌ی (14) و (58.61)، به‌به‌رترترین ناوه‌ندی ریزه‌ندی و (27- به‌روسه‌ر) به‌ژماره‌ی (4) و (38.50)، که‌که‌مترین ناستی ناوه‌ندی ریزه‌ندی (38.50)، دهرده‌کویت تمهنی (23-21) زیاتر پشت به‌په‌یامی ینگه‌ته‌لکترؤنیبه‌کان دهره‌ستن به‌راورد به‌تمهنه‌کافی تر، به‌لام به‌یپی ناستی به‌لگه‌داری (0.339) هیچ جیاوازیبه‌ک له‌نیوان ناسته‌کافی تمهندا دهرناکه‌ویت، چونکه ریزه‌که‌ی به‌رتره‌له (0.05)، هؤکاره‌کشی بؤ زوری هه‌بونی کات و به‌ره‌وی‌نش‌چونی ته‌کنه‌لوژی‌په، که‌رؤچوته ناو کابه و ژبانی هه‌موو تاکیک له‌سه‌ر ناستی جیهان.

2- نامراز: به‌یپی پله‌به‌ندی ناوه‌ندی ریزه‌ندی رادیو به (4) دووباره و (59.88)، به‌به‌رترترین ناوه‌ندی ریزه‌ندی و (رؤژنامه) به (7) دووباره و (24.50)، که‌که‌مترین ناستی ناوه‌ندی ریزه‌ندی هه‌یه، دهرده‌کویت رادیو زیاتر پشتی بیبه‌ستراوه، به‌راورد نامرازه‌کافی تر، به‌لام به‌یپی ناستی به‌لگه‌داری (0.061) هیچ جیاوازیبه‌ک له‌نیوان نامرازه‌کاندا دهرناکه‌ویت، چونکه ریزه‌که‌ی به‌رتره‌له (0.05)، هؤکاره‌کشی بؤ زوری تیچون ده‌گه‌رپته‌وه، بؤ زانیاری زیاتر پروانه خشته‌ی ژماره (17).

خشته‌ی (17)

پیوه‌ری (کروسکال) بؤ تاقیکردنه‌وی ناستی کاریکه‌ری گورای تمهن و نامراز له‌سه‌ر راده‌ی پشتبه‌ستنی خویندکاران به‌په‌یامی ینگه‌ته‌لکترؤنیبه‌کان

کد	ثاستی به لگه‌داری	نمره‌ی نازادی	لادانی پیوه‌ری	ناوه‌ند ژمیره	ناوه‌ندی ریزه‌ندی	ژماره	تمهن
3.363	0.339	3	1.64	14.46	46.82	51	20-18
					58.61	14	23-21
					54.44	31	26-24
					38.50	4	27- به‌روسه‌ر

- 1- رهگهز: به پيښي ناوه ندى ريزه ندى گوراوه که رهگهزى (مى) به (69) دووباره و ناوه ندى ريزه ندى (53.81) و رهگهزى (نيز) به ژماره ى (31) و ناوه ندى ريزه ندى (43.13)، هردوو کيان به ناوه نده ژميره ى (14.46) و لادانى پيوهرى (1.64) و ناستى به لگه دارى (0.079) دهرده که ویت، هيچ جياوازيه که له نيوان هردوو رهگهزدا نيه، چونکه ناستى به لگه دارى بهرتره له (0.05)، به لام له سر ناستى رهگهزکان به جودا و به پيښي ناوه ندى ريزه ندى رهگهزى (مى) زياتر پشتى به په يامى پيښه لکترونييه کان به ستووه، نه مهش ده گه پته وه بؤ هؤکارى يوونى کاتى زياتر وهک له کوران.
- به لام به هؤى تو مارکردنى ناستى به لگه دارى بهر پيژده ى (0.363) که پيژده که ى له (0.05) زياتره بؤيه هيچ جياوازيه کى نامارى به دى ناکريت له نيوانياندا.
- ب- شويى نيشته جيوون: به پيښي ناوه ندى ريزه ندى گوراوه که رهگهزى (مى) به (56) دووباره و ناوه ندى ريزه ندى (44.27) و رهگهزى (نيز) به ژماره ى (44) و ناوه ندى ريزه ندى (58.43)، هردوو کيان به ناوه نده ژميره ى (14.46) و لادانى پيوهرى (1.64) و ناستى به لگه دارى (0.013) دهرده که ویت، جياوازي له نيوان هردوو رهگهزدا دهرده که ویت له گوراوى شو نيوندا، چونکه ناستى به لگه دارى نرمتره له (0.05)، زياتر به لای (ناوشار) دا د پروات، بؤ زيانبارى زياتر پروانه خشته ى ژماره (20).

خشته ى (20)

پيوهرى (کروسکال) بؤ تافیکردنه وى ناستى کارگهزى گوراوى رهگهز و شوين له سر راده کارليکردنى خوښکاران له گه ل په يامى پيښه لکترونييه کان

به هاى	ناستى به لگه دارى	لودانى پيوهرى	ناوه ندى ژميره	ناوه ندى ريزه ندى	ژماره	رهگهز
T			14.46	43.13	31	نيز
	0.079	1.64		53.81	69	مى
به هاى	ناستى به لگه دارى	لودانى پيوهرى	ناوه ندى ژميره	ناوه ندى ريزه ندى	ژماره	شويى نيشته جيوون
T			15.37	48.82	44	ناوشار
	0.606	4.14		51.82	56	دهره وى شار

21- پيوهرى (کروسکال) بؤ تافیکردنه وى ناستى کارگهزى گوراوى تمهمن له سر راده کارليکردنى خوښکاران له گه ل په يامى پيښه لکترونييه کان

- دواى هلاوتيرکردنى زانبارييه بنه رتبه کافى تايهت به ليتوتيزه ران، دهرده که ویت له پرووى گوراوى (تمهمن و نامرازى به کارهينان)، له لايهن سامپلى توپيښه وه که مان که ژماره يان ده گاته (100) ليتوتيزه ر، به مشيوه په يه:

- 1- تمهمن: به پيښي پله به ندى ناوه ندى ريزه ندى تمهمن ى (23-21) به دووباره ى (14) و (58.61)، به بهرترين ناوه ندى ريزه ندى و (27- بهر هوسه ر) به ژماره ى (4) و (38.50)، که که مترین ناستى ناوه ندى ريزه ندى (38.50)، دهرده که ویت تمهمن ى (23-21) زياتر پشت به په يامى پيښه لکترونييه کان ده به ستن به راورد به ته مه نه کافى تر، به لام به پيښي ناستى به لگه دارى (0.339) هيچ جياوازيه که له نيوان ناسته کافى تمهمن دا دهر ناکه ویت، چونکه ريزه که ى بهرتره له (0.05)،

19- پيوهرى (کروسکال) بؤ تافیکردنه وى ناستى کارگهزى گوراوى تمهمن و نامرازى به کارهينان له سر راده پشته ستنى خوښکاران به په يامى پيښه لکترونييه کان

- دواى هلاوتيرکردنى زانبارييه بنه رتبه کافى تايهت به ليتوتيزه ران، دهرده که ویت له پرووى گوراوى (تمهمن و نامرازى به کارهينان)، له لايهن سامپلى توپيښه وه که مان که ژماره يان ده گاته (100) ليتوتيزه ر، به مشيوه په يه:

- 1- تمهمن: به پيښي پله به ندى ناوه ندى ريزه ندى تمهمن ى (23-21) به دووباره ى (14) و (58.61)، به بهرترين ناوه ندى ريزه ندى و (27- بهر هوسه ر) به ژماره ى (4) و (38.50)، که که مترین ناستى ناوه ندى ريزه ندى (38.50)، دهرده که ویت تمهمن ى (23-21) زياتر پشت به په يامى پيښه لکترونييه کان ده به ستن به راورد به ته مه نه کافى تر، به لام به پيښي ناستى به لگه دارى (0.339) هيچ جياوازيه که له نيوان ناسته کافى تمهمن دا دهر ناکه ویت، چونکه ريزه که ى بهرتره له (0.05)، هؤکاره که شى بؤ زورى هه بونى کات و بهر هويشچونى ته کنه لوژيايه، که پوچوته ناو کا په ى ژيانى هه موو تاکيک له سر ناستى جيهان.

- ب- نامراز: به پيښي پله به ندى ناوه ندى ريزه ندى راديو به (4) دووباره و (59.88)، به بهرترين ناوه ندى ريزه ندى و (روژنامه) به (7) دووباره و (24.50)، که که مترین ناستى ناوه ندى ريزه ندى هه يه، دهرده که ویت راديو زياتر پشتى پيښه ستراوه، به راورد نامرازه کافى تر، به لام به پيښي ناستى به لگه دارى (0.061) هيچ جياوازيه که له نيوان نامرازه کانا دهر ناکه ویت، چونکه ريزه که ى بهرتره له (0.05)، هؤکاره که شى بؤ زورى تيجوتى که مى سه رچاوه ى نامرازه کان ده گه پته وه، بؤ زانبارى زياتر پروانه خشته ى ژماره (19).

خشته ى (19)

پيوهرى (کروسکال) بؤ تافیکردنه وى ناستى کارگهزى گوراوى تمهمن و نامرازى به کارهينان له سر راده پشته ستنى خوښکاران به په يامى پيښه لکترونييه کان

تمهمن	ژماره	ناوه ندى ريزه ندى	ناوه ندى ژميره	لودانى پيوهرى	نمره ى نازادى	ناستى به لگه دارى	کات
20-18	51	46.82	14.46	1.64	3	0.339	3.36
23-21	14	58.61					
26-24	31	54.44					
27- بهر هوسه ر	4	38.50					
نامراز	ژماره	ناوه ندى ريزه ندى	ناوه ندى ژميره	لودانى پيوهرى	نمره ى نازادى	ناستى به لگه دارى	کات
روژنامه	7	19.21	9.33	2.55	3	0.002	14.55
ته له فزيون	15	37.47					
راديو	4	58.50					
ميدى اى نوئ	74	55.67					

20- پيوهرى (کروسکال) بؤ تافیکردنه وى ناستى کارگهزى گوراوى رهگهز و شوين له سر راده پشته ستنى خوښکاران به په يامى پيښه لکترونييه کان

- دواى هلاوتيرکردنى زانبارييه بنه رتبه کافى تايهت به ليتوتيزه ران، دهرده که ویت له پرووى (رهگهز و شويوه)، سامپلى توپيښه وه که مان که ژماره يان ده گاته (100) ليتوتيزه ر، به مشيوه په يه:

									بەسەرچاوەی تر نەبێت بۆ وەرگرتنی زانیاری؟
									5- تەنھا پینگەئەلکترۆنییە ناوخۆییەکان دەتوانن داخوارییەکان بۆ وەرگرتنی ناوەرۆکەکان پڕ بکەنەوە؟
نییە	1	2.34	37	37	60	60	6	3	
									6- ئایا پینگەفەرەمیسەکان، ھۆکارێکن بۆ چالاک بوون لەسەر بەکارھێنانی میدیای نوێ؟
ئێڵیایەن	2	2.12	20	20	72	72	8	8	
									7- ناوەرۆکی پینگە ئەلکترۆنییەکان ھۆکارێکن بۆ بەرزکردنەوەی ئاستی رووشنییەت؟
ئێڵیایەن	4	2.05	13	13	79	79	8	8	
ئێڵیایەن					2.04				کۆی گشتی
نمرەی ئازادی 99 ئاستی بەلگەداری 0.000 ناوەندی 87.748T ناوەندی 14 خشتەیی 14.28 ناوەندی گریمانە 14									

دەرئەنجامی توێژینەوەکە:

دوای ھەلاویزکردنی گشت زانیارییەکان و وەرگرتنی وەلامی خوێندکارانی بەشی راگەیاندن و رافەکردن و شیکردنەوەی وەلامەکان توێژەر گێشتە ئەم دەرئەنجامانەی لای خوارووە:

- 1- بەپێی وەلامەکان و شیکردنەوەی خشتەکان، دەرئەنجامی خوێندکاران بەشی راگەیاندن، بۆ دەستخستنی زانیارییەکان پشت بەمیدیای نوێ و پەیامەکانی پینگە ئەلکترۆنییەکان دەبەستن.
- 2- خوێندکارانی بەشی راگەیاندن کارلیک لەگەڵ پەیامەکانی پینگە ئەلکترۆنییەکان دەکەن، میدیای نوێش ھۆکارێکە بۆ ئەو کارلیکردنە، بەتایبەتیش بۆ وەرگرتنی زانیاری تازە لەمیدیای نوێدا.
- 3- بەپێی خشتەکان دەرئەنجامی خوێندکارانی بەشی راگەیاندن، بەکارھێنەریکی چالاکي میدیای نوین و بەردەوام و روژانە بەکاری دەھێنن.
- 4- ئەنجامەکان دەریدەخەن رەگەزی مێن زیاتر بەکارھێنەر و کارلیک دەکەن لەگەڵ پەیامەکان.
- 5- خوێندکارانی ناوشار توانای بەکارھێنان و پشت بەستیان بە پەیام و پینگە ئەلکترۆنییەکان زیاترە وەک لەخوێندکارانی دەرەوێ شار، ئەمەش ھۆکارەکی بۆ

ھۆکارەکەشی بۆ زۆری ھەبونی کات و بەرھەوێشچونی تەکنەلۆژیایە، کەرۆچۆتە ناو کاپەیی زبانی ھەموو تاکیک لەسەر ئاستی جیھان، برۆانە خشتەیی ژمارە (21).

خشتەیی (21)

پێوەری (کروسکال) بۆ تاقیکردنەوەی ئاستی کاریگەری گۆراوی تەمەن لەسەر رادە کارلیکردنی خوێندکاران لەگەڵ پەیامی پینگەئەلکترۆنییەکان

تەمەن	ژمارە	ناوەندی ریزیەندی	ناوەند ژمێرە	لادانی پێوەری	نمرە ئازادی	ئاستی بە لگەداری	کات
20-18	51	39.99	15.37	4.14	3	0.002	14.51
23-21	14	67.14					
26-24	31	59.27					
27-بەرەوسەر	4	58.25					

22- ئاستی کاریگەری میدیای نوێ لەسەر خوێندکارانی بەشی راگەیاندن

دوای ھەلاویزکردنی وەلامەکانی لیتوئیزەرەن دەرئەنجامی، میدیای نوێ کاریگەری بەھیزی لەسەر خوێندکارانی زانکۆ بەشی راگەیاندن دروستکردووە، چونکە ئاستی بەلگەداری، کەدەگاتە (0.000) چوکترە لەئاستی بەلگەداری (0.05)، کەزیاتر بەلای ھەلبژاردە (ھەندیکجار) دا دەروات، چونکە ناوەندی خشتەیی و ناوەندی گریمانەیی، جیوازەییکی ئەتۆیان تیدا نییە، ھۆکارەکەشی پێداویستی خوێندکارانە بە ئەنتەرنێت و زانیارییەکان بەتایبەتیش لەماوەی سەرھەڵدانی پەتای کۆرۆنا، بۆ زانیاری زیاتر برۆانە خشتەیی (22).

خشتە (22)

ئاستی کاریگەری میدیای نوێ لەسەر خوێندکارانی بەشی راگەیاندن

کاریگەری	تۆز		ھەنگ		c.		پێوەندی	ئاست
	چ	%	چ	%	چ	%		
1- تاج رادەبەک بۆ وەرگرتنی زانیاری پشت بە میدیای نوێ دەبەستیت؟	97	44.49	98	44.95	23	10.55	1.78	7
2- تاجەند دنیایت لەراستگۆی ناوەرۆکەکانی پینگە ئەلکترۆنییەکان؟	31	14.22	179	82.11	8	3.66	1.98	5
3- ناوەرۆکەکان ھۆکارێکن بۆ راگەیاننی سەرخی؟	31	14.22	165	75.68	22	10.09	1.95	6
4- ناوەرۆکی ناو پینگەکان تانویانە واتلیکەن پێویست	3	3	88	88	9	9	2.06	3

خرابی نهنه رنیت و بری تیچونه لده ره وهی شاره کان له گهل ئاستی بژیوی داینشتوانی دهر وهی شار.

راسپارده و پیشنیاره کان:

پیشنیاره کان

- 1- پتویسته پیگه ئەلکترۆنییه کوردییه کان زیاتر گرنگی به بلا و کورده وهی هه والی تازه به سه رچاوهی باوه پر پیکراو بدن، له پیناو رازیکردنی خواستی جه ماوه.
- 2- په یامه کان به شتیوازیک بن، له هه موو کات و شوپنکدا به ناسانی دهست به کارهینه ران بکهون.
- 3- ئاستی خزمه تگوزاری نهنه رنیت به رزبکرته وه و بری تیچوو کهم بکرته وه.

راسپارده

- 1- ئەنجامدانی توپزینه وه له سه ر رادهی گرنگی په یامه میدیاییه کان له پیگه ئەلکترۆنییه کاندا.
- 2- هه ئسه گاندن بو ئه و په یامانهی له پیگه ئەلکترۆنییه کاندا بلا و ده کرته وه.

سه رچاوه کان

په رتوکی ئینگلیزی:

Lester, P. M., Visual communication: images with messages. Boston, MA, Wadsworth, 2011.

پیکه ی ئەلکترۆنی:

HuffPost UK, 21 YEARS LATER: World's First Website Still Online. [https://www.huffingtonpost.com/2012/08/06/worlds-first-website_n_1747476.html, 2018.

Merriam-webster.com. Definition of WEBSITE. https://www.merriam-webster.com/dictionary/website, 2018

https://www.w3.org/History/19921103hypertext/hypertext/WWW/TheProject.html

Oxford Dictionaries | English, new media | Definition of new media in English by Oxford Dictionaries. https://en.oxforddictionaries.com/definition/new_media, 2018.

Techopedia.com. What is New Media? - Definition from Techopedia https://www.techopedia.com/definition/416/new-media, 2018.

www.dictionary.com. the definition of website. https://www.dictionary.com/browse/website, 2018.

التأصيل القانوني لمبدأ واجب المقاضاة في الجرائم ذات الطابع العالمي

محمد رشيد حسن^{1,2} و أواز عساف مولود³

¹ قسم القانون، كلية القانون و السياسة، جامعة التنمية البشرية، السلجانية، اقليم كردستان، العراق

² كلية القانون و السياسة، جامعة السلجانية، السلجانية، اقليم كردستان، العراق

³ طالبة دكتوراه

أهمية البحث: ان العديد من الاهداف تتحقق من خلال الثاني في هذا الموضوع العلمي فالمبدأ غدا أساساً لتحقيق العالمية في سياسة التجريم الوطنية على الصعيد الوطني، و أصبح جزءً من القواعد الامرة في القانون الدولي العام . و تجلّى في العديد من الاتفاقيات الدولية والاقليمية . و بالتالي من الاهمية بمكان أن نشخص أهم أطر هذا المبدأ في الاتفاقيات الدولية الشارعة . فالعديد من الاتفاقيات الدولية أكدت على هذا المبدأ من منطلق ضرورة أن تكون جزءً من المسار التشريعي في الدول المصادقة على هذه الاتفاقيات و ليس لاي سبب آخر . و بالتالي فهذا المبدأ في القانون الدولي مرده الى التشريع الوطني و خطاب من المشرع الدولي الى المشرع الجنائي الوطني للالتزام به على صعيد التشريعات الوطنية . فالالتزام به تجسيد للتضامن الدولي من قبل المشرع الوطني في مواجهة الاجرام الدولي المهدد للأمن و السلم الدوليين .

إشكالية الدراسة: و تكمن الاشكالية هنا في ان العراق قد صادق على العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتعامل مع الجرائم الدولية و هذه الاتفاقيات قد تضمنت - في عديد كبير منها- واجب المقاضاة و التحقيق في هذه الجرائم . و لكن لم تقم الدولة العراقية بتجسيد هذا الامر على الصعيد التشريعي الوطني . حيث ان النقص التشريعي ما زال خصوصية ثابتة تشريعية في النظام القانوني الجنائي العراقي بخصوص العديد من الجرائم الدولية و الجرائم المنظمة عبر الوطنية . بمعنى ان المشرع الجنائي العراقي لم يرق لحد الان بتعديل التشريع الجنائي العراقي، لكي يواكب مع المعطيات القانونية الدولية . و من جانب آخر يمكن أن نضيف إشكالية أخرى . بمعنى ان العديد من هذه الالتزامات القانونية و إن اصبحت -نظرياً- جزءً من التشريع الوطني العراقي، إلا ان مسار تطبيق هذه الاتفاقيات الدولية التي تمت المصادقة عليها وطنياً و اصبحت جزءً من التشريع الجنائي الوطني لم يطبق عملياً، لصعوبة تطبيق الاتفاقية الدولية امام القضاء الجنائي . و لعدم إعتياد القضاء العراقي على تطبيق الاتفاقيات الدولية في قراراتها القضائية . و لعدم تضمين هذه القوانين على شق العقاب . فصحيح ان العديد من هذه الاتفاقيات قد صدرت تشريعات خاصة بها من خلال قانون التصديق على المعاهدات ذات الصلة ، إلا ان بعضها لم يتبلور بعد على الصعيد القضائي في التطبيقات القضائية . بمعنى ان الدولة العراقية و العديد من الدول لم تتخذ الخطوات التشريعية اللازمة للمقاضاة فلا يمكن تحقيق العالمية من خلال التطبيق الذاتي .

المستخلص- أصبحت الحدود بين القانون الدولي والقانون الداخلي متقاربة إرتباطاً بعملية البناء التشريعية المتأثرة بالقواعد القانونية المكتوبة والعرفية الدولية ، وتضمن هذه القواعد في الاطار التشريعي الوطني . وعلى ذلك فإن عملية تدويل القوانين هي عملية إعادة توظيف القانون ثم إنجازها من قبل عديد من الفاعلين على الصعيد الدولي . فالتغيرات التي حصلت على مستوى العالم على الصعيد السياسي والاقتصادي والتكنولوجي كلها أسباب دعت إلى ترجيح آليات العالمية . فظهور وازدياد النزاعات المسلحة الداخلية وتفاقم دور الفاعلين من غير الدول، وازدياد الإفادة من الدراسات المقارنة في القانون الجنائي وغيرها من الأسباب التي عرضها لاحقاً كلها أجبرت المشرع الوطني على المواكبة .

إن التبادل القاعدي بين القانون الدولي والقانون الجنائي الوطني أمر واضح، حيث أن المتأمل في قواعد القانون الدولي الجنائي الموضوعية والإجرائية منها يستنتج بسهولة أن هذه القواعد مقبسة من التشريعات الوطنية - سواء من نظم القانون العام أو نظم القانون الخاص (المدني) - وبدورها فإن هذه القواعد التي أصبحت دولية تعود مرة أخرى لكي تصبح وطنية في حال إلزام الدولة بنوات القانون الدولي الجنائي، وهذا ما يمكن أن يصطلح عليه الإستقبال والتبادل بين القانون الدولي والقانون الجنائي الوطني .

الكلمات الدالة- واجب المقاضاة، واجب التحقيق في الجرائم الدولية، الاساس العرفي لمبدأ واجب المقاضاة، الاساس المعاهداتي للتقاضي .

المقدمة

المعلوم أن أحد مصادر القانون الدولي الجنائي هو القواعد العامة للقانون، أي المبادئ العامة الثابتة في التشريعات الوطنية . ومن هنا جاءت أهمية إيلاء الإهتمام بالبعد الدولي للقانون في ضوء التداخل والتقارب الثقافي بين بني البشر، وتطابق المهوم المشتركة على مختلف الأصعدة بين جميع أجناب الكون كل هذا يقتضي التقارب القانوني للقضاء أو للتقليل آثار ومخاطر الأزمات التي تحيط بالبشر ومن ضمنها الجرائم الدولية والجرائم المنظمة . و من الثابت في القانون الدولي ن ممارسة الاختصاص بصد الجرائم الدولية والمنظمة نوعان: النوع الاول إختياري و يقصد به ممارسة الاختصاص التشريعي الوطني اما النوع الثاني فهو ممارسة إجبارية تنبثق مما يفرضه القانون الدولي على الدول و اقصد هنا المعاهدات و العرف الدولي .

بذلك بالإضافة إلى تحول هذا إلى مصاف العرف الدولي. وهذا الأساس يصرح عليه مبدأ واجب التحقيق أو المقاضاة والذي سنتناوله في هذا البحث. وعليه سنقسم هذا البحث على ثلاثة مطالب، نتحدث في **المطلب الأول** عن مفهوم مبدأ واجب التحقيق والمقاضاة. و **في المطلب الثاني** سنتناول الأساس الفلسفي لمبدأ واجب المقاضاة **في حين نخصص المطلب الثالث** لإلقاء الضوء على نطاق مبدأ واجب التحقيق والمقاضاة

المطلب الأول

مفهوم مبدأ واجب التحقيق والمقاضاة

تقع التزامات قانونية دولية على عاتق الدول تجاه مرتكبي الجرائم الدولية تتمثل هذه الإلتزامات في منع مثل هذه الجرائم و مواجهتها عن طريق المقاضاة الجنائية. فالأولوية في المعاقبة عن هذه الجرائم تقع على عاتق السلطات القضائية الوطنية للدول. فلمسوغ القانوني للقبض على المتهم بإرتكاب هذه الجرائم واتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحقه هو خطورة الجريمة بحد ذاتها على المجتمع الدولي، كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية والتعذيب والإختفاء القسري وغيرها من الجرائم ذات الطابع العالمي.

وبعد هذا المبدأ حجر الزاوية في التطبيق غير المباشر للقانون الدولي الجنائي ومرد هذا المبدأ إلى الفقيه الهولندي غروسيوس الذي كان يؤكد أن كل الدول لها مصلحة مشتركة في مكافحة الجرائم الدولية وهذا بحد ذاته يبرر التعاون بين الدول في المسائل الجنائية بمعنى أن إرتكاب الجرائم الدولية في أية بقعة من العالم يوحد المصالح المشتركة في مواجهتها، وهذه المصالح تجسيد للقيم التي تحرقها إرتكاب الجرائم الدولية. وعلى هذا فإن المقصود هنا أنه إذا ارتكبت جريمة دولية في أي وقت، وفي أي مكان فإن الدول التي تتضمن تشريعاتها الجزائية حماية هذه القيم المخترقة ستكون لها مصلحة مشتركة لدعم بعضها البعض، لأن قوانينها الجنائية تحمي نفس المثل العليا في الكرامة والإنسانية والسلام والأمن. وقد أثار بكاريا في كتابه (في الجرائم والعقوبات) بالقول: أن من يتجاوز على الإنسانية يجب أن يعي أن جميع بني البشر أعداءه^(Wagner, 2011) وهناك فقهاء آخرون أثاروا الجدل بخصوص هذه الحقيقة القانونية. فعلى سبيل المثال يرى Gintili أن كل عضو من من أعضاء المجتمع الدولي له مصلحة حيوية في حماية سيادة القانون من خلال وسائل المقاضاة المناسبة في مواجهة الاعتداءات العابرة للحدود والتي تشكل تهديداً للامن و السلم الدوليين وتشكل خرقاً لقانون الامم. وقد حدد افعال معينة عدها جرائم ضد القانون الطبيعي، و ان المنطق القانوني يعطي الحق لكل دولة في تصحيح هذه الانحرافات و ان العقوبة التي ستفرض على كل من يخل بهذه القواعد مبنية على السلطة العالمية الممنوحة لكل دولة من دول العالم وأن يكون محلاً لللعنة العالم (Bassiouni, 2014).

إن مبدأ واجب التحقيق والمقاضاة تجسيد لحالة المفهوم الواسع للعدالة الجنائية و منبثق من القانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الجنائي. وينبثق من فكرة مفادها إن تطبيق القواعد القانون الدولي الخاص بالجرائم الدولية يجب أن تكون محممة القضاء الوطني في الأخير لكي يعطي هذا التشريع إيجاءً بتكامله مع القانون الدولي. و بموجب هذا المبدأ تنوب الدولة عن المجتمع الدولي في مواجهة الإتهامات الجسمة لحقوق الإنسان، ويتم ذلك بقيام الادعاء لعام و المضررين عن هذه الجرائم بتحريك الدعوى الجزائية أمام محاكمها المختصة عن هذه الجرائم، والتي تشكل أساساً لهذا المبدأ باعتبارها الجرائم الأكثر خطورة على المجتمع الدولي بغض النظر عن المكان الذي إرتكبت فيه أو جنسية مرتكب الجريمة أو جنسية الضحية، أو أية صلة أخرى

أهداف البحث: يمكن تلخيص أهداف البحث بالنقاط الآتية:

- 1- بيان المقصود بمبدأ واجب المقاضاة بخصوص الجرائم ذات الطابع العالمي؛
- 2- إبراز ذاتية المبدأ و تمييزه عن مفاهيم واجب البحث و واجب الوصول الى الحقيقة؛ و واجب البحث في القانون الدولي الجنائي.
- 3- البحث في مدى إنعكاس المبدأ في القانون الدولي الاتفاقي و القانون الدولي العرفي، و مدى إعتباره جزءاً من القواعد الامرة فيه،
- 4- إستقصاء تجليات المبدأ في الاتفاقيات الدولية و بيان الحكم القانوني لكل إتفاقية دولية ذات صلة بتطبيق المبدأ؛
- 5- آليات تجسيد المبدأ في التشريع الجنائي الوطني و مدى إعتبار الإلتزام بالمبدأ مقياساً لتحقيق العالمية في سياسة التجريم.

منهجية البحث: نعمل في بحثنا هذا على المنهج التحليلي و وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية الدولية ذات الصلة بالطبيعة الجدلية، و نحاول قدر الامكان تأصيل و تحليل هذه الفكرة المستحدثة و تحديد أبعادها في الاتفاقيات الدولية من خلال التحليل و الاستنباط لنصوص الاتفاقيات الدولية و المقارنة بين أحكام هذه الاتفاقيات الدولية و التباين القانوني بين هذه الاتفاقيات بخصوص الكيفية التي إنعكست فيها هذا المبدأ من حيث النطاق و الآثار. ناهيك عن إتباع المنهج الاستقرائي للقضاء الدولي في كيفية تأكيده لهذا المبدأ من خلال القرارات القضائية ذات الصلة.

خطة البحث: ستم تقسيم هذه الدراسة الى مبحثين نتناول في المبحث الاول التعريف بمبدأ واجب التحقيق والمقاضاة و تأصيله الفلسفي ونطاقه و نقسمه الى ثلاثة مطالب: نخصص المطلب الاول لبيان مفهوم مبدأ واجب التحقيق و المقاضاة، و نتناول في المطلب الثاني التأصيل الفلسفي لمبدأ واجب التحقيق و المقاضاة. و نخصص المطلب الثالث لنطاق المبدأ. و نتناول في المبحث الثاني الأساس القانوني الاتفاقي و العرفي للمبدأ حيث نخصص المطلب الاول للبحث في الاطار العملي للأساس الاتفاقي للمبدأ و نتناول في المطلب الثاني مسألة الأساس العرفي للمبدأ.

المبحث الاول

التعريف بمبدأ واجب التحقيق والمقاضاة و تأصيله الفلسفي ونطاقه

إن التحقيق والمقاضاة في الجرائم الدولية بشكل عام يشكل مكوناً أساسياً للعدالة الإنتقالية وركيزة أساسية للدفاع عن المصالح والقيم ذات البعد العالمي، فخطورة هذه الجرائم وتأثيرها على المجتمع الدولي تشكل تهديداً للامن والسلم الدوليين تستوجب على الدول ملاحقة ومحكمة مرتكبيها وعدم إفلاتهم من العقاب وذلك بإسناد محممة قمع الإتهامات الجسمة لحقوق الإنسان تطبيقاً لمبدأ الاختصاص العالمي إلى القضاء الوطني والذي يجد أساساً له في القانون الدولي العرفي والإتفاقي، ويتم ذلك عن طريق التعاون بين الدول لأن في قمع الجريمة الدولية مصلحة مشتركة لكل الدول وللإنسانية.

ومن أجل التأسيس لهذا المسار والتأكيد على ضرورة إتباع هذه السياسة في التجريم الوطني فإن من اللازم أن نجد الأرضية التي يجب على الدولة أن تستند عليها لتحقيق معالجة هذا التصور القانوني وهذا السند يجد ذاته في العديد من الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها العراق وألزمت نفسها بترجمتها على الصعيد التشريعي الوطني دون أن تقوم

لجرائم ضد الإنسانية و جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب (Neel Lison, 2000) ، ويمكن أن نجد إرهابات هذا المبدأ في العديد من القرارات القضائية في الهيئات الدولية ، فعلى سبيل المثال يمكن الاستشهاد بقرار لمحكمة حقوق الانسان الاوروبية ، حيث أسست لفكرة قانونية مفادها انه بالنسبة لحق الانسان في الحياة فانه يجب على الدولة أن يقوم بتحقيق مؤسساتي يؤدي الى تحديد هوية المخل بحق الحياة و فرض لعقاب عليه بالشكل المناسب ((Makaratzis v. Greece ECHR, 2005))

و في نفس السياق فقد أكدت المحكمة الامريكية لحقوق الانسان ان المزام بخصوص الاخلال بحق الانسان في الحياة و المعاملة اللاانسانية تجر الدولة على أن تبدأ حالاً بالقيام بالتحقيق الفعال و التعريف بمرتكبي هذه الالفعال Tibi v. Ecuador (Judgment of Sep 2007)

و من جانبنا أن نعرف هذا المبدأ بأنه المبدأ الذي يلزم الدول الأعضاء في الإتفاقيات الدولية ذات الصلة بالجرائم الدولية على ضرورة الإتزام إتخاذ الإجراءات اللازمة لطلب المتهمين بإرتكاب الجرائم إلى القضاء. وهذا الحق غير قابل للإستثناء. و من مستلزماته ضرورة إجرائها بنزاهة و بحد معقول من الشفافية، اي الاستجابة السريعة في المقاضاة، بمعنى ان تكون الهيئات التي تجسد لهذا المبدأ النية الواضحة في جلب المتهم و عدم توفير أطر حمايته من المقاضاة و ان لا تكون هنالك تأخير في الإجراءات بشكل غير مبرر . و توفير كامل ضمانات حقوق الانسان ذات الصلة بالمتهم منها إفتراض براءته و توفير كامل حقوق الدفاع و مستلزماته و المحاكمة بحضوره

ويتأسس هذا الإلزام بموجب المعاهدات الدولية أو على أساس القانون الدولي العرفي. حيث بات محسوماً ان هذا القانون الدولي العرفي يمثل تاصيلًا مناسباً للأساس غير المعاهدي لهذا المبدأ و يجد هذا لتصور القانوني دعماً في الفقه ، حيث ذهب البعض الى القول بان بعض الاتفاقيات الدولية لقمع و مكافحة الجرائم الدولية قد أمنت عدد غير معقول من الدول المصدقة عليها و هذا يعني انها أصبحت ملزمة لغيرها من الدول المصدقة عليها (Freestone 1998) . ولكن المفترض على الدول أن تقوم بتقنين الجرائم الدولية في تشريعاتها الوطنية ثم تتعرض لبحث مدى ملائمة دستورها وتشريعاتها الداخلية لهذه الجرائم فكل دولة لها منطها الخاص في دمج الجرائم الدولية في نظامها التشريعي الوطني بمقتضى الأحكام الواردة في الدستور فأساس رجع الجرائم الدولية يقوم على قواعد دولية، بينما تطبيق مسؤولية زجرها يتعلق بقواعد داخلية، وذلك بإتخاذ الدول جميع الإجراءات التشريعية اللازمة لممارسة المقاضاة الجزائية الداخلية بالشكل الذي يجعل القاضي الجزائي مختصاً في متابعة ومحاكمة مرتكبي جرائم القانون الدولي الإنساني وينتقد القضاء الوطني إختصاصه للنظر في أية جريمة كانت بالإستناد إلى نص تشريعي تطبيقاً لمبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.

المطلب الثاني

الاساس الفلسفي لمبدأ واجب المقاضاة

قبل العديد في البحث عن التأطير الفلسفي لواجب الدول في المقاضاة عن الفضاعات المرتكبة بحق الانسان. فقد قيل ان الامر يتعلق بموجبات الامن الانساني على المستوى العالمي حيث بات من الواضح ان الجرائم الدولية الاشد خطورة تهدد الامن الانساني و هي ضارة بالانسانية لمساسها بالجماعات البشرية المتنوعة، اي المجموعات القومية و العرقية و الدينية الضرورية لتواجدها لاغناء المجتمع البشري (Soler 2019) .

و من هنا كانت الحاجة ملحة لتفعيل أداة المقاضاة لحماية اعضاء هذه الجماعات ليس بسبب إسهام هذه الجماعات في الحضارة البشرية فحسب، بل لحماية الكرامة الانسانية و

بالدولة التي تتعهد لها الاختصاص . وتتقرر هذه الولاية إما بموجب الإتفاقيات الدولية إضافة إلى العرف الدولي أو بموجب نص صريح في التشريع الوطني الذي يعد مصدر الإلتزام المباشر للقاضي (القضاة، جهاد، 2014) .

ورغم وضوح المبدأ إلا أنه لا يوجد تعريف دولي رسمي له. كما لا يوجد نص جامع مانع للجرائم المشمولة بهذا المبدأ لكونها تتسم بالبعد الوطني أو الدولي وتتوزع بين النص عليها في معاهدات دولية أو مدونات داخلية أوحى قواعد عرفية مع إختلاف وتباين في تحديد نطاقه حسب السياقات الفقهية (الهيبي ، نعمان ، 2012) .

و يمكن استقراء هذا المبدأ في ديباجة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيث أشارت إلى أن هذه الجرائم تهم عموم المجتمع الدولي ويجب أن لاتذهب دون عقاب. وبالإضافة إلى ذلك فقد جاء في ثنايا الديباجة بأنه من واجب كل دولة أن تمارس إختصاصها القضائي على الأشخاص المسؤولين عن إرتكاب الجرائم الدولية، وهذه يعد من الإشارات إلى هذا المبدأ. ويترتب على هذا المبدأ نتيجة مهمة مفادها أن الدول لاتتفق على عاقبتها الإلتزام بمنع الإقدام على أفعال تمثل خرقاً لقيم حقوق الإنسان فحسب، بل أن عليها أن تمتنع عن الأتيان بأي سلوك يضر بالمقاضاة عن هذه الأفعال...

وقد عرف هذا المبدأ من قبل المختصين في القانون الجنائي الدولي تعريفات عدة: فقد ذهب البعض (خليل محمود ضاري، 2005) إلى أنه بسط المشرع الوطني ولايته القضائية الجنائية على بعض الجرائم الدولية التي تُعد الأكثر خطورة على المجتمع الدولي بالنظر في هذه الجرائم والمعاقبة عليها. و قيل أيضاً في تعريف هذا المبدأ بأنه تهينة القضية الجزائية و وضعها أمام القضاء الوطني و ذلك بإيجاد الاسس التشريعية اللازمة المتمثلة بالتجريم المسبق ، و التأسيس للسياقات القضائية الملائمة ،بالإضافة الى إجراء التحقيق بحسن نية ، و تأمين شروط القبض و التوقيف وفق المعايير القانونية للتعامل مع المتهم بغية محاكمته أو تسليمه. و ان عدم الايفاء بواجب المقاضاة عن جرائم معينة يعني ان الدولة قد أخلت بالإلتزامات الدولية و هذا يجعلها عرضة للمسؤولية الدولية (Belgium v. Senegal judgment 2001) و من موجبات القول ان إعمال هذا المبدأ مفترض بصرف النظر عن التساؤل الذي مفاده هل ان موظفي الدولة قد ساهموا في إرتكابها لان مساهمة وكلاء الحكومة في إرتكاب هذه الجرائم تقتضي التحري و الدقة في التحقيق و المحاسبة و ضمان إستقلالية القائم بتنفيذ هذا الواجب. فالمفترض الاساسي لكي تقوم الدولة بممارسة هذا الواجب بنجاحة مسألة إستقلالية و حياد الجهات التي تتولاها (Vander Wilt, 2011) .

و قيل في تعريفه أيضاً بأنه مكنة قانونية متاحة لدولة في ضوء الاطار المؤسساتي و التشريعي اللازمين على إجراء إستقصاء قضائي بخصوص حقيقة الجريمة المرتكبة التي تهدد الامن و السلم الدوليين بشرط تطبيق القواعد الموضوعية و الاجرائية بشكل شفاف. بغض النظر عن مكان وزمان إرتكاب الجريمة والجنسية للضحايا أو الجناة، فهذا المبدأ تسمح للقاضي الجنائي الداخلي لأي دولة كانت بمحاكمة جرائم معينة أمام محاكم أي دولة حتى لو كان المتهم أو الضحية أو الجريمة، لا يمد بصله بهذا البلد فكل دولة ملزمة حسب القانون الدولي بمحاكمة أو تسليم الأشخاص المشتبه فيهم بالجرائم الدولية والتي تشمل جرائم الإبادة الجماعية وجرائم التعذيب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وغيرها من الإنتهاكات الجسدية للقانون الدولي الإنساني وتتميز هذه الجرائم الخاضعة لهذا المبدأ بالطابع الإستثنائي والخطير بسبب بعدها ومداه العالميين، فلا يمكن لأحد أن ينكر ما لجريمة الإبادة أو جرائم التعذيب من آثار وخيمة على الإنسانية جمعاء.

فبدأ واجب المقاضاة تمنح محاكم الدول المصدقة على بعض الإتفاقيات الولاية في المقاضاة الجرائم الدولية التي تكيف على أنها تشكل إنتهاكاً خطيراً للقانون الدولي العرفي أو الاتفاقي وتمثل خطورة على القيم المشتركة للجماعة الدولية وتهدد السلم والأمن الدوليين

المطلب الثالث نطاق مبدأ واجب التحقيق والمقاضاة

مكّن مبدأ واجب التحقيق والمقاضاة النظم القضائية لجميع الدول من النهوض بمهمة النظر في الجرائم الدولية بالنيابة عن المجتمع الدولي، لتجاوز الثغرات القانونية في القانون الدولي لضمان تقديم المتهمين للعدالة والحيلولة دون هروبهم من المساءلة عما ارتكبوه من إنتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني. وينظم القواعد القانونية الدولية الجنائية ملاحقة هذه الجرائم المنظوية على العدوان على القيم البشرية الأساسية في العالم. ويتطلب تفعيل هذا المبدأ التجاوب التشريعي من الدول (خصوصاً في الشرق الأوسط) التي لا تزال بعيدة عن تطبيقه من خلال إدراج معاقبة الإنتهاكات الجسيمة في القانون الدولي الإنفاقي والعرفي للأظمة التشريعية الوطنية. لمكافحة هذه الإنتهاكات على مستوى القضاء الوطني. وسنلقي الضوء على واجب التجريم وواجب البحث وواجب جلب المتهمين أمام القضاء في الفقرات التالية باعتبارها تشكل الإطار العملي لهذا المبدأ.

أولاً: واجب التجريم

يمكن القول بان واجب التجريم هو قيام الدولة بوضع التشريعات الضرورية لتي تتضمن العقوبات الرادعة و المناسبة للاشخاص الذين ارتكبوا او امروا بارتكاب أية خروقات للقانون الدولي الانساني او القانون الدولي لحقوق الانسان مع الاخذ بنظر الاعتبار التناسب بين جسامة الخروقات المرتكبة و شدة العقوبة المقررة إزاءها. فواجب التجريم هو المدخل الاساسي لتحقيق واجب المقاضاة و هو المفترض الاساسي لتجسيده. و من المهم القول بان مقتضيات القانون ان يتجسد واجب التجريم تشريعياً بشكل يتحقق فيه اليقين القانوني ، حيث لا مرأى من القول بضرورة تحديد اركان و عناصر الافعال محل التجريم و تحقيق الوضوح فيه و تحديد العقوبات الجنائية بشكل دقيق .

و قد بذل المجتمع الدولي- ومازال- جهوداً كبيرة من أجل تجريم الأفعال المكونة للجرائم الدولية، وتمخضت هذه الجهود عن إبرام العديد من الإتفاقيات الدولية التي حددت الأفعال المكونة لهذه الجرائم ونصت على تجريمها. ويترب عن إبرام هذه الإتفاقيات والمصادقة عليها التزام الدول المتعاقدة بما تقتضيه العدالة الدولية بضرورة القيام بإتخاذ جميع التدابير والإجراءات التشريعية اللازمة للنص على هذه الأفعال ضمن قوانينها الداخلية لعل من نافاة القول أن المدخل الرئيسي في تحقيق وظيفة القضاء الوطني في ممارسة هذا الإلتزام القانوني المنبثق عن الإتفاقيات الدولية ضرورة تدخل المشرع الوطني بالتجريم وفق ضوابط التجريم السلم والإلتزام بالشرعية الجزائية. (عبو ، عاي 2001)

فالقضاء الوطني لا يتمكن من ملاحقة ومعاقبة مرتكبي الجرائم الدولية دون تشريع وطني صريح بهذه الجرائم. وتطبيقاً لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات على الدول الإلتزام بتجريم الأفعال المخطورة دولياً ضمن نظامها القانوني الجزائي، حيث أكدت العديد من الإتفاقيات الدولية التي تتصل بالقانون الدولي الإنساني ضرورة تجريم الدول الأطراف للأفعال التي تعد خرقاً لأحكامها في تشريعاتها الوطنية. ذلك أن تلك الإتفاقيات لا تقبل التطبيق المباشر اعتماداً على ما هو موجود من نصوص الإتفاقيات الدولية خاصة وأن إتفاقيات القانون الدولي الإنساني وإن حددت صور وأركان الجريمة الدولية وتعدد الإنتهاكات والمخالفات لهذا القانون إلا أن الدول لا تستطيع مقاضاة مرتكبيها ما لم تدرج تلك الجرائم في تشريعاتها الجنائية مع تحديد العقوبات المناسبة لكل فعل إجرامي.(الزبيدي، 2016) ومع ذلك فإن الممارسة التشريعية للدول أفرزت حقيقة مفادها أن الإلتزام بالتجريم لا يعني أن تكون الدولة قد ترجمت الإتفاقيات وبنودها التجريبية لأن

الشخصية لكل فرد من أفراد هذه الجماعات المستهدفة ناهيك عن حق المجموعات في الوجود. و يصح القول على هذا أن إستهداف الجماعة (جماعة بعينها) يعني إستهداف للمجتمع الدولي . و الاكيد ان الافراد الذين يتم إستهدافهم لا يتم إستهدافهم بسبب خلفيتهم الشخصية بل بسبب مرجعيتهم الدينية و العرقية و القومية و ان هذا يعني ان الجماعة هي المستهدفة و ليس الفرد فقط.

و يمكن ان نضيف على ذلك ان الاختصاص في المقاضاة عن هذه الجرائم يجب أن يُبنى على فكرة الاختصاص في المحاكمة للشعوب ، و ليس للدول من منطلق إن هذه الجرائم تخص جميع الشعوب ، و إن المحاسبة عنها تمثل مصلحة مشتركة لجميع الشعوب (Berster, Schiffbauer 2014). بالإضافة الى ذلك فإن الاستهداف القانوني للأشخاص المتهمين بارتكاب هذه الجرائم تمثل هدفاً نبيلاً للإنسانية و ليس هدفاً للمجتمع الدولي فحسب. و يجسد مقتضى من مقتضيات التضامن الدولي في المجال القانوني و القضائي . و تحقيق الاهداف الانسانية تقتضي التحلي بالمسؤولية بخصوص الفضائع المرتكبة في أي ركن من اركان المعمورة دون إقتضاء مصلحة شخصية او وطنية لدولة بعينها (Soler 2019) .

و من هذه الالاسس الفكرية المذكورة يتضح لنا بان الدولة التي تحصل على إقليمها جريمة من الجرائم الماسة بالقيم المشتركة لبني ابشر فإن عليها إلتزام أساسي في المقاضاة و التحقيق .في حين ان الدولة الثالثة (الدول الاخرى) لها واجب ثانوي في حال فشلت الدولة صاحبة الاختصاص الاصيل في القيام بهذه المهمة بشرط أن يتواجد المتهم على إقليمها .

و هذا الامر يترتب عليه جملة من النتائج و الحقائق القانونية منها :

- 1- ان فشل الدولة التي حصلت الجريمة على إقليمها في التحقيق و المقاضاة تجعلها عرضة للمسؤولية الدولية و خرقها لتنفيذ الإلتزامات الدولية ؛ بشرط ان يكون إمتناع الدولة و تقاعسها عن ذلك مرتبطاً بعدم الرغبة أو بدون عذر مبرر كان تتمتع دولة معينة عن تسليم المتهم لكي تتولى هي محاسبته .
- 2- يترتب على ما سبق ان المسؤولية في المقاضاة و التحقيق تتحول الى الدول الاخرى التي بإمكانها ممارسة الاختصاص القضائي ؛
- 3- و في حال تقاعس الاخيرة أو فشلها في القيام بذلك فإن ذلك يجرد الانسانية من جوهرها ، و حينها فان كل اللوم يقع على المجتمع الدولي و تفرغ القيم القانونية من محتواه. (Luban 2015).

و بناءً على ما تقدم فان قيام الدولة بالمقاضاة عن هذه الجرائم مرده الى تجسيد قاعدة الإقليمية للقانون الجنائي و تأكيد للسيادة القضائية للدول . و في حال فشل الدولة صاحبة الاختصاص في المقاضاة من منطلق المساس بالامن الانساني و الضرر القانوني ذات الطابع العالمي حيث تمثل هذه الدولة المجتمع الدولي بأكمله.

و إرتباطاً بنفس السياقات المذكورة فان هنالك عوامل مؤثرة أخرى تدفع الى تبني سياسات التجريم العالمية .فهناك من يذهب الى القول بان عدم تجريم هذه الافعال و عدم المقاضاة عنها يعادل حالة التهديد للامن و السلم العالميين من منطلق ان وضع المجتمع الدولي في خطر من خلال المساس بالقيم المشتركة لجميع بني البشر ، و إن هذا الخطر يستوجب رد فعل المجتمع الدولي و ذلك إما من خلال إنشاء محاكم جنائية من قبل مجلس الامن ، أو من خلال قيام الدول بإنتهاج الاختصاص الجنائي العالمي في المحاسبة (Hieramente, 2011) .

الدول قد تجرّي بعض المواءمات التشريعية آخذة بنظر الاعتبار خصوصياتها دون أن تمس هذا جوهر الإلتزامات المنبثقة من الإنفاقية.

ثانياً: واجب البحث

إن الإلتزام بالبحث هو الإلتزام الثاني المنبثق من مبدأ واجب التحقيق والمقاضاة. ويمكن أن يعرف بأنه البحث عن الأشخاص المزعوم ارتكابهم الجريمة الدولية سواء الذين ارتكبوها بالفعل أو الذين ساهموا فيها سواء بالبحث أو التحريض أو الأمر أو التخطيط أو الدعم والمؤازرة أو أي شكل آخر من أشكال المشاركة. (Desarina 2018). فعلى سبيل المثال، يعتقد بعض الفقهاء بأن هذا الإلتزام هو الأساس لواجب التحقيق والمقاضاة في الإنتهاكات الجسدية للقانون الدولي الإنساني وخاصة في حالات الموت العشوائي والقتل الجماعي (Schmit 2011)، بينما يرى آخرون أن مرد الأساس القانوني لهذا الإلتزام كامن في المادة الأولى المشتركة في إتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 والتي تنص على أنه "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الإنفاقية وتكفل إحترامها في جميع الأحوال" وإرتباطاً بما سبق فإنه من الممكن الإستنتاج بأن واجب البحث يشمل واجب دفع التعويض للضحايا، ولكن في واقع الأمر إن الممارسة الفعلية فيما يتعلق بهذا الأمر قد تكاد تكون معدومة. و يدعم الفقه الدولي والمحكم الدولي لحقوق الإنسان والهيئات القضائية بأن الدول الأطراف ملزمة بالدرجة الثانية بالتحقيق في إنتهاكات حقوق الإنسان وملاحقة الفاعلين قضائياً (Cohen Shany 2011) في هذا السياق أكدت إتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 مسؤولية الدول بالبحث وملاحقة الأشخاص الذين يقتربون أو يأمررون بإقتراف إحدى المخالفات الجسدية لأحكام هذه الإنفاقية ثم الإختيار بين تقديمهم للمحاكمة وفقاً لتشريعاتها الوطنية في حالة رفض التسليم أو في حال عدم وجود طلب التسليم أو أن تسلمهم إلى طرف آخر في الإنفاقية تكون له مصلحة في محاكمتهم، وتضع الإلتزاماً على الدول بتنظيم المحاكم الجزائية الوطنية في متابعة مرتكبي الجرائم الدولية متى وجد المتهم على إقليم الدولة. ومن أهم الإلتزامات التي تفرضها هذه الإنفاقيات و على الدول الأطراف أن تتحرى عن الأشخاص الذين يشبه في أنهم قاموا بإرتكاب مخالفات جسيمة (رمضان 2017) تمهيداً لإحالتهم على محاكم الدولة، أو تسليمهم إلى دولة أخرى وهذا ما يدل على أن واجب البحث يشمل على جسد الدولة في البحث عن مكان تواجد المتهمين.

ولا شك أن التحقيق في الإنتهاكات يؤدي بالتالي وظيفة وقائية مهمة للملاحقة الجنائية ومن الجوانب الأساسية لمفهوم العدالة الإنتقالية فخطوات الملاحقة تواصلت واستمرت منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية وتمثلت في محاكمة المنتصر المهزوم في محاكمات نورمبرغ وطوكيو وتم إستمرار التطور في صورة إتفاقيات جنيف الأربعة وأقبتها قرارات الأمم المتحدة ومنظمتها والإهتمام بحقوق الإنسان وتجسيدها في إتفاقيات وعهود ثم تشكيل محاكم خاصة كحكمة رواندا ويوغسلافيا السابقة وصولاً إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. فلا تقوم المتابعة الجزائية على وجود للدولة من عددها، بل تكون المصلحة المشتركة للجماعة الدولية في حماية البشرية من أبتع الجرائم هي المحفز لإلتخاذ إجراءات المقاضاة. (Dupuy 1999).

إن كل واجب في البحث عن المجرمين المفترضين ينبع منه بالضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين إحتجاز جميع المشتبه بهم لغرض إخضاعهم للعدالة. فالأحكام ذات الصلة وتعليق اللجنة الدولية للسلب الأحمر التي تؤكد أنه يجب على الدول الأطراف البحث عن المسؤولين واعتقالهم وملاحقتهم قضائياً، إلا أنه لا تقدم أية إرشادات أو توجيهات فيما يتعلق بشأن الإلتزام بالبحث أو بطبيعة التحقيق نفسه. حيث لم تتضمن الاتفاقيات اية آلية للرقابة تنظم من خلالها مراقبة سلوك الدول بخصوص القانون الدولي الإنساني

. (Schmit 2011) ولكن إستناداً إلى الإنفاقيات وتعليقات اللجنة الدولية، فإن الإلتزام بالبحث لا يندش إلتزاماً بإجراء تحقيق للكشف عن الإنتهاكات الجسدية للقانون الدولي الإنساني بارتكاب جرائم حرب أو سبب للإشتباه في حدوث إنتهاك (Desarsina 2018) واعترض الآخرون على الرأي القائل بأنه يجب التحقيق فقط في الإنتهاكات الجسدية مع الإبقاء على وجهة النظر الأوسع نطاقاً التي مفادها أنه يجب أيضاً التحقيق مع مرتكبي الإنتهاكات الأخرى للإنفاقيات في ظروف معينة ومحاكمتهم. وأسند للدول مهمة وضع حد للإفلات من العقاب بمتابعة المسؤولين عن ارتكاب هذا النوع من الجرائم وذلك بإتخاذ التدابير التشريعية والقضائية والإدارية اللازمة لتنفيذ الصكوك الدولية على الصعيد المحلي. ولتحقيق إلتزام البحث فإن تعاون كافة الأجهزة القضائية التابعة للدول يشكل عاملاً أساسياً لحد من إفلات المتهم من العقاب من خلال الإلتزام بالقيام بإجراءات البحث والتحري والتحقيق وتحديد هويتهم من أجل القبض على المتهم بإرتكاب جريمة دولية.

ويستلزم تفعيل القمع الجنائي الدولي للأفعال جمع الأدلة وذلك بالقيام بالبحث والتحري لتحديد الوقائع والأحداث ويكون من خلال جمع كل ما يوثق ذلك من الأدلة و شهادة الشهود والوثائق الرسمية والتقارير الدولية والقيام بدراسة وتحليل الأدلة والوقائع. و في حال القبض على المتهم بإحدى الجرائم محل البحث. فيجب قيام الادعاء العام بإعداد لأحة تتضمن ابرز التهم الموجهة اليه و يتولى قاضي تحقيق مختص بإجراءات التحقيق معه و يجب أن تجرى له إجراءات تحقيق و محاكمة تتوافر فيها جميع ضمانات المحاكمة المنصفة و جل معايير العدالة الجنائية الدولية و كل ذلك يحتاج إبتداءً الى مفترضات تشريعية تتضمن ضمانات موضوعية و إجرائية ذات صلة بإدراج هذه الجرائم محل التقاضي بغرض إعطائها التكييف القانوني السليم وتحديد الجرائم التي سوف يتابع المتهم بموجبها والأساس القانوني الذي يدعم ذلك.

ثالثاً: واجب التحقيق

أشارت المادة (12) من إتفاقيه مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام 1984 إلى هذا الإلتزام بقولها "تضمن كل دولة طرف قيام سلطاتها المختصة بإجراء تحقيق سريع ونزيه كلما وجدت أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن عملاً من أعمال التعذيب قد ارتكب في أي من الأقاليم الخاضعة لولايتها القضائية" يشكل دليل التقصي والتوثيق لجريمة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (بروتوكول إسطنبول)، أساساً جيداً لإجراء أي تحقيق في مزاعم التعذيب وسوء المعاملة. إذ يوفر هذا البروتوكول مجموعة من المبادئ التوجيهية لتوثيق إدعاءات التعذيب وسوء المعاملة والتحقيق فيها، وتقديم التقارير إلى هيئات التحقيق أو القضاء. ونصت المادة (1/14) من الإنفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري لعام 2006 على أنه "تعهد الدول الأطراف بأن تقدم كل منها للأخرى أكبر قدر ممكن من المساعدة القضائية في كل تحقيق أو إجراء جنائي يتصل بجريمة إختفاء قسري، بما في ذلك ما يتعلق بتقديم جميع عناصر الإثبات المتاحة لديها والتي تكون لازمة لأغراض الإجراء". وبالنظر إلى ندرة المؤشرات في إنفاقيات جنيف فيما يتعلق بهذا الإلتزام فإن البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 أكد على هذا الإلتزام بالإضافة إلى الإلتزام بالمحاكمة، فالمادة (87) من البروتوكول الإضافي الأول والذي يحمل عنوان "واجب القادة" والتي تكلف القادة العسكريين واجب المنع وعند الضرورة قمع الإنتهاكات وإبلاغ السلطات المختصة عن الإنتهاكات للإنفاقيات وهذا البروتوكول، مما يفرض عليهم واجب أيجابي للعمل في مواجهة الإنتهاكات المحتملة للقانون الإنساني ويعتبر مصدر آخر لواجب التحقيق. فوظيفة هذه المادة سد الفجوة بين التعهدات التي أبرمتها

الفرع الأول

أساس المبدأ في إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والعقاب عليها

تعد جريمة الإبادة الجماعية إحدى الجرائم الخطيرة التي تهدد المجتمع الدولي، والتي تمثل إعتداءً على مصلحة جوهرية يسعى إلى حمايتها القانون الدولي الجنائي. والهدف من التجريم هو المحافظة على التنوع البشري والثقافي وحماية الغنى الحضاري للبشرية من أي عدوان، الذي بات يمثل هدفاً للنظام القانوني الدولي الجنائي ويعود الفضل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في وضع مفهوم قانوني لهذه الجريمة.

وتتضمن هذه الإتفاقية مبادئ قانونية عامة تعترف بها جميع الدول، وتتميز هذه المبادئ بالطبيعة العالمية كونها تسعى إلى تحقيق مصلحة عامة مشتركة لحماية الأهداف المعلن عنها في هذه الإتفاقية فأحكام هذه الإتفاقية تسري على الجميع سواء كانوا أطراف أو غير أطراف لأنها تتطلب تعاون جميع الدول (الصاوي، 2012). بمعنى أن أحكام الإتفاقية تلزم الدول غير الأعضاء أيضاً أي أن الدول غير الأعضاء لها الحق في المناقضة عن هذه الجريمة حتى في حال عدم تصديقها على الإتفاقية بشرط الالتزام بمبادئ الشرعية الجزائية. وجدير بالقول أن هذه الإلتزامات المعاهداتية المنبثقة من الإتفاقية لإتزامات مطلقة ولا يمكن التنازل عنها وصيغت لكي تكون إجبارية وشمولية وغير قابل للإستغناء والتنازل (Fohr 2009)

وكرست المادة الأولى من هذه الإتفاقية الطبيعة الدولية لهذه الجريمة على أنها جرائم بمقتضى القانون الدولي سواء إرتكبت في زمن الحرب أو زمن السلم كما تطلبت هذه الإتفاقية إلتزاماً على الدول بإتخاذ التدابير اللازمة لمنع إرتكاب الجريمة ومعاينة مرتكبيها وقد جاء التأكيد على هذا في المادة الأولى التي نصت على أنه "تصادق الأطراف المتعاقدة على أن الإبادة الجماعية، سواء إرتكبت في أيام السلم أو أثناء الحرب، هي جريمة بمقتضى القانون الدولي، وتتعمد بمنعها والمعاقبة عليها". كما ورد النص على إلتزام الدول الأطراف في العقاب على جريمة الإبادة الجماعية في المادة الثانية. وتم التأكيد عليها في المادة الرابعة بقولها "يعاقب مرتكبو الإبادة الجماعية أو أي فعل من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة، سواء كانوا حكماً دستوريين أو موظفين عامين أو أفراداً". في حين ثبتت المادة الخامسة إلتزام الدول بالقيام بمقتضى هذه الإتفاقية قمع هذه الجرائم وإصدار التشريعات اللازمة لتجريم الأفعال المكونة لها بموجب قوانينها الداخلية مع فرض عقوبات تتناسب مع خطورة هذا الأفعال وهذا ما لم يحم به المشرع العراقي، مما يعد خرقاً لإلتزاماتها الدولية هذه الإتفاقية. فلم يصدر في العراق أي تشريع دائم ينص على تجريم الأفعال المشار إليها في إتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية التي صادق عليها العراق بتاريخ 1/20/1959. وعلى تجريم الأفعال المذكورة في إتفاقيات جنيف سنة 1949 والتي صادق عليها العراق بتاريخ 14/2/1956. ويمكن تدارك هذا النقص بصور قانون جديد مع مذكرة تفسيرية وعناصر للجرائم وأن يشير القانون إلى مصادفة العراق على إتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية وإتفاقيات جنيف الأربع.

وقد أكدت هذه الإتفاقية على مبدأ الإقليمية في المادة السادسة بقولها "يحكم الأشخاص المتهمون بإرتكاب الإبادة الجماعية أو أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة أمام محكمة مختصة من محاكم الدولة التي إرتكبت الفعل علي أرضها، أو أمام محكمة جزائية دولية تكون ذات إختصاص لزاء من يكون من الأطراف المتعاقدة قد إعترف بولايتها". وبهذا يتضح أنه بالرغم من نص الإتفاقية على الصفة الدولية للجريمة إلا أنها لم تقضي بالإختصاص العالمي في المتابعة، فهذه المادة حولت القضاء الوطني إمكانية فرض إختصاصه بمتابعة ومعاقبة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية بناء على الإختصاص الإقليمي. للدولة (الشواني). و يذهب البعض بناءً على ما تقدم بان الإتفاقية لا تلزم إلا الدولة التي إرتكبت فيها هذه الجريمة، فهذه الإتفاقية إستبعدت مبدأ الإختصاص العالمي في المتابعة الجزائية إذ أنها

أطراف النزاع وسلوك الأفراد. و يمكن القول بأن التحقيق في الإتهابات المزعومة جزء من تنفيذ واجب القائد في المنع والقمع.

و في نفس الاطار فقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم (147/60) حول المبادئ الأساسية والتوجيهية بشأن الحق في الإنصاف والجبر وتعويض ضحايا الإتهابات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والإتهابات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، بالقول بأنه في حالات الإتهابات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والإتهابات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني التي تشكل جرائم بموجب القانون الدولي، يقع على عاتق الدول واجب التحقيق فيها وواجب محاكمة الأشخاص الذين يزعم أنهم إرتكبوها في حال توافر أدلة كافية ضدهم و واجب فرض العقوبة بالجنة في حال إدانتهم كما ينبغي على الدول وفقاً للقانون الدولي، التعاون مع بعضها البعض ومساعدة الأجهزة القضائية الدولية المختصة في التحقيق والملاحقة القضائية لهذه الإتهابات. ويشمل الإلتزام باحترام وضمان إحترام وتنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على النحو المنصوص عليه في مجموعات القوانين ذات الصلة، في جملة أمور منها واجب التحقيق في الإتهابات بشكل فعال وبشكل شامل ونزيه وإتخاذ إجراءات، عند الإقتضاء، ضد المسؤولين المزعومين وفقاً للقانون المحلي والدولي (UN Doc Res 60147 (2005). فالطابع الحقيقي لإجراء التحقيق ينبغي أن يتماشى مع المبادئ العالمية الأربعة وهي الإستقلال والفعالية والسرعة والحياد (Cohen, Shivany, 2011).

و في حال التحقيق في إتهابات القانون الدولي الإنساني يجب تعديل المبادئ لتلائم مع الظروف والمعايير الخاصة بمجالات النزاع المسلح. فهناك حالات تجعل خصوصيات النزاع من المستحيل إجراء تحقيق جنائي فيها لذلك يجب أن يتم إجراء التحقيق بعناية وفي الوقت المناسب لإستيفاء شرط المعقولية كما ينبغي أن يكون التحقيق الذي يجريه القادة العسكريون يتوافق ويكمل عمل السلطات القضائية في الدولة وأن تشرف الدولة على كيفية قيام القادة بهذه الواجبات لأن الطرف المتعاقد لا يزال يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنفيذ هذه الإلتزامات على الرغم من أن البروتوكول الإضافي الأول يستند إلى واجب التحقيق، إلا أنه لا يوضح طبيعة التحقيق ومتطلباته في مزام إتهابات القانون الدولي الإنساني ولا يقدم تعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر أي إرشادات إضافية حول هذه المسألة وقد أشارت المادة (161) من دراسة اللجنة الدولية حول القانون الدولي الإنساني العرفي (2005)، على الدول أن تبذل ما بوسعها من جهود لتتعاون مع بعضها من أجل تسهيل التحقيق والمحاكمة للمشتبه بهم دون تمييز بين جرائم الحرب المرتكبة في النزاعات المسلحة الدولية وتشمل أشكال التعاون المشار إليها في مختلف القرارات التحقيق وتبادل الوثائق والتوقيف والمحاكمة والتسليم.

المبحث الثاني

الأساس القانوني والعرفي لمبدأ واجب المقاضاة

وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين تناول في المطلب الأول الأساس المعاهداتي لمبدأ واجب المقاضاة، وسنخصص المطلب الثاني للحديث عن الأساس العرفي الدولي لمبدأ واجب المقاضاة.

المطلب الأول

الاساس المعاهداتي لمبدأ واجب المقاضاة

و سيتم تقسيم هذا المطلب الى الفروع الآتية على التوالي كالآتي:

تركزت معاقبة مرتكبي هذه الجرائم إلى محاكم الدولة التي ارتكبت الجريمة على إقليمها أو محكمة جنائية دولية تنشأ لها بالنسبة للإطراف الذين أقروا بإختصاصها وعلى الرغم من عدم وجود نص محدد في هذه الإتفاقية فإنه لا يجوز لأي دولة أن تحيل كل من يتهم بالإبادة الجماعية إلى العدالة بموجب الإختصاص القضائي العالمي.

و من جانبنا لا يمكننا قبول هذا الرأي، لأن هذه المعاهدة، محل الدراسة، لها أساس إلزامي عرفي فهي معاهدة شارعة ولها خاصية عالمية، وتمت المصادقة عليها على نطاق واسع وهي تشكل تعبيراً عن ممارسات العديد من الدول. ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى قرار المحكمة العدل الدولية وهي قضية North sea contintended shelf حيث جاء أنه من خلال النظر في عدد الأعضاء الموقعين على إتفاقية وبنية الإتفاقية وممارسات الدول الأعضاء في الإتفاقية يمكن الإستنتاج بأن هذه المعاهدة تفرض الإلتزامات ليست على الدول الأعضاء فحسب، بل حتى على الدول غير الأعضاء. وهذا يعني أن هذه المعاهدة تصنف ضمن العدد غير القليل من المعاهدات التي تتعاطى مع واجب المقاضاة عن هذه الجرائم وكلها أمارات على وجود عرف دولي بهذا الصدد. وتكمن العلة في طبيعة المصلحة المعتدى عليها إذ أنه يكفي أن تكون الجريمة من الجرائم الدولية لإسناد الإختصاص القضائي العالمي من أجل المتابعة الجزائية بمقتضى القانون الدولي العرفي بحجة أن المادة السادسة قررت الحد الأدنى الملزم فيما يتعلق بأساس الإختصاص وتركت المجال مفتوحاً بالنسبة للدول لأن تؤسس إختصاصاً بشأن هذه الجريمة على مبدأ العالمية طبقاً لقواعد القانون الدولي العرفي بمعنى أن العرف الدولي يقضي بإمكانية الدول الإختصاص العالمي لقمع جريمة الإبادة. (Weymbergh.1999) و إنسياقاً وراء هذه الفكرة فإنه يمكن القول بأن الحكم القائم من المادة السادسة من الإتفاقية التي تركز على الإلتزام الدولة التي حصلت الجريمة على إقليمها في المقاضاة ، فإنه لا يوجد في هذه الاتفاقية - التي صادقت عليها العراق- ما يمنع من أية دولة من جلب أي متهم يحمل جنسيتها (الإختصاص الشخصي الإيجابي) إذا كان متهاً بإرتكاب جريمة خارج إقليمها. اضم إلى ذلك أنه لا يوجد ما يمنع في هذه الاتفاقية الدول المصادقة على المقاضاة عن هذه الجريمة طالما أرتكبت ضد رعاياها . فالأكيد -كما هو جلي- إن الأولوية في المقاضاة عن جريمة الإبادة الجماعية تكون للقضاء الوطني إلا أنه في حال عدم تحقق ذلك فإن الدول الاعضاء يستوجب عليها معاونة القضاء الدولي في ذلك . و من مظاهر ذلك القبض على المتهمين المتواجدين على إقليمها حتى في حال ثبوت إرتكاب الفعل خارج إقليمها. وهذا يعني أن الدول التي لا تقوم بإجراءات المقاضاة في هذه الحالة يمكن اعتبارها دول قد فشلت في تنفيذ إلتزاماتها حينها يترتب إلتزام آخر على عاتقها و يتمثل بالتسليم (ICJ judgment (2007).

الفرع الثاني

أساس المبدأ في إتفاقيات جنيف

تشكل إتفاقيات جنيف الأربعة. لعام 1949 من أهم الأسس التي يقوم عليها القانون الدولي الإنساني بوصفه عالمية النطاق وتتميز بطبيعة ملزمة، وتعتبر أساساً قانونياً ومربراً لمباشرة إجراءات التقاضي ضد المتهمين بإرتكاب جريمة من هذه الجرائم وتفرض هذه الإتفاقيات الإلتزاماً على الأطراف المتعاقدة، بأن تتخذ الإجراءات التشريعية والقضائية الفعالة بفرض عقوبات جزائية على الأشخاص الذين يقتربون أو يأمرن بإرتكابها جرائم حرب أو ما يسمى بالإتتهكات الجسدية الواردة في هذه الإتفاقيات. حيث تلتزم دول الأطراف وفقاً لأحكام ذات الصلة في كل إتفاقية من إتفاقيات جنيف الأربعة حيث تنص المواد (49 / 50 / 129 / 146) من إتفاقيات جنيف الأربع على التوالي والتي تتطابق في نصها كالآتي: " **تعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي**

متعاقد فيما يتعلق بالمخالفات الجسدية المشار إليها في المادة (147). فكل دولة من حقها أن تتحكم مرتكبي الجرائم الدولية أياً كان مكان ارتكابها، ولو لم يكن المجرم من رعاياها ولم يقع الجريمة على إقليم دولة أخرى (رمضان 2003) كما أعلنت إتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولين الإضافيين مبدأ عاماً مشتركاً بين هذه النصوص هو "مبدأ المعاملة الإنسانية" تتمتع بموجبه الأطراف المتنازعة بإرتكاب المعاملات اللاإنسانية فهذا المبدأ هو الذي يضيء على هذه الأفعال صفة الجرائم ذات الطبيعة العالمية. وتم تدعيم هذا المبدأ بنصوص تجرى صريحة. إلا أن النقص القانوني الملحوظ في منظومة إتفاقيات جنيف يكمن في عدم وجود نصوص قانونية مكتوبة تلزم الدول بإتخاذ واجب المقاضاة عن الجرائم المرتكبة في النزاعات المسلحة الداخلية إلا أنه يمكن القول أن هذا الواجب خاضع للعرف الدولي بمقتضى المادة الثالثة المشتركة .

الفرع الثالث

أساس المبدأ في إتفاقية مناهضة التعذيب

إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الإتفاقية وعرضت للتوقيع والتصديق والإيضام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (39/46) المؤرخ في 10 كانون الأول / 1984 في نيويورك ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 6 حزيران / 1987. فمن الأنظمة القانونية التي تقتضي بموجبها الدول على إتخاذ الإجراءات اللازمة التشريعية بصددها، لأن أفعال التعذيب تشكل خرقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وجرائم الحرب في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية (المواد 50 / 51 / 130 / 147) من إتفاقيات جنيف الأولى والثانية والثالثة والرابعة على التوالي والمادة (3 / 1 / 4) المشتركة بينهم والمادة (75 / 2 / أ / ثانياً) من البروتوكول الإضافي الأول والمادة (4 / 2 / أ) من البروتوكول الإضافي الثاني، كما تحظر هذه الإتفاقية جريمة التعذيب في المادة (12) من إتفاقية جنيف الأولى والثانية والمادة (17) و(87) من الإتفاقية الثالثة والمادة (32) من الإتفاقية الرابعة).

كما أن أفعال التعذيب قد تصل إلى مصاف الإبادة الجماعية إرتباطاً بالحق أذى أو ضرر جسدي أو عقلي جسم، ناهيك عن أن التعذيب قد يعد صورة من صور الجرائم ضد الإنسانية في حال توافر خصائص الجرائم ضد الإنسانية وقد تعد جريمة حرب في حال توافر خصائص ومقتضيات جرائم الحرب كما أسلفنا.

والجدير بالقول انه عند إضمام أية دولة إلى إتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المشار إليها ، و تكون بذلك قد وافقت على وضع حد للإفلات من العقاب عن طريق تجريم التعذيب والتحقيق في إدعاءات التعذيب وملاحقتها، ويكون ذلك بالقيام بالإلتزامات من حيث الأطر التشريعية وذلك بتعديل القوانين القائمة أو صياغة قوانين جديدة. وربت المادة (2) من هذه الإتفاقية الإلتزاماً على الدول الأطراف بإتخاذ كافة التدابير التشريعية والإدارية والقضائية الفعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لإختصاصها القضائي. وجعل هذه الأفعال جرائم بموجب قوانينها الداخلية واجبة العقاب بعقوبات مناسبة مع خطورة الفعل المرتكب (المادة الرابعة من الاتفاقية). مع إعمال إخصاصها القضائي لمتابعة ومحكمة مرتكبي هذه الأفعال في حالة عدم تسليمهم وذلك في المادتين الخامسة والسابعة من هذه الإتفاقية. وينطبق الأمر ذاته على قيام أي شخص بأية محاولة لممارسة التعذيب وعلى قيامه بأي عمل يشكل تواطؤ ومشاركة في التعذيب كما تنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة على ضرورة التناسب بين الجريمة المرتكبة والعقوبة وأن على الدول أن تأخذ بنظر الإعتبار عند وضع العقوبات جسامته الجريمة المرتكبة وخطورتها. إلا أن أقصى ما يطلبه إتفاقية مناهضة التعذيب قيام السلطات الوطنية بتهيئة

الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية النافذ عام 2002 والذي يختص في النظر في جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم العدوان وجرائم الإبادة الجماعية. إن إصدار مثل هذه التشريعات الوطنية يمكن العراق من أن ينظم إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لمقاضاة مرتكبي الجرائم في بعض الدول التي تخفي مجموعة من مرتكبي الجرائم الدولية .

حددت إتفاقيات جنيف الأربعة الأفعال الإجرامية الأكثر خطورة التي يستوجب تجريمها ضمن التشريعات الجزائية الوطنية، بينما يترك للدولة سلطة وضع العقوبات المناسبة لكل فعل إجرامي. وقد أكد القانون الدولي الإنساني من خلال المادة الأولى المشتركة من إتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، التي تشكل أساس قواعد القانون الدولي الإنساني، على وجوب التعاون من الدول الأطراف أو غير أطراف في نزاع ما في المجتمع الدولي والإلتزام بالنصوص الواردة فيها، وأن تكفل إحترامها بكل الظروف بإضمام الدول إلى معاهدات جنيف وغيرها من معاهدات القانون الدولي الإنساني ذات الصلة قد تعهدت بضمان إحترام هذه المعاهدات. والمشاركة بدور مؤثر في كفالة الإمتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني وإصدار التشريعات الوطنية اللازمة لوضع إتفاقيات القانون الدولي الإنساني موضع التطبيق الفعلي داخل كل الدول والتعهد بإحترامها والعمل على ضمان هذا الإحترام في جميع الأحوال والتصدي لما يقع من إنتهاكات لهذا القانون وببشأ هذا الإلتزام من مبدأ حسن النية في تنفيذ كافة الإلتزامات التي يقضي بها القانون الإتفاقي والعرفي وكذلك الأحكام الخاصة المحددة في إتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977 تشير المادة الأولى من البروتوكول الأول الإضافي لعام 1977 إلى نفس المعنى. كما تنص المادة (1 / 80) من البروتوكول الإضافي على أنه "تتخذ الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع دون إبقاء كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ لإلتزاماتها بمقتضى الإتفاقيات وهذا الملحق البروتوكول وتؤكد الفترة الثانية من هذه المادة على إصدار الأوامر والتعليقات بما يتأمين إحترام الإتفاقيات وهذا الملحق.

ويتضمن الإلتزام الوارد في هذه المادة على إتخاذ جميع التدابير التي يقضي بها هذا القانون و الإلتزام بالتصرف في جميع الأحوال وفقاً لمبادئ وقواعد هذا القانون وهذه الإلتزامات تقع على عاتق الدول في وقت السلم والحرب. إذ يتحتم على الدول نشر أحكام هذا القانون وإدراجها في الأنظمة القانونية الوطنية. كما يتوجب على الدول كافة سواء كانت مشتركة أم غير مشتركة في نزاع ما أن تتخذ جميع التدابير الممكنة التي تكفل إحترام قواعد هذا القانون من قبل الجميع وخصوصاً من قبل أطراف النزاع وذلك لأهمية المصالح والقيم التي تستهدف حمايتها باعتبارها من القواعد الأمرة التي تسري في مواجهة جميع أعضاء المجتمع الدولي في جميع الأحوال. وتنطوي صفة القواعد الأمرة المتعلقة بطبيعة الجرائم الدولية على إلتزام قانوني لمواجهة جميع الدول بمتابعة ومحكمة المشتبه فيه حيث أن لكل دولة مصلحة قانونية في ضمان إحترام هذه القواعد بطريقة تسمح لها بقمع أي إنتهاك لها. كما أكد البروتوكول الإضافي الأول الملحق بإتفاقيات جنيف الأربع لعام 1977 على الدول الأطراف أن تلتزم بأوسع مجال ممكن من التعاون فيما بينها وبالأخص في مجال القضايا الجنائية التي تتخذ بشأن الإنتهاكات الجسدية لأحكام إتفاقيات جنيف وأحكام البروتوكول الأول، وتعاونها فيما بينها لتسليم المجرمين عندما تسمح الظروف بذلك فيقع على عاتق الدولة محل وجود المتهم إلتزام بتسليمه إلى الدولة الطالبة مع التقيد بالحقوق والإلتزامات التي أقرتها الإتفاقيات الأربع والمادة (1/85) من هذا البروتوكول مع مراعاة طلب الدولة التي وقعت الخالفة لأحكام البروتوكول على أراضيها.

وقد حظرت إتفاقيات جنيف على الدول الأطراف التنصل من إلتزاماتها الدولية التي رتبها الإتفاقيات، فقد نصت المادة (148) من إتفاقية جنيف الرابعة "لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يتحلل أو يحل طرفاً متعاقداً آخر من المسؤوليات التي تقع عليه أو يحل طرف

الدولة هذه فشلت في منع أو التحقيق أو المحاسبة عنها، فإن الدولة في هذه الحالة تتحمل المسؤولية وأن الهيئة أكدت أن سكوت الدولة أو إجماعها بإتخاذ الإجراءات بحق هؤلاء الأشخاص أو الجماعات يعد نطقاً من أنماط التشجيع أو السماح وفق ظروف الواقع وأن هذه الحالة تكون بمثابة حصانة ممنوحة من الدولة الى الأفراد والجماعات بأن تقوم بالجرمة. (UN Di c CAT..2008).

الفرع الرابع

أساس المبدأ في إتفاقية مناهضة الإختفاء القسري

صدرت الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري و إعمدت وفتححت للتوقيع والتصديق والإضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 177/61 المؤرخة في 20 كانون الأول 2006، وصادق العراق على هذه الإتفاقية بموجب قانون رقم (17) لسنة 2010 المنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد 4158 في 2010/1/12 والعراق تسلسل رقم (20) من بين الدول العالم التي صادقت على هذه الإتفاقية وبمصادقة العراق نفذت هذه الإتفاقية في العالم بعد ثلاثون يوماً من تاريخ مصادقته وهذا بموجب المادة (1/39) من هذه الإتفاقية، أن تقام وانتشار هذه الجريمة في مختلف أنحاء العالم وممارستها من قبل العديد من الأنظمة دفع بالجمعية الدولية إلى تجريمها بالنظر لما تشكله هذه الأفعال من إهانة للكرامة الإنسانية للفرد وتقييد لحرية وحرمانه من حقوقه المقررة وفقاً للقوانين وما تشكله من إنتهاكات للمواثيق والإعلانات والإتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ومنها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة بمجالات حقوق الإنسان والقانون الإنساني والقانون الجنائي الدولي وتضامنت الجهود الدولية في تقنين الأفعال المكونة لهذه الجريمة ومنعها وتجريمها ومن ثم المعاقبة عليها وملاحقة مرتكبيها (فضيل، 2012).

ومع ذلك لم يجرم هذه الجريمة في التشريعات الجنائية العراقية وبالتالي لم يفرض العقاب عليه، لأن الإضمام لا يضمن دخول الإتفاقية حيز النفاذ، ما لم يعقبه إعتاد تشريع وطني يجرم هذه الجريمة ويفرض عقوبة مناسبة عليه فالتشريعات الجنائية العراقية لم توفر الحماية القانونية لهذه الجريمة ولم يعط أي قيمة قانونية لهذا الإتفاقية ليجعلها تصل إلى مرحلة الإلزام رغم أن الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 تتضمن منع هذا الفعل بصورة غير مباشرة، كمنع القبض على الأشخاص إلا في الأحوال التي يجيزها القانون. ويجب القول بأن أول وثيقة دولية تتعلق مباشرة بجريمة الإختفاء القسري هي إعلان حماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري. فقد أشار هذا الإعلان إلى الجريمة وحدد جوانبها وكيفية محاسبة المسؤولين عنها. وقد ورد في هذا الإعلان أن الأفعال المكونة للجريمة الإختفاء القسري من شأنها أن تكون جريمة ضد الإنسانية يعاقب عليها حسب قوانين كل دولة و أوجب الدول على القيام بإتخاذ إجراءات عديدة لضمان عدم إرتكاب هذه الأفعال والمعاقبة عليها. ويحث هذا الإعلان الدول بإتخاذ كافة التدابير التشريعية والإدارية والقضائية للتصدي لهذه الجريمة ويؤكد على ضمان إعتبار الإختفاء القسري جريمة من قبيل الجرائم ضد الإنسانية.

وتقضي إنزال العقوبات تتناسب مع جسامة الجريمة، كما أكد على عدم جواز التذرع بأي ظرف من الظروف الإستثنائية أو بأي أمر أو تعليمات صادرة من أي سلطة عامة كذريعة لتبرير إعمال الإختفاء القسري إلا أن هذا الإعلان لم يعرف جريمة الإختفاء القسري، إذا إكتفت ديباجته بوصف عام لها. والتي تعد تنويجاً للقوانين الدولية المعنية بمجالات الإختفاء القسري لتمثل تطوراً قانونياً مهماً في تأصيل عملية تجريم الإختفاء القسري كجريمة وإخلال فاضح بحقوق الإنسان. وتهدف إلى منع حالات الإختفاء القسري وكشف

قضايا التعذيب دون أن تفرض على الدول المعاقبة كما كانت تقتضيه إتفاقية مناهضة الإبادة الجماعية. بمعنى أن إلتزام الدولة بالمقاضاة عن التعذيب هو إلتزام جامد وليس تحقيق غاية تمثل بعقاب المتهم. وبالنسبة للمادة الخامسة من هذه الإتفاقية نجد أن الفقرة الأولى منها جاءت بعدة معايير حيث نصت الفقرة الأولى منها على مبدأ الإقليمية ومبدأ الشخصية الإيجابية والسلبية. وتحدد هذه الإتفاقية في المادة (2/5) منه أن الدولة يمكنها تأسيس مبدأ الإختصاص القضائي العالمي بالنسبة لجريمة التعذيب عندما يكون مرتكب الجريمة المزعوم موجوداً في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية بصرف النظر عن مكان إرتكابها.

كما تؤكد الفقرة الأولى من نفس المادة أعلاه على إتخاذ كل دولة طرف في المعاهدة ما يلزم من الإجراءات المناسبة لإقامة إختصاصها في الجرائم المشار إليها في الحالات التي يكون المشتبه فيه موجوداً في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية أو في حالة عندما يكون الضحية أو الجاني عليه أحد رعايا الدولة. إن الدولة التي يتواجد فيها المتهم بالتعذيب على أراضيها ستحرر من مسؤولية مقاضاته في حال إقتناعه بضرورة تسليمه الى الدولة التي طلبت تسليمه إليها، وهذا يؤكد تثبت حقيقة مفادها أن المقاضاة حسب الإتفاقية هو واجب، في حين ان التسليم هو خيار إختياري، فالدولة طالبة التسليم ليست لها الحق في الاصرار على طلبها لإلتزام الدولة المطلوب منها التسليم بواجب المقاضاة.

ويبدو أن هذه الإتفاقية كرس مبدأ الإلزام المشروط لتنفيذ مبدأ التسليم أو المحاكمة. يهدف هذه الإتفاقية هو إستحداث مبدأ التسليم أو المحاكمة " أي أن كل الدول تتولى معاقبة الشخص إذا إكتشف على إقليمها المتهم بإرتكاب عمل من أعمال التعذيب أو الممارسات المشابهة بمحاكمة أو متابعة في حال عدم تسليمه إلى إحدى الدول التي لها إختصاص قائم على هذا المبدأ متوقف على شرط عدم تسليم المتهم تنفيذاً لقاعدة التسليم أو المحاكمة. فهذه الإتفاقية لا تتمتع بالتطبيق المباشر لقواعد القانون الدولي ويفرض إلتزام على الدولة التي يتواجد على إقليمها المتهم إلى اللجوء إلى العدالة لمحاكمته ومعاقبته. أقرت المادة (1/7) من هذه الإتفاقية مبدأ الإختصاص القضائي العالمي، ومنحت الإختصاص للجهات القضائية الوطنية التي يوجد بها شخص يدعي إرتكابه لجريمة التعذيب وذلك بقصد متابعته أو تسليمه. فالدولة التي يتواجد على إقليمها المتهم إما أن يقدم بمتابعة ومحاكمة المتهم ومعاقبته بواسطة المحاكم الوطنية بناءً على طلب أو إلتباس دولة أخرى أو أن تقوم تسليم هذا المتهم إلى تلك الدولة لمحاكمته. لضمان عدم إفلاته من العقاب. بمعنى أن الدولة التي لها الولاية في محاسبة جريمة التعذيب ولا يقوم بتسليمه إلى الجهة طالبة فإن عليها أن تقوم بإجراءات المقاضاة. ويجب القول أن المقاضاة أو التسليم لا تتمتع بنفس الوزن أو القوة لأن التسليم خيار حسب الإتفاقية إلا أن المقاضاة واجب وأن الإغفال عن إتباع أسلوب المقاضاة عن جرائم التعذيب يجعل الدولة في إطار من الإخلال بقواعد المسؤولية (ICJ questions relating to the obligation to prosecute or extradite (Belgium v. Senegal) Judgment, 20 July, 2012, ICJ Rep 2012)

وفيما يتعلق بالإلتزام بالتحقيق فإن المادة (12) من هذه الإتفاقية أشارت إلى القيام بإجراء التحقيق بصورة سريعة ونزيهة عند وجود أسباب معقولة تدعو إلى الإعتقاد بوقوع عمل من أعمال التعذيب داخل الإقليم الخاضع للولاية القضائية للدولة على عكس إتفاقية الإبادة الجماعية التي لا تحتوي على أحكام محددة بشأن التحقيق.

رغم أن إتفاقية مناهضة التعذيب لا يشمل أفعالاً ترتكب من قبل الأفراد بصفتهم الفردية ودون إرتباطهم بالدولة أو مؤسساتها إلا أن هيئة مكافحة التعذيب المشرفة على تنفيذ الإتفاقية أكدت على أنه في حال ثبت أن مؤسسات الدولة أو التي تعمل وفق ضوابط الشرعية والقانونية، تعلم أو كانت لها من الأسباب التي تجعلها تعلم بأن أفعال تعذيب والمعاملة اللاإنسانية تمارس من قبل جماعات أو أفراد لا تخضع للدولة وأن مؤسسات

أعطت للضحايا الحق في الحصول على تعويض المتضررين برد الحقوق وإعادة التأهيل و الرضوية وضمان عدم تكرار الإتهام.

و قد يجادل البعض بالقول ان المشرع العراقي قد جرم أفعال الاختفاء القسري في المادة 322 من قانون العقوبات و المواد التي تبعاها . حيث تنص المادة المذكورة (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو الحبس كل موظف أو مكلف بخدمة عامة قبض على شخص أو حبسه أو حجزه في غير الاحوال التي ينص عليها القانون) .

و لا يمكن الذهاب مع هذا التصور لاسباب قانونية تكميلية ، حيث ان جريمة الاختفاء القسري -كجريمة ضد الانسانية- تتسم بسات تكميلية مختلفة عن الجريمة الواردة في قانون العقوبات . فالاختفاء القسري يجب لتحقيقه ارتكابه في إطار خطة واسعة و منظمة من قبل الدولة أو المجموعات المرتبطة بها أو الجماعات الاجرامية الاخرى و تكون ضد سكان مدنيين . أضف الى ذلك ان افعال القبض و الحبس و الحجز المكونة لجريمة الاختفاء القسري تقوم بها عادة الدولة أ بتشجيع منها أو غرض النظر منها ، أو ترتكبا المنظمات السياسية ، مع ضرورة توفر شروط أخرى تتمثل بعدم الاعتراف بمصيرهم أو الكشف عن مصيرهم .

على هذا فاننا نتطرق الى واجب المقاضاة عن جريمة ضد الانسانية و ليس جريمة عادية تختص بها القضاء الوطني ، لان القول بالتطابق التكميلي بين القبض و بين الاختفاء القسري قول يجافي الحقيقة و ينافي أسس التكييف. ناهيك عن إستصغار و تحجيم الاثار القانونية المترتبة على الجريمة . فعلى سبيل المثال القول بتغطية قانون العقوبات و تحديداً المادة 322 للاختفاء القسري يعني ان جرائم الافعال مثلاً يمكن تكييفها حسب قانون العقوبات العراقي . و من جل ما تقدم يتضح - دون أدنى شك ان هناك قصور تشريعي في هذا المجال لا يمكن أن قانون العقوبات العراقي النافذ .

و قد جاء بعض القرارات الصادرة من المحاكم الدولية إن واجب المقاضاة ينبثق من طبيعة الجريمة ذاتها -كما اسلفنا- و انه بالامكان عدها جريمة ضد الانسانية و إن الدولة تكون قد خرقت التزامها في المقاضاة طالما أن مصير الاشخاص الذين تعرضوا للاختفاء القسري ما زال مجهولاً ، بل نه في حال ثبوت وفاتهم فإن ذلك يجبر الدولة من المسؤولية في التحقيق و المقاضاة (ECTHR Decision Palicv. Bosnia , 2011) و المقصود بالتحري من المسؤولية انها تفقد الحق في المقاضاة و تتحول المسؤولية الى دولة أخرى . فوفاة الضحايا تعني تحول مسؤولية المقاضاة الى دولة أخرى .

بالتوافق مع المادة (1/13) من إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، تتضمن المادة (12) من الإتفاقية التزاماً على دول الأطراف بكفالة حق أي شخص سواء كان فرداً عادياً أو شخصاً معنوياً كالمنظمات غير الحكومية في إبلاغ السلطات المختصة بأي فعل يمكن أن يشكل جريمة إختفاء قسري، كما تلزم المادة السلطات المختصة بالنظر في الإدعاء بشكل سريع ونزيه، وعند الإقتضاء إجراء تحقيق دون تأخير (تقرير منظمة العفو الدولية ، 2012) . فيقع على عاتق الدولة الطرف التي يكتشف وجود شخص يشتبه في أنه ارتكب جريمة إختفاء قسري على إقليم خاضع لولايتها مسؤولية أو الإلتزام بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإحالة القضية إلى سلطاتها المختصة لمباشرة الدعوى الجنائية ومحاكمته وذلك بعد التأكد من دقة المعلومات والظروف التي تستوجب إتخاذ هذه الإجراءات إذا لم يتم تسليمه إلى محكمة جنائية دولية أو مباشرة إجراءات تسليمه إلى دولة أخرى طبقاً للإلتزامات الدولية. وتجدر مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي أساسها في هذه الإتفاقية من خلال الإلتزام بإتخاذ التدابير اللازمة لإقرار هذا الاختصاص على جريمة الإختفاء القسري بموجب المادة (2/9) منها والتي تنص على أنه " تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لإقرار اختصاصها بالبث في جريمة إختفاء قسري عندما يكون مرتكب الجريمة المفترض متواجداً في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية، ما لم تسلمه هذه الدولة أو تحله

النقاب عن الحقيقة في حالة وقوعها ومعاقبة مرتكبيها وتقديم التعويضات للضحايا أو لعائلاتهم. فهذه الإتفاقية صك حديث.

تتضمن منظومة واسعة من الإلتزامات الجنائية وتنشأ عن الإلتزام بهذه الإتفاقية واجب الدول الأطراف بإتخاذ مجموعة من التدابير لحماية الأشخاص المتواجدين في إقليم خاضع لولايتها من الإختفاء القسري، تنبثق هذه الإلتزامات في المادة الرابعة منه والتي تنص على أنه "تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لكي يشكل الإختفاء القسري جريمة في قانونها الجنائي" فهذه المادة تلزم الدول الأطراف بالنص على جريمة الإختفاء القسري كجريمة منفصلة مستقلة وإتخاذ التدابير اللازمة لإدراجها في قانونها الجنائي وذلك بإصدار تشريع خاص لوضع أحكام الإتفاقية موضع التنفيذ في القانون الداخلي. وقد عرفت المادة الثانية من هذه الإتفاقية مفهوم الإختفاء القسري بأنه أحد الأفعال المكونة من الإختفاء القسري أو الإعتقال أو الإحتجاز أو الإختطاف أو أي شكل من أشكال حرمان من الحرية يتم على أيدي أي فرع من فروع الحكومة أو مستوياتها أو من جانب أفراد عاديين يزعم أنهم يعملون موظفي بإسم الحكومة أو مجموعات منظمة يتصرفون بإذن أو دعم من الحكومة أو موافقتها، فتقوم هذه القوى بإخفاء مكان ذلك الشخص وبعقبه رفض الإعتراض بجرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده مما يجر هذا الشخص من حماية القانون.

يتبين من هذا التعريف أن الإختفاء القسري هو من أعمال الدولة أو المجموعات التابعة لها أو جهات اخرى من غير الدولة و لكن لها سلطة فعلية على الارض ويقوم على أساس الحجز أو الإعتقال غير القانوني الذي يؤدي إلى إختفاء المحتجز دون أن يتمكن الناس من معرفة مصيره، مما يجعله خارج نطاق الحماية الذي يوفرها القانون ويمكن تعريف جريمة الإختفاء القسري بأنه "الإحتجاز أو الإختطاف، أو أي عمل يجرم الإنسان من حريته، على يد جهة تابعة لسلطة ما أو أشخاص يتصرفون بدعماً أو إذنها، ولا تعترف تلك الجهة بجرمان المختفي أو المختطف من حريته، بل تنكر معرفة مصيره ومكان وجوده . (محمد 2019). و قد عدت المادة الخامسة ممارسة الإختفاء القسري جريمة ضد الإنسانية تخضع للعقوبات التي ينص عليها القانون الدولي. ويجب القول بأن الإختفاء القسري قد يكون جريمة ضد الإنسانية إذا توافرت فيها خصائص الجرائم ضد الإنسانية. كما تنبثق الواجبات المتعلقة بالتحقيق في المادة الثالثة التي تنص على أنه "تتخذ كل دولة طرف التدابير الملائمة للتحقيق في التصرفات المحددة في المادة الثانية التي يقوم بها الشخص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون دون إذن أو دعم أو موافقة من الدولة، ولتقديم المسؤولين إلى المحاكمة". أكدت المادة المذكورة على أن الدولة يجب عليها القيام بالتجريم والتحقيق والتقاضى في جميع أفعال الإختفاء القسري الواردة في المادة الثانية، بصرف النظر عن ارتكابها من قبل وكلاء الحكومة أو أشخاص آخرين لا يمتون بصلة للحكومة بهدف تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. كما أشارت المادة (1/7) من الإتفاقية إلى قيام كل دولة طرف في الإتفاقية بفرض عقوبات ملائمة على هذه الجريمة تأخذ في الإعتبار شدة جسامة هذه الجريمة، وكذلك حمل الإتفاقية المسؤولية الجنائية لكل من يرتكب هذه الجريمة أو يوصي بارتكابها أو يحاول ارتكابها أو يكون متواطئاً أو يشترك في ارتكابها وذلك بإتخاذ الدول الأطراف التدابير اللازمة لتحصيل المسؤولية الجنائية. وتنص المادة (2/10) على أنه بعد قيام دولة طرف بإحتجاز مشتبه فيه قيد الإحتجاز فإنها ملزمة بإجراء تحقيق أولي على الفور لإثبات الوقائع، كما تتطلب هذه المادة من دول الأطراف القيام بإتخاذ إجراء تحقيق سريع وشامل ونزيه بمجرد تقديم الشكوى في الإدعاءات المتعلقة بهذه الجريمة. أن نصوص الإتفاقية لا تتناول بالتجريم المساهمين الأصليين بحسب، بل تتحقق المسؤولية عن الذين يكون لهم دور ثانوي. ولعل ما يميز التطور القانوني هو أن هذه الإتفاقية

غير الدولية. وأشار أيضاً إلى أن مبدأ العالمية هو مبدأ إضافي لمبادئ أساسية أخرى للإختصاص الجنائي. و يجب القول أن تقييم مدى إعتبار القواعد القانونية المكتوبة في القانون الدولي و وصولها الى مرتبة العرف الدولي يجب أن يتم تأصيلها بدقة و حذر . فعلى سبيل المثال - و إرتباطاً بموضوعنا- فإننا لو تفحصنا مدى إعتبار مبدأ واجب المقاضاة مبدأ ثابت في القانون الدولي ، فيجب البحث في عدد مرات تكرارها في المعاهدات الدولية ، و كذلك مدى تجلها في التشريعات الوطنية و التطبيقات القضائية و تحديداً للجرائم الدولية و الجرائم المنظمة عبر الوطنية (Meron 1991).

و يبني الفقه الجنائي الدولي تصوره بخصوص الطابع العرفي الدولي الملزم لهذا المبدأ من حجة مفادها أن هذا الإلتزام مرده الى من الطبيعة الامرة للقواعد القانونية الدولية الناهية لعال الابادة الجماعية و جرائم الحرب و الجرائم ضد الانسانية . و كذلك من مبدأ آخر مهم في القانون الدولي و هو مبدأ (تجاه الكل) أو ال Erga Omnes (Bassiouni . E.M. Wise ,1995).

و في نفس السياق فقد أكدت المحكمة الخاصة بلبنان STL انه لغرض التأسيس لوجود قاعدة عرفية دولية فإنه لا بد من توافر العديد من الدلائل منها: ممارسات الدول، و مدى إلتزامها بالمعاهدات الدولية ، و مدى إلتزامها بوضع التشريعات الوطنية، و مدى قيام القضاء الوطني بإصدار القرارات القضائية ذات الصلة بالموضوع محل التأصيل (STL Decision 2001 . و قد إتخذت المحكمة الخاصة بسيراليون موقفاً قانونياً مماثلاً ، و تحديداً في إعتبار جريمة تجنيد الاطفال جريمة في العرف الدولي، حيث إعمدت في تفسيرها على مجموعة معايير منها: عدد الدول الموقعة على إتفاقيات جنيف و البروتوكولات الملحقه بها ،بالإضافة الى إتفاقية حقوق الطفل . و أكدت أنه حينما نبحت عن تشكيل عرف دولي و مدى توافره بخصوص موضوع معين ، فان عدد الدول التي تشارك في ممارستها يعد معياراً أساسياً. أضف الى ذلك مدة سريان و نفاذ تطبيق هذا العرف (SCSL 2004). و على نفس المنوال أكدت محكمة العدل الدولية على نفس الامر

بالقول بان تصديق عدد كبير من الدول على معاهدة دولية قد يؤدي الى تحول مضمونه الى قاعدة عرفية من خلال التأثير في الدول غير الاعضاء (North sea / the continental shelf Federal republic of Germany v. Denmark / the Netherlands, Judgment of 20 Feb 1969, 43.44 و قد يجادل البعض - دون أن تنفق معه - أن التصديق الواسع على الاتفاقيات الدولية لا يجعلها أن تصل الى مصاف العرف الدولي خصوصاً ان عدد الدول الاخرى التي لم تصادق عليها أيضاً أعداد كبيرة. او إذا كانت الدول غير المصادقة من الدول المؤثرة في العلاقات الدولية . (Van Steenberghe 2011).

إن المعاهدات الشارعة التي لها خاصية عالمية والتي تمت المصادقة عليها على نطاق واسع يمكن أن تقود إلى تشكيل عرف دولي لأن هذا تعبير عن ممارسات العديد من الدول. وفي ذلك تعبير ضمني لواجب التحقيق والمقاضاة وقيام الدول بتنفيذ الإلتزامات المترتبة عليها. وفي هذا الصدد يؤكد (Meron) أن تكرار التأكيد على بعض القيم القانونية في بعض الإتفاقيات الدولية يعد مؤشراً على طابعها العرفي، لأن ذلك تعبير عن ممارسات العديد من الدول (Meron 1989) .

فع إزداد تطور موضوعات القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان أصبح القانون الدولي العرفي يغطي موضوعات جديدة لم يكن يغطيها في السابق ومن بينها مبادئ حقوق الإنسان التي إكتسبت صفة قواعد القانون الدولي العرفية كحظر العبودية والتعذيب (Daniel H. Joyner, 2001). و تعتبر الإلتزامات المترتبة عن

إلى دولة أخرى وفقاً لإلتزاماتها الدولية أو إلى محكمة جنائية دولية تعترف بإختصاصها". بموجب هذه المادة، فإن الدول الأطراف ملزمة بإقرار إختصاصها بالبت في جريمة إختفاء قسري عندما يكون مرتكب الجريمة المزعوم متواجداً في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية، ما لم تسلمه هذه الدولة إلى دولة أخرى وفقاً لإلتزاماتها الدولية أو إلى محكمة جنائية دولية تعترف بإختصاصها. فالدول الأطراف ملزمة بتسليم الأشخاص المشتبه فيهم عن هذه الجريمة أو مقاضاتهم بموجب الولاية القضائية العالمية في جميع الظروف، حتى ما إرتكبت الجريمة خارج نطاق الولاية القضائية للدولة الطرف، وبغض النظر عن جنسية المشتبه به أو الضحية. كما كرس إعلان حماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري من خلال المادة (14) منه والتي تنص على أنه "يجب إحالة جميع المتهمين بإرتكاب عمل من أعمال الإختفاء القسري في دولة ما، إلى السلطات المدنية المختصة في تلك الدولة لإقامة الدعوى والحكم عليهم، إذا كانت النتائج التي أسفر عنها التحقيق الرسمي تبرر ذلك، ما لم يكونوا قد سلموا إلى دولة أخرى ترغب في ممارسة ولايتها طبقاً للإتفاقيات الدولية المعمول بها في هذا المجال. وعلى جميع الدول إتخاذ التدابير القانونية المناسبة لكفالة محاكمة أي شخص خاضع لسلطتها، متهم بإرتكاب عمل من أعمال الإختفاء القسري يتضح أنه خاضع لولايتها أو سلطتها. وكذلك منعت هذه الإتفاقية إعتبار جريمة الإختفاء القسري جريمة سياسية أو متصلة بها واعتبرتها جريمة من الجرائم الموجبة للتسليم في كل معاهدة تسليم مبرمة بين دول أطراف قبل بدء نفاذ هذه الإتفاقية⁽¹⁾، وعملاً بالمادة (2/13) يتعين على الدول الأطراف إعتبار الإختفاء القسري جريمة تستوجب تسليم مرتكبها في أي معاهدة لتسليم المجرمين قائمة بين الدول الأطراف قبل دخول الإتفاقية حيز النفاذ وطبقاً للمادة (3/13) تتعهد الدول الأطراف بإدماج جريمة الإختفاء القسري كجريمة تستلزم تسليم مقررته في جميع المعاهدات مع جميع الدول.

المطلب الثاني

الأساس العرفي الدولي لمبدأ واجب التحقيق والمقاضاة

تحدثنا في المبحث السابق عن السياقات المعاهداتية لمبدأ واجب المقاضاة، إلا أن ذلك لم يحظر من التعمن عن أصل لها في العرف الدولي، ولعل من السليم الإستنتاج إرتباطاً بموضوع المبدأ هو أن وجود عدد غير قليل من المعاهدات يتعاطى مع هذا الموضوع قد تكون أمارات مؤيدة لوجود عرف دولي للإلتزام بها لأن تكرار التأكيد على قيم قانونية مهمة يعد مؤشراً مفضلاً على طابعها العرفي لأن التكرار تأكيد على ممارسة الدول ، رغم وجود نوع من المعارضة في هذا الصدد نحاول ان نبرزه أيضاً ، وهذا ما سنسعى إلى توضيحه في هذا المطلب الذي سنقسمه إلى فرعين نبحت في الفرع الأول مضمون المبدأ في المعاهدات التي لها أساس ملزم وتتناول في الفرع الثاني الأساس العرفي لتنجيم الجرائم ضد الإنسانية.

الفرع الأول

مضمون المبدأ في المعاهدات التي لها أساس ملزم

يعترف القانون الدولي العرفي بحق الدول في ملاحقة ومحاكمة المتهمين بالجرائم ذات الطبيعة الدولية الأكثر خطورة على المجتمع الدولي ويمثل إعتداء على المصالح المشتركة للعالم. فبموجب المادة (157) من دراسة اللجنة الدولية حول القانون الدولي الإنساني العرفي (2005)، يحق للدول أن تخول محاكمها الوطنية إختصاصاً قضائياً عالمياً للنظر في جرائم الحرب و كذلك التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة المرتكبة في النزاعات المسلحة

سان بطرسبرغ الصادر عام 1868 فهذه الجريمة في البداية كانت جزءاً من جرائم الحرب ولم تكن منفصلة عنها فمعظم جرائم الحرب كانت جرائم ضد الإنسانية في نفس الوقت إلا أن مفهوم الجرائم ضد الإنسانية أوسع من جرائم الحرب إذ يمكن أن ترتكب في زمن السلم أو في زمن الحرب. ويقصد بالجرائم ضد الإنسانية إتيان فعل من الأفعال المكونة لهذه الجريمة، متى ارتكبت من قبل دولة أو منظمة أو مجموعة في إطار هجوم واسع النطاق، أو منهجي وموجه ومنظم ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وعن علم بالهجوم ويرتبطون بروابط سياسية أو عرقية أو دينية أو ثقافية أو قومية أو إثنية تختلف عن مرتكبي ذلك الهجوم أو الأفعال وتمس مصالح جوهرية للإنسان ثم توالى بعد ذلك المواثيق والمعاهدات الدولية التي تدعو إلى المعاقبة عليها. وعمل المجتمع الدولي على تنظيم مختلف الأفعال المكونة التي تدخل في إطار الجرائم ضد الإنسانية كونها من الجرائم التي تمس بالقيم العليا للإنسانية تهدد السلم والأمن الدوليين وتمس المصالح المشتركة في إتفاقيات دولية متفرقة. وتدين مختلف الآليات الدولية هذه الجرائم وتحث معاقبة مرتكبيها وهو ما يشكل عرفاً دولياً وإمكانية متابعتها عالمياً.

فالجرائم ضد الإنسانية جاءت نتيجة لجرائم الحروب بالرغم من أنه أصبح بعد ذلك فئة قائمة بحد ذاتها في الجرائم الدولية فالأعراف الموجودة في جرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم حرب أصبحت جزءاً من القانون القطعي أو ما يسمى بالقوانين المسلم بها لدى الشعوب التي تعكس أساساً عاماً وشاملاً للسلوك الشائن ومن بين الجرائم الدولية التي تصنف ضمن هذه الفئة الإبادة الجماعية، العدوان، جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، التعذيب وأصبحوا جرائم دولية قطعية.

فبعد إبرام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والنص على تجريم الجرائم ضد الإنسانية، سواء في زمن السلم أو الحرب تزايد عدد الدول المصدقة على ميثاق المحكمة، والدول الموقعة عليها يمكن القول بأن الجرائم ضد الإنسانية أصبحت جزءاً من القانون الدولي في زمن السلم والحرب وأصبحت هذه الجرائم متعلقة بالقواعد الأمرة للقانون الدولي ويجوز لأي دولة أن تلجأ لفكرة الإختصاص العالمي لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم بغض النظر عن مكان وزمان ارتكاب تلك الجرائم

ويذهب البعض - ونحن من مؤيديهم- إلى أن القانون الدولي العرفي أسس للإختصاص الإلزامي في محاسبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية (على الأقل بالنسبة للدول التي حصلت الجرائم في إقليمها وهذا يمكن أن تفسر أن الدول إذا فشلت أو تقاعست عن القيام بهذا المهام فإنها خرقت بذلك قواعد القانون الدولي العام. وهم يعززون وجهة نظرهم أن السوابق القضائية في نورمبرغ وطوكيو ذات صلة بفكرة وجوب المقاضاة على أساس القانون الدولي العرفي.

وبدأ القانون الدولي العرفي يعترف للمحاكم الوطنية للدول بممارسة الإختصاص على الجرائم ذات الطبيعة الدولية وأكدت إتفاقيات حقوق الإنسان على إلتزام الدول بمبدأ الإختصاص العالمي لمحاكمة لقمع الجرائم ضد الإنسانية. ساهمت المحاكم الوطنية في قمع الجرائم ضد الإنسانية بموجب الإختصاص العالمي وذلك بمتابعة المسؤولين عنها وتعتبر قضية بينوشيه المثال النموذجي للإختصاص العالمي للمحاكم الوطنية، بحيث أعلنت كل من بريطانيا وإسبانيا وبلجيكا عن إختصاصها بالنظر في القضية.

فالأساس القانوني العرفي لتجريم الأفعال ضد الإنسانية هي الإجتهاادات القضائية للأنشطة القانونية الداخلية لبعض الدول وكذا النصوص الدولية وأنظمة وقرارات المحاكم الجنائية الدولية من خلال أحكام المحكمة الجنائية الدولية الموقته لبوغسلافيا السابقة أكد على علمية المتابعة على إعتبارها من الجرائم الدولية الأكثر خطورة. إن فكرة تجريم الجرائم ضد الإنسانية بدأت تتشكل كجزء من العرف الدولي، وإن مصدر التجريم الأساسي للجرائم ضد الإنسانية هو العرف الدولي فالعرف الدولي المكون لهذه الجرائم يعتبر هو

الإتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان أو قواعد القانون الدولي الإنساني من الإلتزامات التي تلزم جميع الدول وهذه الإلتزامات تكون بمقتضى المبادئ الأساسية العامة للقانون الدولي التي ترمي إلى حماية الإنسانية وتسمو على جميع الإعتبارات في زمن السلم والحرب فبعض مبادئ حقوق الإنسان التي نصت عليها الإتفاقيات الدولية قد ترتقي إلى منزلة العرف الدولي بفعل التواتر الدولي الواسع على تطبيقها فتصبح ملزمة حتى للدول غير الأطراف نتيجة تبلورها كقاعدة عرفية دولية ونظراً لطبيعة الحقوق التي تحميها. فعلى سبيل المثال فقد سميت أحكام إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لسنة 1948 إلى مرتبة العرف الدولي لتصبح ملزمة لكل دول العالم سواء أبرمت هذه الإتفاقية أم لم تبرمها (محمود، 2016).

و لتعزير فكرة الاساس العرفي الملزم لمبدأ واجب المقاضاة او التحقيق في الجرائم ذات الطابع العالمي فان من اللازم البحث كذلك في الممارسات القضائية و التشريعية للدول كونها معياراً أساسياً ومدى توافر وجود إلتزام بالمقاضاة و التأكد من الإلزامية هذه الممارسة و عدم إجرائها من قبل الدولة فقط لاسباب سياسية او اخلاقية .فمثلاً يمكن ملاحظة ذلك من خلال قيام العديد من الدول ببتضمين فكرة المقاضاة أو التسليم عن جرائم الحرب الواردة في إتفاقيات جنيف (2009 R. O Keefe) و إذا كان ذلك صحيحاً بالنسبة لإتفاقيات جنيف فان من البعض الآخر يشككون بالطابع العرفي الإلزامي للمبدأ فان البعض من الفقه الدولي يشكك في هذا الامر بخصوص الجرائم الاخرى بزعم أن الممارسات التشريعية الوطنية ما زالت غير محققة للعمومية المطلوب توافرها في تشكيل و بلورة القاعدة العرفية الملزمة لمبدأ واجب المقاضاة خصوصاً في جرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الانسانية (2001 Van Steenberghe) . و لا يمكننا القبول بهذا الرأي مطلقاً ، لان العديد من التطبيقات القضائية للدول أكدت على هذا المبدأ إرتباطاً بالإبادة الجماعية و خروقات حقوق الانسان الجسيمة .

و بالإضافة الى ما تقدم فاننا نعتقد ان ما يعزز الطابع العرفي الملزم لجميع دول العالم بخصوص المبدأ موضوع البحث هو العدد غير القليل من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة خصوصاً القرارين 2840 و 3074 حيث يجمع الفقه الدولي ان إصدار القرارين المذكورين -التي تتناولان ضرورة إلتزام كل دولة بالمقاضاة عن جرائم الحرب و الجرائم ضد الانسانية - يمثل مؤشراً قوياً لتشكيل العرف الدولي خصوصاً بعدما ثبت عدم وجود أي إعتراض بصدده و صدوره بالاجماع .

و في الختام يمكننا أن نقول بان هذه الدراسة كانت محاولة لتأكيد الطابع القانوني الملزم للمبدأ بالنسبة لجميع الدول و من ضمنها الدولة العراقية . فالتأكيد على الطابع الملزم له يعني تعزير فكرة إنهاء الافلات من العقاب و الغاء فكرة الحصانة بالنسبة للجرائم الدولية . و هذا ما يقتضي وضع الأسس التشريعية اللازمة لتجسيدها و المفترض هنا يكون في تحقيق التطابق التشريعي الوطني مع الإلتزامات الدولية ذات الصلة بالموضوع.

الفرع الثاني

الاساس العرفي لتجريم الجرائم ضد الانسانية

تعد الجريمة ضد الإنسانية من الجرائم المستحدثة في القانون الدولي الجنائي. فلم تكن هذه الجرائم، بالمعنى الموجود حالياً في العديد من المواثيق الدولية، وليدة تشريع فقهي واحد حيث لا توجد إتفاقية دولية تنظم تحديد هذه الجريمة بل تضافرت الجهود لتقنين وتجريم الأفعال المكونة لهذه الجرائم في إتفاقيات متفرقة. فإذا كانت هذه الجرائم حديثة العهد فإن الأفعال التي تغطيها تعود جذورها إلى الماضي، حيث ظهرت أول بوادر الإتهام بتقنين تلك الجرائم والمعاقبة عليها على صعيد القانون الدولي الجنائي العرفي في إعلان

- الصلة بالمتهم منها إفتراض براءته و توفير كامل حقوق الدفاع و مستلزماته و المحاكمة بحضوره .
- 2- ان مبدأ واجب المقاضاة أو التحقيق يترتب عليه مجموعة من الالتزامات الفرعية منها واجب التجريم و البحث و التحقيق و المحاسبة بشرط مراعاة الضوابط و المعايير المرتبطة بالعدالة الجنائية .
- 3- ان العديد من الاتفاقيات الدولية الشارعة تؤكد على ضرورة قيام الدول بتجسيد هذا المبدأ في التشريعات الوطنية و كذلك الالتزام بها في إجراءات التقاضي عن هذه الجرائم .
- 4- يمكن القول بان المبدأ له أساس قانوني عرفي لجميع الدول طالما جاء التكرار عليها في الاتفاقيات الدولية الشارعة و طالما تجلت لتطبيقه امام القضاء الوطني فالتكرار في التشريع و التطبيق من المعايير الثابتة و اليقينية في تشكيل القاعدة العرفية الدولية الملزمة.

التوصيات

- 1- ان المشرع الجنائي العراقي ملزم وفق المعايير القانونية الدولية بتجسيد مبدأ واجب المقاضاة في القانون العقابي العراقي. و ان عدم القيام بذلك يعني ان المنظومة التشريعية العراقية قد فشلت في تنفيذ التزاماتها الدولية، و أخلت بضوابط الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة العراقية.
- 2- يجب- بالإضافة الى وضع القواعد القانونية التي تمثل تجسيداً للمبدأ- أن يضع المشرع الجنائي القواعد القانونية اللازمة التي تمكن القضاء العراقي من ممارسة المقاضاة عن هذه الأفعال التي تمس المجتمع الدولي في السلم و العدل و الانسانية من خلال تحديد مسار عناصر و أركان الجرائم و العقوبات المقررة إزاء كل فعل سواء بغصدار تشريعات جزائية خاصة أو من خلال تعديل أحكام قانون العقوبات مع الاخذ بنظر الاعتبار الخصوصية الاجرائية للتقاضي عن هذه النوعية من الجرائم.
- 3- على المشرع الجنائي العراقي عند وضعه أطر المبدأ على الصعيد التشريعي أن يؤكد على جملة من الامر منها: ان يكون المقاضاة عن الأفعال الجرمية التي وقعت على إقليمها. اضع الى ذلك وضع أسس أخرى لممارسة الاختصاص منها الاختصاص العالمي و كذلك ضمان الاسهام في إنشاء المحاكم الوطنية و الدولة و المختلطة و الدولية .

الأساس الذي يمكن من خلاله معاقبة مرتكبي هذه الجرائم. والعرف الدولي يطبق على كل دول الأعضاء في المجتمع ويطبق عليه العرف العالمي الذي ينظم قاعدة عامة تتفق الدول على التمسك بها سواء تلك التي ساهمت في تكوينه أو تلك التي اعترفت به فيما بعد فالعرف المكون للجرائم ضد الإنسانية هو ملزم لكونه عرفاً عالمياً.

وأصبح حظر ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية قاعدة أمرة في القانون الدولي نظراً لتعدد الدول التي أصبحت تحرم هذه الأفعال في قوانينها الوطنية دون وجود إتفاقات دولية تفرض ذلك منها. ويقع على عاتق الدول إلزام صياغة النصوص التشريعية لإحتواء التجريم الذي تتضمنه الإتفاقيات الدولية والعرف الدولي، وتحديد كل الإجراءات اللازمة لتطبيق مبدأ الإختصاص العالمي ويستشهد القاضي الجنائي الوطني في أحكامه بالنصوص التشريعية الجزائية التي تبنت القواعد الدولية. واعتمدت بعض المحاكم بناء على العرف الدولي بالنظر في الجرائم ضد الإنسانية بالرغم من عدم وجود أية اتفاقية دولية تقر بمبدأ المحاكمة العالمية وعدم تجريمه ضمن القانون الجزائي الداخلي وفيما يخص هذا النوع من الجرائم بمجرد أن العرف الدولي يدينها ويمنح الحق لجميع الدول متابعة ومعاقبة مرتكبيها على أساس أنها جرائم مرتكبة ضد قانون الشعوب التي تهدد القيم الإنسانية، إن جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية من بين أكثر الجرائم الخطيرة التي تخضع لمبدأ الولاية القضائية العالمية بسبب أن عقابهم هو شأن جميع الدول وليس فقط مسؤولية الدولة التي ارتكبت فيها، تنتهك هذه الجرائم القانون الدولي وفق واجب ومصلحة كل دولة التصدي لها. وأصبح حظر ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية قاعدة أمرة في القانون الدولي نظراً لتعدد الدول التي أصبحت تحرم هذه الأفعال في قوانينها الوطنية دون وجود إتفاقات دولية تفرض ذلك منها. ويقع على عاتق الدول إلزام صياغة النصوص التشريعية لإحتواء التجريم الذي تتضمنه الإتفاقيات الدولية والعرف الدولي، وتحديد كل الإجراءات اللازمة لتطبيق مبدأ الإختصاص العالمي ويستشهد القاضي الجنائي الوطني في أحكامه بالنصوص التشريعية الجزائية التي تبنت القواعد الدولية. واعتمدت بعض المحاكم بناء على العرف الدولي بالنظر في الجرائم ضد الإنسانية بالرغم من عدم وجود أية اتفاقية دولية تقر بمبدأ المحاكمة العالمية وعدم تجريمه ضمن القانون الجزائي الداخلي وفيما يخص هذا النوع من الجرائم بمجرد أن العرف الدولي يدينها ويمنح الحق لجميع الدول متابعة ومعاقبة مرتكبيها على أساس أنها جرائم مرتكبة ضد قانون الشعوب التي تهدد القيم الإنسانية، إن جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية من بين أكثر الجرائم الخطيرة التي تخضع لمبدأ الولاية القضائية العالمية بسبب أن عقابهم هو شأن جميع الدول وليس فقط مسؤولية الدولة التي ارتكبت فيها، تنتهك هذه الجرائم القانون الدولي وفق واجب ومصلحة كل دولة التصدي لها.

الخاتمة

توصلنا من خلال هذا البحث الى جملة من الاستنتاجات و التوصيات و ذلك على الشكل الاتي:

- 1- ان مبدأ واجب المقاضاة بأنه المبدأ الذي يلزم الدول الأعضاء في الإتفاقيات الدولية ذات الصلة بالجرائم الدولية على ضرورة إلزام إتخاذ الإجراءات اللازمة لجلب المتهمين بارتكاب الجرائم إلى القضاء. وهذا الحق غير قابل للإستثناء. و من مستلزماته ضرورة إجراءها بنزاهة و بحد معقول من الشفافية، اي الاستجابة السريعة في المقاضاة، بمعنى ان تكون الهيئات التي تجسد لهذا المبدأ النية الواضحة في جلب المتهم و عدم توفير أطر حمايته من المقاضاة و ان لا تكون هنالك تأخير في الإجراءات بشكل غير مبرر. و توفير كامل ضمانات حقوق الانسان ذات

المصادر

أولاً/ المصادر باللغة العربية

- القضاء محمد (2010) درجات التقاضي وإجراءاتها في المحكمة الجنائية الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان
- قشطة نزار حمدي قشطة(2014)، مبدأ الإختصاص الجنائي العالمي في نظام العدالة الدولية بين النظرية والتطبيق، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات، المجلد الثاني.
- الهيبي، نعمان عطالله محمود (2012)، مبدأ الولاية القضائية العالمية ونطاق تطبيقه، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد السادس،
- محمود.. ضاري خليل (2005) ، العلاقة بين الإختصاص القضائي الجنائي الدولي والإختصاص القضائي الجنائي الوطني بشأن الجرائم الدولية، مجلة الحقوق، العدد الثاني، المجلد الثاني

- Berster , C.J Toms and .Schiffbauer L.(2014) , ((convention on the prevention and punishment of the crime of genocide : A commentary)) Verlag C.H .Beck /Hart / Nomos
- Luban, David (2015) ((Arendt on the crime of the crimes)) International journal of jurisprudence and philosophy of law . Vol 28. No 3 .
- Hieramente M. (2011)((The Myth of international crimes ,Dialectics and international law)) GJIL , vol 3 No 2
- Disarsina Jacopo Roberti,(2018) Transitional Justice and a states Response to Mass Atrocity, Reassessing the Obligation to investigate and Prosecute, T.M.C. Asser Press, Springer, The Hague,
- Cohen , Amichai, Shany ,Yuval, (2012)((beyond the grave breaches regime: The duty to investigate alleged violations of international law governing armed conflicts, The Hebrew University of Jerusalem, international law forum, 2012, Research papers No. 2.
- Fohr A, Seibert (2009) "Prosecuting serious human right violations," oxford university press, oxford, .
- Meron T.,(1991)(Human rights and Humanitarian norms as customary law)) Oxford Oxford university press ,
- Meron T(1989) "Human rights and humanitarian norms as customary Law", Clarendon press, oxford, 1989,
- Joyner Daniel H., "Normative Model for the integration of customary international law into United States Law," Duke Journal of comparative international law, vol. 11
- Werle, Gerhard (2010) (The principles of international criminal law)), Oxford university press , 2nd edition .
- (1)Cassese , Antonio (2011) (Oxford companion to international criminal justice)) , Oxford university press ,
- Herman Vandrer Wilt , ((universal jurisdiction under attack : an assessment of African misgiving towards international criminal justice)) , journal of international criminal justice ,Vol 9 No 5 .
- Tomuschat, C. (2015)((The duty to prosecute international crimes committed by individuals))in Annelen Micus ((The Inter American Human rights system as a safeguard for justice in national transitions from amnesty law to accountability in Argentina , Chile and Peru)), Brill, Nijhoff, London,
- Arriaza, Roht (1995) "Non treaty sources of the obligation to investigate and prosecute" in Roht Arriaza, "Impunity and human rights in international and practice", Oxford University press,
- Van Steenberghe (2011) , ((the obligation to extradite or prosecute :clarifying its nature)), Oxford journal of international criminal justice , vol 11.
- B- Cases and reports :
- Question relating to the obligation to prosecute or extradite (Belgium v. Senegal judgment 2012 ICJ report
- Tibi v. Ecuador . Judgment of Sep 7 2007 case No 114 , Miquel Castro -castor prison v. Peru judgment of 25, Nov 2006.
- Application of the genocide convention (Bosnia Herzegovina v. Serbia Montenegro) 2007 ICJ Judgment
- ECTHR Decision :Palic v. Bosnia and Herzegovina .Application No 4704/04 CECTHR , 15 Feb 2011
- Prosecutor v. Ayyash , ((interlocutory decision on the applicable law , appeals chamber Case No STL- 01/T (Feb 16.2011.
- محمود.. ضاري خليل (2016) ، ، واجب القاضي الوطني في تطبيق إتفاقيات حقوق الإنسان القاضي جمال محمد مصطفى نموذجاً، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد 3، المجلد الأول. عبو، عبد الله علي، علي وعدي سليمان، (2011)، الجرائم الدولية وضرورة إدراجها في قانون العقوبات العراقي، مجلة جامعة دهوك، المجلد 14، العدد 2.
- الزبيدي، زهير (1980) ، الإختصاص الجنائي للدولة في القانون الدولي- الجريمة ذات العنصر الأجنبي، الطبعة الأولى، جامعة بغداد، العراق،
- البصيصي . صلاح جبير(2011) ، التشريعات الوطنية للقانون الدولي الإنساني في العراق، مجلة جامعة دهوك، العدد2، المجلد14،
- رمضان . ابراهيم السيد أحمد (2017)، مبدأ الإختصاص القضائي العالمي في القانون الدولي الجنائي، مجلة مصر المعاصرة، العدد 526، السنة 108، القاهرة،
- الساوي محمد ، أحكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة طبع،
- الشواني نوزاد أحمد ياسين (2012)، الإختصاص القضائي في جريمة الإبادة الجماعية، دراسة تحليلية في ضوء أحكام المحاكم الجنائية الوطنية والدولية، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان،
- محمد جاسم محمد(2019) المفهوم القانوني لجريمة الإختفاء القسري في القانون الدولي الإنساني، مجلة الجامعة العراقية، العدد 1، المجلد 43،
- فضيل . أحمد تقي (2012)، جريمة الإختفاء القسري وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد (20) المجلد (8)،
- الخليفي . عبد الرحمن (2015)، تطبيق المعاهدات الإنسانية في الدساتير والقوانين الجزائية الداخلية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 3،
- هشام . فريجة محمد (2018)، تطور تقنين الجرائم ضد الإنسانية، دراسة في مفهوم وأركان الجريمة ضد الإنسانية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 1، السنة السادسة، العدد التسلسلي 21،
- الاكياي سلوى يوسف ، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية بين نظام روما الأساسي والمواثيق الدولية، مجلة الحقوق، العدد الرابع، السنة السابعة والثلاثون، 2012.

ثانياً المصادر باللغة الإنكليزية

A- Books and articles

- Wagner , Andreas(2011) ((Francisco de Vitoria and Alberto Gentili on the legal characteristics of global commonwealth)) , Oxford journal of legal studies , Vol 31, No 3 .
- Bassiouni M.Cherif , (2014) ((Introduction to International Criminal Law: Second Revised Edition, IDC Publishers and Martinus Nijhoff Publishers, Leiden, Boston
- Vander Wilt, Herman (2011) ((states obligations to investigate and prosecute perpetrators of international crimes , the perspectives of the European court of human rights)) in the international criminal court and complementarily from theory to practice, edited by Carsten Stahn and Mohamed M.ELZiedy Cambridge , Cambridge university press .
- Freestone D,(1998) , ((International cooperation against terrorism and the development international law principles of jurisdiction in : Haggins R. flory M.ed.s terrorism and international law)) Rutledge London.
- Soler, Christopher (((2019) The global prosecution of core crimes under international law)) ,Springer ,Berlin .

گورانی سیاسی له دیدی (لیبرالیزم) دا: تیروانینه کانی کارل پوپەر وهک نمونه

کنعان حمه غریب عبدالله^{٢٠١}، ئاریان رشید شریف^١

١ بهشی زانسته رامیاریه کان، کولیی زانسته رامیاریه کان، زانکوی سلیمان، سلیمان، ههرنمی کوردستان، عیراق.
٢ بهشی دیپلوماسی و په یوه ندیه گشتیه کان، کولیی یاسا و رامیاری، زانکوی گه شه پیندانی مروی، سلیمان، ههرنمی کوردستان، عیراق.

تویزینه وه که شیکاری دهکات بۆ تیگه یشتی دیدگا جیاوازه کانی (لیبرالیزم) له باره ی چه مکی گورانه وه، به مبهستی ناشکرکردن و شیکردنه وهی ئەوهی ئایا کوی دیدگا جیاوازه کانی (لیبرالیزم) یهک تیروانینان بۆ گورانی سیاسی هه به یاخود نا. ههروه ها تویزینه وه که له دیدو تیروانینی (کارل پوپەر) ده کولیتنه وه له ریگه ی شیکردنه وهی تیروانینی ئەو بۆ چه مکی گورانی سیاسی، که ئایا چۆن ته ماشای گه شه کردن و گورانکاری له کومه لگه دا دهکات.

له م روانگه به وه تویزینه وه که هه ولده دات دنایینی (پوپەر) له باره ی گورانی سیاسی به بخته پروو، هه لبه ته پاساوی هه لئزاردنی (پوپەر) بۆ ئەوه ده گه ریته وه، که ئەو هزر فائیککی دیاره و کاریگه ری به رچاوی له سه ر گه شه کردنی هزری سیاسی هه به. (پوپەر) زیاتر به وه ناسراوه که له بواری (ئه بستمۆلۆژیا) دا، کاری کردوه نه وه ک راسته وخۆ له بواری هزری سیاسیدا، به لام تویزهر له و بۆچوونه وه له (پوپەر) ده کولیتنه وه که تیوری مه عریفه ی (پوپەر) په یوه ندی راسته وخۆی له گه ل هزری سیاسی ئەودا هه به، ئەمه سه ره رای ئەوهی کتیی به ناوبانگی (پوپەر) (کومه لگه ی کراوه دوژمنه وه کانی) تیزو تیوریککی راسته وخۆی ئەوه له بواری هزری سیاسیدا و زۆریک له تیروانینه وه کانی خۆی له باره ی کومه لگه وه له و کتیه دا خستۆته پروو.

کیشمی تویزینه وه

ئهم تویزینه وه له وه ده کولیتنه وه که ئایا (لیبرالیزم) چۆن ده روانیته بیروکهی گورانی سیاسی؟ ئایا هزری سیاسی (لیبرالیزم) به گشتی و دیدو تیروانینی (پوپەر) به تابه تی، دژ یاخود له گه ل گورانی سیاسیدا به؟ له هه ردوو دۆخه که دا، تویزینه وه که به لگه و ئارگومینته کانیان پشکه شه دهکات و گه نگوویان له سه ر دهکات.

گره مانی تویزینه وه

تویزینه وه که گرهمانی ئەوه دهکات، که (کارل پوپەر) له گه ل به کارهینانی توندوتیژی له پرۆسه ی گورانی سیاسیدا نیبه پشتگیری ئەوه دهکات، که گورانکاریه کان له چوارچینه ی دامودرگا کانی ده ولته دا بیت، وهک ئەوهی (لیبرالیزم) په سه ندی دهکات. وانا (کارل پوپەر) مه یلباری گورانکاری شۆرشگیزی نیبه و لیره وه ده کریت بوتریت بوجونه کانی تا ئاستیک موحافایزکارانه به له ئاست گورانکاری سیاسی خیرا،

پوخته :- (لیبرالیزم) ته نها یهک تیروانینی له باره ی گورانی سیاسیه وه نیبه، ده کریت بوتریت (لیبرالیزمی کلاسیک) جهخت له سه ر ئازادی تاک ده کاته وه و دژی ده ستیوره دانی ده ولته ته له کاروباره تابه ته کانی تاک، له م روانگه به وه جو له ی شۆرشگیزی له دژی سیستمی سه مکاری که ئازادی تاکه کانی پشیل ده کرد، به په سه ند ده زانی. به لام (لیبرالیزمی نوئ) سه ره رای سه نته ربوونی بیروکهی (ئازادی)، جهخت له خوشگوزهرانی و باشتکردنی دۆخی ژیا نی تاکه کان ده کاته وه، تاوه کو باشتر بتوان له ئازادیه کان به هره مه ند بن، له م روه وه له گه ل ده ستیوره دانی سنورداری ده ولته ته له بازاردا بۆ ئەو مبه سه سه، هه رچی دیدگا ی (نیولیبرالیزم) ه گه رانه وه به بۆ تیزه سه ره کیه کانی (لیبرالیزمی کلاسیک)، جهخت کردنه وه له سه ر ئازادیه کانی تاک و ده ستوره نه دانی ده ولته له کاروباره کانی تاک، له گه ل جیاوازی ئەوهی ئەمان له باره ی گورانه وه زیاتر مه یلیکی کونسرفاتانه یان هه به.

(کارل پوپەر) وه کو بیرمه ندیککی هاوچه رخ و نوینه ری (لیبرالیزمی نوئ)، له گه ل گورانکاری په به ندیه له کومه لگا و میکانیزی شۆرشگیزی رهنده کاته وه و پنی وایه کومه لگه هه نکاو به هه نکاو گه شه دهکات و میکانیزی توندوتیژی و شۆرشگیزانه هه ره شه به بۆ ئازادی تاکه کان و ده بیته هوی دروستبوونی سه مکاری و له ناوردنی ئازادیه کان.

کیله وشه کان :- گورانی سیاسی، لیبرالیزم، لیبرالیزمی نوئ، کومه لگه ی داخراو، کومه لگه ی کراوه .

1. پشکه ی

ئهم تویزینه وه هه ولده دات له بابه تی گورانی سیاسی له هزری سیاسی (لیبرالیزم) دا بکولیتنه وه، له گه ل سه رنجسته سه ر دیدو تیروانینه وه کانی (کارل پوپەر) وهک په کییک له هزر فانه دیاره کانی (لیبرالیزم).

دهگه‌یه‌نیت، که لیوهی چه‌مکی (نازادی) داکه‌وتوه (Sargent, Lyman, 2009,) ده‌گه‌یه‌نیت، که لیوهی چه‌مکی (نازادی) داکه‌وتوه (140). له فره‌ه‌نگی ئوکسفوردی ئینگلیزیدا هاتوه که ووشه‌ی (لیبرالی) له زمانی ئینگلیزیدا بۆ ده‌رپینی مانای (تاکه‌ نازاده‌کان، خانه‌دانه‌کان) به‌کاره‌ینراوه، هه‌روه‌ها مانای (نازادبوون له کورت و به‌ندی ره‌فتارو گوفتار) ی به‌خشیه‌و (کیلانی، أمال، 2010، 19). به‌همان شیوه‌ ووشه‌ی (freedom) له زمانی ئینگلیزیدا بۆ گوزارشتکردن له مانای نازادی به‌کارده‌یت و به‌م شیوه‌یه‌ش به‌هاومانای (liberty) داده‌نریت. به‌لام هه‌ندێ کس جیاوازی له‌ نیوان ئەم دوو ووشه‌یه‌ ده‌کن و وا لیکه‌ده‌نوه‌ که مانای (liberty) نازادی ده‌ره‌یکه‌ له‌ کاتیکدا (freedom) مانای نازادی ناوه‌یکه‌، یاخود لیبه‌رقی مانای (نازادبوون له - freedom from)، ده‌گه‌یه‌نیت و فریده‌م مانای (نازادی بۆ - freedom for)، ده‌به‌خشیت (دوگین، ئەلیکساندر، 2017، 49). به‌لام سه‌رباری ته‌وه‌ش له‌ زۆر سه‌رچاوه‌ ئینگلیزیه‌کاندا بۆ گوزارشتکردن له مانای نازادی و له‌ باسی تایبه‌ت به‌ (لیبرالیزم) دا فریده‌م هاوشیه‌ی لیبه‌رقی به‌کارده‌هێنریت و باسی جیاوازی نیوانیان نه‌وه‌کراوه‌.

(لیبرالیزم) وه‌کو رینازیکی هزری و وه‌کو ئایدۆلۆژیایه‌ک هه‌لقولای بارودۆخیکێ میژووویه که په‌یوه‌ندی به‌ رووخانی په‌یوه‌ندیه‌کانی ده‌ره‌گایه‌تی (فیودالیزم) و سه‌ره‌له‌ئانی په‌یوه‌ندیه‌کانی بۆرژوازی و گه‌شه‌ی کۆمه‌لگه‌ی سه‌رمايه‌داریه‌وه‌ هه‌یه (دوگین، ئەلیکساندر، 51). ئەم هزره‌ له‌ ژیر کاریگه‌ری مرۆفگه‌رای رینسانسدایه‌و تاکه‌گه‌رای وه‌کو جه‌وه‌ری (لیبرالیزم) له‌ روانینی نوێ بۆ مرۆف له‌ سه‌رده‌می رینسانسدا هاتۆته‌ کایه‌وه‌. تاکه‌گه‌رای (لیبرالیزم) چه‌مکیکی بووناسانه‌و ئەخلاقیانه‌ی دیاریکراوی هه‌یه، به‌پینی ئەو مانایه‌ تاک له‌ پێشه‌وه‌ی کۆمه‌لگا، به‌ره‌تیترو راسته‌قینه‌تر له‌وه‌، له‌ بواری ئەخلاقیه‌وه‌، تاک بایه‌خیکێ سه‌روت له‌ هه‌ر کۆرۆکۆمه‌ل یان سه‌رجه‌م کۆمه‌لگای هه‌یه، له‌ بواری فله‌سه‌فیه‌وه‌، بوونی تاک له‌ پێشه‌وه‌ی سه‌ره‌له‌ئانی کۆمه‌لگه‌ی سیاسیه‌وه‌یه (فینست، ئەنرۆ، 2007، 66).

تۆیه‌رانی بواری هزرو ئایدۆلۆژیای سیاسی بۆلینه‌نده‌یه‌کیان بۆ هزری (لیبرالیزم) به‌ گوێره‌ی روانگی بیرمه‌نده‌ لیبراله‌کان کردوه، به‌گوێره‌ی ئەم بۆلینه‌نده‌یه‌ هزری (لیبرالیزم) به‌سه‌ر سنی قۆناعی سه‌ره‌کیدا دابه‌ش ده‌یت و له‌ هه‌ر قۆناعیکیشدا گوزارشت له‌ روانگه‌و دنیاینه‌کی دیاریکراو ده‌کات. له‌ قۆناعی به‌که‌مدا (لیبرالیزم) جه‌خت له‌سه‌ر نازادی تاکه‌کەسی و سنوردارکردنی ده‌سه‌لاتی ده‌کاته‌وه‌و له‌ قۆناعی دووه‌مدا پرووده‌کاته‌ گرنگیدان به‌ رۆلی ده‌ولت له‌ گه‌شه‌پێدانی ئابوری و کۆمه‌لایه‌تی و سنوردارکردنی نازادی تاکه‌کەس و له‌ قۆناعی سێه‌مدا جاریکه‌تر ده‌گه‌رته‌وه‌ سه‌ر به‌ها سه‌ره‌تایه‌یه‌کانی (لیبرالیزم) له‌ جه‌ختکردنه‌وه‌ له‌سه‌ر نازادی تاک و ریکه‌گرتن له‌ ده‌ستیه‌ردانی ده‌ولت. دوا‌ی سه‌ره‌له‌ئانی بیروپرای نوێ لای بیرمه‌نده‌ نوێیه‌کانی (لیبرالیزم) سه‌بارت به‌ رۆلی ده‌ولت و سنوری نازادی و هینانه‌وه‌کایه‌ی بیروپرای ده‌ولتی خۆشگوزه‌رانی و دادپه‌روه‌ری کۆمه‌لایه‌تی، هزره‌ پێشه‌ینه‌وه‌کان له‌ ژیر ناوی (لیبرالیزمی کلاسیک)) ناوزده‌ کران، که هه‌ندیک ئەم شیوازی (لیبرالیزم)یان له‌ ژیر ناوینشانی (لیبرالیزمی ئابوری) ناساند (کیلانی، أمال، 23). لێره‌شه‌وه‌ هزره‌ نوێیه‌کان له‌ ژیر ناوی (لیبرالیزمی نوێ) یاخود (لیبرالیزمی) خۆشگوزه‌رانی سه‌ریانه‌له‌دا که زیاتر جه‌خت له‌سه‌ر خۆشگوزه‌رانی و رۆلی ده‌ولت ده‌کرده‌وه‌ تا نازادی ته‌بستراک (24). له‌ سه‌رده‌می هاوچه‌رخیشدا جاریکه‌تر (لیبرالیزم) له‌ ژیر ناوی (نیولیبرالیزم) جه‌خت له‌سه‌ر به‌ها کۆنه‌وه‌کانی (لیبرالیزمی کلاسیک) له‌ نازادی تاکه‌کەسی و بازاری نازاد و که‌مکردنه‌وه‌ی رۆلی ده‌ولت له‌ ده‌ستیه‌ردانی ژبانی تاکه‌کان ده‌کرده‌وه‌.

ئهم بۆجونه‌ی ئەو ته‌بایه‌ له‌ گه‌ل ئەو گۆراناکارایانه‌ی هاته‌و ئاراوه‌ له‌ هزری لیبرالیزمدا، که پێش ئەوه‌ی لیبرالیزم بیه‌تته‌ به‌شینک له‌ ته‌زمونی حوکمرانی له‌ جیهانی رۆژتاوا‌دا مه‌یلیکی شوێر شکرپانه‌ی هه‌بوو، به‌لام باشتەر گۆرا.

میتۆدی توێژینه‌وه‌

له‌ نویسی ئهم توێژینه‌وه‌دا پشت به‌ میتۆدی (ئیستراتی) به‌ستراوه، ئەمه‌ش له‌ میانه‌ی گفتوگۆکردنی به‌لگه‌و ئارگومینته‌کان، به‌مه‌به‌ستی گه‌یشتن به‌ ئەنجامگیری گشتی، پاساوی به‌کاره‌ینای ئهم میتۆده‌ بۆ ئەوه‌ ده‌گه‌رته‌وه‌ که توێژینه‌وه‌که هه‌وڵ ئەدات به‌ پشت به‌ستن به‌ کۆکردنه‌وه‌ی ئارگومینت و به‌لگه‌کان هیلکی گشتی ئەنجامگیری په‌سه‌ند بکات که له‌سه‌ر بنه‌مای کۆمه‌لگه‌ی به‌لگه‌ی ئارگومینت بنیات بنریت که ته‌بایه‌ له‌ گه‌ل به‌کاره‌ینانی میتۆدی (ئیستراتی) بۆ ئەو مه‌به‌سته‌.

باسی به‌که‌م

گۆرانی سیاسی له‌ هزری (لیبرالیزم)دا

هزری (لیبرالیزم) له‌ میژووی گه‌شه‌کردنی مرۆفدا وه‌کو به‌ره‌ته‌نجامیکی سه‌رخراکیش ده‌رده‌که‌وت و کاریگه‌ری له‌سه‌ر گۆرینی دۆخی مرۆف له‌ درێژه‌ی میژوودا هه‌بووه‌. (لیبرالیزم) که له‌ هه‌مبه‌ر کۆمه‌لگه‌و ده‌ولت پشتگیری له‌ نازادیه‌کانی تاک ده‌کات، تاک مرۆف به‌ سه‌رچاوی ده‌سه‌لات له‌ قه‌له‌مه‌دات و له‌ ده‌ولت و سه‌رجه‌م دامه‌زراره‌ سیاسی و کۆمه‌لایه‌تیه‌کانی تر وه‌کو به‌ره‌مه‌تیکه‌ عه‌قی مرۆی ده‌روانیت. له‌م پێناوه‌شدا پارێزگاریکردن له‌ تاک به‌رامبه‌ر کۆمه‌لگه‌ به‌ ئەرکی سه‌رشانی هه‌ر سیستیمیکێ سیاسی له‌ قه‌له‌مه‌دات.

له‌م باسه‌دا هه‌ولنده‌ین له‌ هزری (لیبرالیزم) به‌ شیوه‌یه‌کی گشتی ورد بیه‌نوه‌وه‌ ئاراسته‌و ره‌هه‌نده‌ جیاوازو هه‌ندیکجار دژ به‌ یه‌که‌کانی ده‌ستیشان بکه‌ین، به‌ هه‌مان شیوه‌ روانگی (لیبرالیزم) به‌رامبه‌ر گۆرانی سیاسی و رای بیرمه‌نده‌ لیبراله‌کان ده‌رباره‌ی گۆران شروقه‌ بکه‌ین. له‌م پێناوه‌شدا باسه‌که‌ دابه‌ش ده‌کەین بۆ دوو ته‌وه‌ر، له‌ ته‌وه‌ری یه‌که‌مدا باس له‌ سه‌ره‌تاکانی هزری (لیبرالیزم) و (لیبرالیزمی کلاسیک) ده‌کەین، له‌ ته‌وه‌ری دووه‌مدا قسه‌ له‌سه‌ر قۆناعی دواتری (لیبرالیزم) (لیبرالیزمی نوێ) و (نیولیبرالیزم) ده‌کەین، رای هزره‌ لیبراله‌کانیش له‌ هه‌ر قۆناعیکدا ده‌رباره‌ی گۆرانی سیاسی ده‌خه‌ینه‌ روو، به‌م شیوه‌یه‌:

ته‌وه‌ری یه‌که‌م

مانای چه‌مکی لیبرالیزم و لیبرالیزمی کلاسیک

یه‌که‌م / چه‌مکی لیبرالیزم وه‌کو هزریکی سیاسی:

(لیبرالیزم) (Liberalism) به‌ شیوه‌یه‌کی گشتی مانای نازادبجوازی و دۆکتیه‌ی تاکه‌گه‌رای ده‌گه‌یه‌نیت، (لیبرالیزم) له‌ نازادی وه‌کو به‌هایه‌کی بالادست ده‌روانیت و پێ له‌سه‌ر نازادی تاکه‌کەس داده‌گریت، جه‌وه‌ری سه‌ره‌کی (لیبرالیزم) بروابوونه‌ به‌ په‌سه‌نتی و له‌ پێشتربوونی تاک له‌ کۆمه‌لگه‌ (Gaus, Gerald, 2000, 47).

چه‌مکی (لیبرال) یان (لیبرالی) له‌ ووشه‌ی (Liberty) وه‌رگیراوه، که ریشه‌که‌ی ده‌گه‌رته‌وه‌ بۆ ووشه‌ی (Liber) ی لاتینی که مانای (نازاد) یان (مرۆفی نازاد)

دوهم / (لیبرالیزمی کلاسیک):

وهو نامرانیکی به‌دینانی خوشگوزهرانی پیوستی به نازادیه، لیزه‌شوه نازادی له هزری (جۆن لۆک) دا ده‌بینه نامانجی یه‌که‌می مرؤف له ژبانا (توشار، جان، الجزه الثاني، ۵۰۹). سهرجه‌م به‌هاکانی تری وه‌کو یه‌کسانی، خاوه‌نداریتی تابه‌ت، دادپه‌روه‌ری و مافی دۆزینه‌وه‌ی به‌خته‌وه‌ری تاکه‌که‌سی و شتی تری له‌م چه‌شنه له نازادیه‌وه سهرچاوه ده‌گرن (پۆلادی، که‌مال، ۲۰۱۹، ۱۱۷). خاوه‌نداریتی تابه‌ت به یه‌کیک له‌که‌ره‌سته بنه‌ره‌تیه‌کانی پاراستن و دریزه‌پیدانی نازادی مرؤف دادنه‌رت و به سهرچاوه‌یه‌کی ره‌سه‌نی سهره‌خۆی تاک به‌رامبه‌ر ده‌سه‌لّاتی ده‌ولت له قه‌له‌مده‌دریت (به‌شیره/ حسینی، دیوکراسی پۆ ههموان، ۱۳). یه‌کسانی و دادپه‌روه‌ریش به ههمان شیوه دوو نامرانی گرنجی دابینه‌کردنی نازادین و ناکریت به ناوی به‌دینانی یه‌کسانی یاخود گه‌یشتن به دادپه‌روه‌ری، نازادی به‌رتسه‌ک بکریته‌وه یاخود له‌ناو بریت (به‌شیره، حسینی، دیوکراسی پۆ ههموان، ۱۱).

بهم شیوه‌یه نازادی تاکه‌که‌س له (لیبرالیزمی کلاسیک) دا گرنجترین و ره‌سه‌ترین به‌های مرؤفه‌وه سهرجه‌م به‌هاکانی تر له یه‌کسانی و دادپه‌روه‌ری ده‌چه‌خزمه‌ت به‌دینانی ئەم نازادیه‌وه ناکریت ده‌ولت به ناوی یه‌کسانی و دادپه‌روه‌ریه‌وه نازادی سنوردار بکات. خاوه‌نداریتی تابه‌تیش وه‌کو مافیکی گرنج و بایه‌خداری مرؤف له هزری (لیبرالیزمی کلاسیک) دا له‌خزمه‌تی نازادیدا ده‌بیت و زامنی مانه‌وه‌وه پاراستنی نازادی مرؤف له‌که‌مه‌لگه ده‌کات. بهم شیوه‌یه‌ش نازادی سیاسی جه‌وه‌ری تیروانی (لیبرالیزمی کلاسیک) پیکدینیت و نازادی مرؤف بۆ گه‌ران به‌دوای به‌خته‌وه‌ریدا به ریه‌ری عه‌قل کرۆکی هزری (لیبرالیزم) به‌رجه‌سته ده‌کات.

لای ئابوریزانی ئینگیزی (ئادام سمیس - Adam Smith) (۱۷۲۳-۱۷۹۰) مانای (لیبرالیزم) زیاتر له نازادی ئابوریدا به‌رجه‌سته ده‌بیت تاوه‌کو نازادی سیاسی. (سمیس) بانگه‌شه‌ی نازادی بازرگانی ده‌کات و ده‌لّیت "گه‌شه‌وه خوشگوزهرانی ئابوری به‌رخصانندی نازادیه‌کی ته‌واو بۆ ههر تاکیکی کومه‌لگه له مامه‌له ئابوریه‌کانیان به‌دیدیت"، له‌م ره‌شه‌وه سیستی ئابوری نمونه‌ی لای (سمیس) بریتیه له بازاری نازاد (Cahoone, Lawrence, 2014, 53).

رۆلی ده‌ولتیش به‌گۆیره‌ی ئەم تیروانیه‌ چ لای (جۆن لۆک) و چ لای (ئادام سمیس) خۆی له پاراستنی نازادیه‌کانی مرؤف و پاریزگارکردن له‌وه مافانه‌ ده‌بینه‌وه‌ که مرؤفه‌کان به‌سروشتی خۆیان خاوه‌نبینی و که‌س بۆی نیه‌ لییان زه‌وت بکات (Cahoone, Lawrence, 37). واتا ئەرکی ده‌ولت ته‌نها پاریزگاری کردنه له نازادی تاکه‌کان و به‌ده‌ر له‌وه بۆی نیه‌ ده‌ست له ژبانی کومه‌لگه وه‌ریدات. ههر له‌م روانگه‌یه‌شه‌وه هزره‌مندی ئەمریکی (تۆماس جیفرسۆن) ده‌ولت به‌هه‌ره‌شه‌یه‌کی به‌رده‌وام بۆ سهر کومه‌لگه‌ دادنه‌یت و پیلویه‌ که‌ ماف و نازادیه‌کانی مرؤف که له یاسای سروشتیه‌وه سهرچاوه‌ی گرتوه، به‌ به‌رده‌وامی له‌لایهن ده‌وله‌ته‌وه دووچار ی زه‌وتکردن ده‌بن (توشار، جان، 603).

ههر له‌م میانه‌یه‌دا (لیبرالیزمی کلاسیک) ئەو مافه‌ ده‌داته‌ خه‌لک که به‌گه‌ر ده‌سه‌لّاتیندا بچنه‌وه‌وه شوێش دژی به‌ریا بکهن ئەگه‌ر له پاراستنی نازادی شکستی هینا یاخود خۆی ده‌ستورده‌انی له مافی خاوه‌نداریتی و نازادی تاکه‌کاندا کرد. (تۆماس جیفرسۆن) به‌ریاکردنی شوێش دژی ده‌ولت ئەگه‌ر نیه‌توانی به‌رگری له ماف و نازادی تاکه‌کان بکات، پاساو ده‌دات (توشار، جان، ۶۰۱). (جۆن لۆک) یش به ههمان شیوه شوێشکردن له دژی ده‌سه‌لّاتیک که پێشیلی مافه سروشتیه‌کانی تاکه‌کان بکات یاخود نه‌توانیت پاریزگاری له مافی خاوه‌نداریتی بکات و نازادی پاریزیت، به‌ره‌وا ده‌زاییت (توشار، جان، ۵۱۰).

قۆناغی یه‌که‌می سهره‌له‌دانی هزری (لیبرالیزم) و سهره‌تای ده‌ره‌کتی ئەم هزره‌یه له میژووی شارستانیه‌تی رۆژئاوادا، که بۆ کۆتایه‌کانی سهرده‌می ده‌ره‌به‌کایه‌تی و سهره‌تای سهرده‌می سهرمایه‌داری ده‌گه‌رینه‌وه. جه‌وه‌ری (لیبرالیزم) له‌م قۆناغه‌دا جیاکردنه‌وه‌ی پانتایی ده‌ولت و کومه‌لگه‌وه سنوردارکردنی ده‌سه‌لّاتی ده‌ولتی له ههمبه‌ر مافه‌کانی تاکه‌که‌س له کومه‌لگه‌دا ده‌گه‌باند، (لیبرالیزم) لیزه‌دا هه‌ولتیکی هزری بوو بۆ دیارکردنی پانتایی تابه‌تی (تاکه‌که‌سی، خیزانی) له به‌رامبه‌ر ده‌سه‌لّاتی ده‌ولتدا (دوگین، ئەلیکساندر، ۴۸). به ههمان شیوه، کورتکردنه‌وه‌ی رۆلی ده‌ولت بوو له پاراستنی ده‌سه‌لّاتی یاسا و سیستی ناوخۆ و پاریزگاری له خاوه‌نداریتی تابه‌تی و ئاسایشی ولات (فینسینت، ئەندرو، ۶۲).

هزره‌مندی (لیبرالیزمی کلاسیک) ههر ده‌ستیوه‌ردانیک ده‌ولتیه‌کان له ژبانی تاکه‌که‌سه‌دا ره‌تده‌کرده‌وه و پیلانابوو، که ده‌بیت مافی ده‌ولت بۆ ده‌ستخستنه‌وه‌ ناو ژبانی تابه‌تی و مه‌ده‌نی تاکه‌کان له ریه‌گی کۆتی به‌هیزو دیاریکراوه‌وه سنوردار بکریت، ههر چه‌شنه ده‌ستیوه‌ردانیک ده‌ولتیشیان به‌فاکته‌ری بیهیزکردنی تاک و ده‌ستدریژی بۆ سهر نازادی تاکه‌که‌س له قه‌له‌مه‌دا (فینسینت، ئەندرو، ۷۶). ئەم روانگه‌یه‌ی (لیبرالیزم) یش له‌سهر ئەو بنه‌ما فله‌سه‌فه‌یه بونیادرابوو که مرؤفه‌کان خاوه‌ن عه‌قلن و عه‌قلیش دابینه‌که‌ری نازادی تاکه‌که‌سه‌وه تاکه‌که‌سیش کاتیک ده‌توانیت به‌گۆیره‌ی عه‌قل به‌و شیوه‌یه‌ی خۆی ده‌به‌ویت ره‌فتار بکات که نازادی هه‌بیت (به‌شیره، حسینی، میژووی پیری سیاسی سه‌ده‌ی بیستم، ۲۰۰۹، ۱۱). به‌پێی ئەم پره‌نسیانه‌ش، نازادی تاکه‌که‌سی به ههمو لایه‌نه‌کانیه‌وه به‌رژوه‌ندی راسته‌قینه‌ی تاک و کۆ دابین ده‌کات و یه‌کیکه له پیدابووستیه‌کانی شه‌ره‌ف و که‌رامه‌تی مرؤف وه‌کو بونه‌وه‌ریکی خاوه‌ن عه‌قل (به‌شیره، حسینی، ۱۲).

عه‌قله‌گه‌رابی (لیبرالیزم) له بنه‌مادا دژه‌ کرده‌وه‌یه‌کی هزری بوو له ههمبه‌ر زالبوونی روانگه‌ی ئایینی سه‌ده‌کانی ناوه‌راست، که له‌سهر بنه‌مای هزری میتافیزیک و لاهوتی دامه‌زراوو که سهره‌نجام ده‌ولتی ره‌های ئایینی هینابوه به‌ره‌م. (لیبرالیزم) له به‌رامبه‌ردا عه‌قلی تاکێ کرده‌ بنه‌مای حه‌قیقه‌ت و هه‌ولیدا عه‌قل له ههر چه‌شنه‌ خه‌یال و دۆگمیک ئایینی دابالیت، مرؤف له ژیر هه‌ژموونی که‌نیه‌وه پیلوانی ئایینی ده‌ره‌بیت و عه‌قلی مرؤف بکاته ریه‌ری راسته‌قینه‌ی ژبانی خۆی. (جۆن لۆک) له‌بوری هزری سیاسی و (ئادام سمیس) له‌بوری هزری ئابوری دیارترین هزره‌مندی ئەم سهرده‌مه‌ی (لیبرالیزم) بوون که کاریگه‌ری گه‌وره‌یان له‌سهر هزره‌مندی دواتری (لیبرالیزم) به‌دینا.

(جۆن لۆک - John Locke) (۱۶۳۲-۱۷۰۴)، به‌باوکی تاکه‌گه‌رابی (لیبرالیزم) دادنه‌رت و بیروبووچوونه‌وه‌کانی کاریگه‌ری قوولی له‌سهر ههمو ئەو هزره‌مندانه‌ دروستکرد که له‌دوای ئەو بوونه میراتگری (لیبرالیزم) (توشار، جان، الجزه الثاني، 2010، ۵۰۷). (جۆن لۆک) و پێش نه‌ویش (تۆماس هۆبز) جه‌خت له‌سهر بونیادی ده‌ستکردانه‌ی ده‌ولت ده‌که‌نه‌وه‌وه کومه‌لگه‌ی سیاسی ریکخوا به‌ به‌ره‌می عه‌قلی تاک وینا ده‌کهن، هه‌ردووکیان له ههمان مه‌یلی تاکه‌گه‌رابی و سودگه‌رابی و گرنجی دان به ئاسایش و ناشتی تاکه‌وه ده‌ره‌دچن (توشار، جان، 443). لای هه‌ردووکیان ده‌ولت به‌ره‌می گریه‌ستیک کومه‌لایه‌تیه که له عه‌قلی تاکه‌که‌سه‌وه سهرچاوه‌ ده‌گریت و له‌سهر بنه‌مای کۆبونه‌وه‌ی تاکه‌ نازاده‌کان دادمه‌زرت (به‌شیره، حسینی، لیبرالیزم و کۆنسێرفاتیزم، ۱۷).

به‌ بروای (جۆن لۆک) مرؤف بوونه‌وه‌ریکی عاقل و نافرینه‌ره‌وه به‌دوای خوشگوزهرانی‌دا ده‌گه‌رت که ههمان نامانجی عه‌قله، به‌کاره‌ینانی عه‌قلیش لای مرؤف

قوله ما (Cahoone, Lawrence, 97). (جون ستیوارت میل) یش سه پانڈنی کؤت و بهندی به سہر کردہ وہ کافی تاکہ کہ سدا له پیناوی پاراستنی شکو و ریزی مرؤف به پیوست دہزانی، لہم پیناوشدا نازادی رہای رتدہ کردہ وہو یاساوی دہستہ بردانی دہولت له ژبانی ثابوری له پیناوی کہ مکرندہ وہی کاریگہری ناپہ کسانہ کؤمہ لایہ تہیہ کان و خوشترکردنی ژبانی خہ لکدا دہ ہیناویہ (ستیوارت میل، جون، 1996).

چہ مکی سوودگہ رانی لای (میل) تہنہا له گہران بہدوای چیژدا کورت نەدہ بوہوہ، بہ لکو زیاتر له رینگہ گرتن له کؤست و نارہ حق و کہ مکرندہ وہی نازاردا بہ رجہ ستہ دہوو (ستیوارت میل، جون، ۵۰)، بہ ہمان شیوہش مانای چیژ تہنہا له چیژہ جہ ستہ بیہ کاند کورت نەدہ بوہوہ، بہ لکو بہ بروای ٹہو چیژہ عقلی و ئەخلاقیہ کان بہرزتر و پیروترن (ستیوارت میل، جون، ۴۵).

بہ بروای (میل) تاکہ کہ س بونہ و ہریکی کؤمہ لایہ تہیہو له پیشکوتن و گورانی ہمیشہ پیدایہو له پیناوی بہدیمینانی ٹہم پیشکوتن و گورانہ شدا، بہ ناچاری پیوستی بہ ٹہویترہ (ٹوڈارد، کاترین، ۲۰۱۸، ۱۶)، لیزہ شوہ دہستہ بردانی دہولت له پیناوی ہاوکاریکردنی پھراویترخراوان و سنوردارکردنی مافی خواہندارتی تابیہت بہ گویریہ دیسیلین و یاسایکی دیاریکراو له ہزری (میل) دا سہرہ لئدہ دات، ہر ٹہم دہستہ بردانہ شہ کہ بہ گویریہ میل دہرفہت بؤ بہدیمینانی زؤرتین ریزی نازادی تاکہ کہ س دہرہ خستینت (ابراہیم، موسی، 2011، 175).

(میل) بروای بہ دہستہ بردانی مرؤف له ژبانی سیاسی له پیناوی بہدیمینانی ژبانیکی باشتردا ہہوو، ہر وہ کو دہ لیت: "بہ کورتی دہ کرت بہ سہر سہرجہم سہرچاوہ گورہ کافی ٹہ شکوہ نجہو نازاری مرؤیدنا زالبین یاخود بہ سہر زؤریہ یاندا زالبین، ٹہمش بہ ہولنی مرؤی و بہ توانا ویستی مرؤف بہدیدیٹ" (ستیوارت میل، جون، ۵۳).

بہم شیوہیہ ہزری نوئی (لیبرالیزم) زیاتر بہ لای دہستہ بردانی دہولت و دایینکردنی خوشگوزہرانی بؤ خہ لک و دہسہ لاتی یاسا سنوردارکردنی نازادی تاکہ کہ س له پیناوی بہرژوہندی گشتی دہشکیتہوہ، کہ ہر ٹہم بہ ہایانہ بوون دواتر دیوکراسیان پایہ دار کردو ہزری (لیبرالیزم) یان بہ ہزری دیوکراسیہوہ گردناوہ روانگہی لیبرال دیوکراسیان ہیناویہ کایہوہ.

دواتریش (توماس ہیل گرین _ ۱۸۳۶-۱۸۸۲) (Tomas Hill Green) پھریدا بہ ٹایدی کافی (میل) و لہویش سہختگرت سہرکونہی ستہمی (نازادی گرینہستی کؤمہ لایہتی) کرد، بہ بروای (گرین) مانای نازادی تہنہا رینگرتن له دہستہ بردانی دہولت له ژبانی تاکدا نیہ (نازادی نریتی)، بہ لکو مانای نازادی توانای مرؤفہ بؤ چیژوہرگرتن له شتیک یاخود بہدیمینانی ٹامانجیک کہ خؤی بہ لایہوہ گرنگہ (نازادی نریتی). لیزہ شوہ رؤلی چارہنوسسازانہی دہولت له ژبانی تاکہ کاند لای گرین دہردہ کویٹ کہ خؤی له رەخساندن دہرفہت له بہردم تاکہ کان له پیناوی بینینی رؤلینکی گونجاو له ژبانی کؤمہ لایہتیدا دہبینہوہ (ابراہیم، موسی، 176). بہ بروای (گرین) مافی دہولتہ کہ یاساو رنمایہ کان له ہوارہ کافی فیرکردن و تہندروستی گشتی و مولکاپہتی تابیہت و یاسای کار له پیناوی کہ مکرندہ وہی کاریگہریہ نرینیہ کان نازادی تاکہ کہ س دانبت، ہر وہ کہ چؤن پیوایوہ بازاریش دامہ زراوہیکی کؤمہ لایہ تہیہو پیوستہ و ہکو ہر دامہ زراوہیکی تر له لایہن دہولتہ تہوہ کؤنترؤل بکرت و له بہرژوہندی گشتی بخرتہ گہر (ٹوڈارد، کاترین، ۲۴).

بہ گشتی (گرین) و ہکو ہزرمہندیکی دیاری (لیبرالیزمی نوئی)، وا دادہ نبت کہ سروشتی مرؤی بہ شیوہیہکی بنہرہتی کؤمہ لایہ تہیہو بہ شداریکردن له ژبانی کؤمہ لایہ تہیہا بالاترین وینہی گہشہی کہ سینتہ، خہ لک ملکہچی بہرژوہندی گشتی دہن، ٹہمش ووشیاری ہاوبہ شہ بہ ٹامانجیکی ہاوبہش، بہ لام سیاست ریکخستینیکہ له پیناوی

بہم پینہش ہزرہ لیبرالہ کان له سہدہ کافی حہفدہو ہزڈہ شؤرشیتیکی تیوریان بہرپاکردو بیروکی سنوردارکردنی دہسہ لاتیان له چوارچیوہی یاساداو ہزری دہستہ بردونی دہولتہ تیان ہیناویہ کایہوہ، لہو دوو سہدہ یدا ہزرہ لیبرالہ کان سہرچاوی سہرہکی ٹہو شؤرش و ریفورمانہ بوون کہ له ٹہورویادا رویاندہدا (بہ شیرہ، حسینی، میژووی پیری سیاسی سہدہی بیستہم، ۱۹). (لیبرالیزم) لہم ماوہ یدا بؤ لہناوبردن لہ مپہرہ نرینیہ کان و باوہرگہلی کہ نسیہی بانگہ شہی بؤ ٹایدؤلؤژیای خؤی دہ کرد، بہم پینہش شؤرشکہ لیک له ولاتہ پیشہ سازہ کان سہریانہ لدا، کہ گرنگتر پینان شؤرشہ کافی ٹینگلنہرہ (۱۶۶۰-۱۶۴۲) و شؤرش ٹہریکا (۱۷۷۶) و شؤرش فہرہنسا (۱۷۸۹) بوون (سہلای، مہلک یحیا، ۱۵). باسہ کافی (جون لؤک) یش له زؤریہی نوسراوہ کاندیا زیاتر پاساویہنناوہ بوو بؤ شؤرش (۱۶۸۸) ی ٹینگلیزی (Cahoone, Lawrence, 32).

ہر لہم چوارچیوہ یدا روانگہی (لیبرالیزمی کلاسیک) بؤ گورانی سیاسی خؤی له بہگراچوہنہوہی دہسہ لاتی ستہ مکارو بہرپاکردنی شؤرش خہ لکدا دہبینتہوہ، بہ ٹامانجی بہدیمینانی سیستیتیکی سیاسی کہ لہ سہر بنہمای نازادی و مافی خواہندارتی دامہ زرایت. بہ گویریہ ٹہمش گورانی سیاسی لای (لیبرالیزمی کلاسیک) گورانیٹکہ له خوارموہ له لایہن خہ لکہوہ سہرہ لئدہ دات و له پیناوی پاراستنی ماف و نازادی تاکہ کاند پنا بؤ شؤرش دہات، ٹامانجی گورایش گورینی سیستی ستہ مکار و ہینانہوہ کایہی سیستیتیکی کہ نازادی تاکہ کہ س پایہ دار بکات و مافی خواہندارتی تاکہ کان پاریزیت، بہم پینہش گورانی گورانیٹکی ریشہی دہ نبت روخاندنی سیستی کون و دامہ زرانندی سیستیتیکی سیاسی نوئی کہ لہ سہر بنہمای نازادی تاک دامہ زرایت، دہکاتہ ٹامانج.

ٹہم روانگہیہی (لیبرالیزمی کلاسیک)، بہ بہردہوامی لہ سہر ہمان تہوہ نہمایہوہ، بہ لکو له قوناعی دواتردا گورانی بہ سہر دہات و روانگہو نارسستہی جیوازو ہندیکار دژبہیک ہاتہوہ کایہوہ. ہزری نازادی رہای تاکہ کہ س و بیروکی دہولتی پاریزہر لہ سہر دہستی ہزرمہندانی ہاوشیوہی (جیزی بیننام و جون ستیوارت میل) رہخنہی لیگراو ہزری لیبرالیزم تیکہ ل بہ چہ مکی دیوکراسی کراو چہ مکی لیبرال دیوکراسی و بیروکی دہولتی خوشگوزہرانی له ژیر ناویشانی (لیبرالیزمی نوئی) ہاتہوہ کایہوہ، دواتریش جاریکتر بیروکی دہولتی پاریزہرو ثابوری بازاری نازاد له ژیر ناویشانی (نیولیبرالیزم) جہختی لہ سہر بہ ہا کؤنہوہ کافی (لیبرالیزمی کلاسیک) دہ کردہوہ.

تہوری دووم

ہزری (لیبرالیزم) له ٹیوان (لیبرالیزمی نوئی) و (نیولیبرالیزم):

یہ کہم / لیبرالیزمی نوئی (New Liberalism):

بہ پیچہوانہی (لیبرالیزمی کلاسیک) کہ زیاتر جہختی لہ سہر نازادی تاکہ کہ س دہ کردہوہ یہ کسانی و دادپہرہری بہ ہرہ شہ بہک لہ سہر نازادی دادہنا، (لیبرالیزمی نوئی) لہ گہل ہزرہ کافی قوتانجانہی (سوودگہ رانی) و بہ تابیہتی ہزرہ کافی (جیزی بیننام - Jeremy Bentham (1748-1832) و (جون ستیوارت میل - John Stewart Mill (1806-1837)، له بری نازادی پیی لہ سہر خؤشی و شادی بؤ زؤریہی خہ لک دادہگرت (توشار، جان، ۷۰۷). (جیزی بیننام) بیروکی گرینہستی کؤمہ لایہتی و ہکو خہ یالیک سہبارت بہ مافہ سروشتیہ کافی تاک رتہ کردہوہ بہدیمینانی خؤشی و شادی بؤ زؤریہی خہ لک بہ تاکہ یاساوی ہر ریکخراویکی سیاسی له

ناراسته بکن و نامانجیان پنی نیشابندن، وانا هوی خیرو بیرو خوشی و رهمانهندی خه‌لک بن" (به‌شیره، حسینی، دیوکراسی بۆ ههموان، ۱۵).

گرنگی ئەم روانگە پراگاتیستیکەش لەمەداو بوو کە خەلکی لە پابەندییەکان بە بیرونەریتی دارپێژراو وەک سەرچاوەی راستیەکان رزگار دەکات و بەکارهێنانی هەر جۆرە گۆرانکاری و داھینانیک کە بە قازانجی ژیانی مرۆف بیت پاساو دەدات. بەم مانایە (پراگاتیزم) فەلسەفەی ئەزموون و پێغۆمی بەردەوام و رزگاری لە راپۆردوو نەریتی کۆنەو لەم رۆوە رۆبەروی رەھاگەرابی دەبێتەو (به‌شیره، حسینی، دیوکراسی بۆ ههموان، ۱۵). (وليام جيمس) پارێزگاری لە (لیبرال- دیوکراسی) دەکات بەو پێیە لە مێنەیدا، راستیەکان بەردەوام دەکۆپین و مرۆف لە پانتایی نازادیدا دەژیت و پێنەندی هیچ راستیەکی نەگۆر ناییت. بە بروای (جۆن دیوی) یش سروشتی مرۆف نەگۆر و پتەو نیە، بەلکو بەردەوام لە گۆراندا، مرۆف بەردەوام لە حالی گۆران و سەرکەوتندا، وەروەکی رۆی لە نامانجیکە کە پێناسە ناکرێت (به‌شیره، حسینی، دیوکراسی بۆ ههموان، ۵۸). (دیوی) بە توندی رەخنە لە (لیبرالیزمی کلاسیک) دەگرت و بەناوی بەرپرستی کۆمەڵایەتیەو رۆانگە تاکگەرابی ئەتۆمی - کە لە روانگەیکە مادیانە پەتێوە دەپروانێه تاکەکەس - رەتدەکردهوه (تۆدار، کاترین، ۲۸).

بەم شیوەیە ئەگەر (لیبرالیزمی کلاسیک) بایەخێکی زۆر تاییەتی بە پاراستنی تاکەکان دژ بە دەستورەدانەو کانی دەولەت دایت، ئەوا لە بەرامبەردا (لیبرالیزمی نوێ) جەخت لەسەر دەستبەردانی دەولەت بە نامانجی بەدەینانی بەرژەو نەندی گشتی دەکاتەو. دەولەت لە قەوارەیکە مەترسیدارەو لەسەر تاکەکەس بوو بە هیزو توانای چاکەو بەدەینانی خۆشگوزەرابی بوو ئەرکی لە پێشینی دەولەت (تۆدار، کاترین، ۴۱). (لیبرالیزمی نوێ) داوا لە دەولەت دەکات دەست لە ئابوری وەبەدات تاوێک زێدەرەوی نەریتی سەرماوە بازار جەو بکات، چیت ئەرکی دەولەت لە پاراستنی تاکەکان و رینگرتن لە پێشیلکردنی مافەکاندا کورت نایتەو وەکو ئەوەی (لیبرالیزمی کلاسیک) بانگەشە بۆ دەکرد، بەلکو ئەرکەیکە بۆتە بەدەینانی بەختەو مەری تاکەکان لە رینگە کاری بەهێزکردنی سەقامگیری ئابوری و دیسپلینکردنی بازارەو (تۆدار، کاترین، ۴۱).

بەم شیوەیە وەکو چۆن (لۆک) بنەماوەیک فەلسەفی بۆ هەلگیرسانی (شۆرشی ئینگلیزی) سالی (۱۶۸۸) وەکو پاساوێک بۆ شۆرش بەسەر فەرمانرەوایی رەھا، هینایەکیەو (میل) یش هات تاوێک پاساوی رۆانگە ریفۆرمخواری نینتەو و بنەماوەیک تیۆری بۆ دابنیت (ابراهیم، موسی، ۱۷۵). جەختکردنەو لەسەر گۆرانی دیوکراسی و پەنابردنە بەر سندوقەکانی دەنگدان و مافی هەلژاردن بۆ هەموو کەسێک گرنگترین پەنەسییەکانی (لیبرالیزمی نوێ) بوون کە لە مێنەیدا گۆرانی سیاسی لە چوارچێوەی ریفۆرم و هەلژاردندا بە شیوەیکە ناشیانە، بەرجەستە دەبوو (الجیالی، صقر، ۲۰۱۴، ۱۱۴).

بە گشتی (لیبرالە نوێەکان) هەرەوێک لە روانگە هەرمەندە پراگاتیستەکاندا دەردەکەوت، پاساویان بۆ رێژەیی بوونی هەرزو ئایدیایان دەهینایەو وەکو دژی هەر چەشنە بیروبوونێکی رەھاو دۆگایی بوون کە بیروێکە شۆرشکێرەکان پاساویان پێنەهینایەو. لای ئەمان خزمەتکردنی کۆمەڵگە نامانجی سەرکەوێکەو هەرزەکان بە گۆرەیی بارودۆخەکان گۆرانیان بەسەردا دیت و راستی و شیاو بوونیشیان پشت بە بەدەینانی ئەم نامانجە دەبەستت. لێرەشەو ئەم بۆچوونە پاساوی بۆ هەرزو ریفۆرمخواری و هەولێدان بۆ چاککردنی بارودۆخەکان دەهینایەو، ئەوەک گۆرینی سیستی سیاسی و رووخاندنی دەسەڵاتە ستمکارەکان وەکو ئەوەی کە (لیبرالیزمی کلاسیک) پاساوی بۆ دەهینایەو.

دروستکردنی مەرجه کۆمەڵایەتیەکان کە وا دەکات گەشە ئەخلاق شیاو بیت. نازادی لای (گرین) ئەرینی، بریتیه لە توانایی لەسەر کردار ئەوەک توانایی لەسەر سامان، پشتگیری دەستبەردانی دەولەت دەکات بە نامانجی زامکردنی پەرودەدی نیشتان و تەندروستی گشتی، هەرەو هەواوی ئەو دەولەت هانی سەندیکو هاریکاریەکان و کۆمەڵە زامکارەکان بادت (توشار، جان، ۸۷۷).

(لیونارد ت. هوبهاوز - Leonard T. Hobhouse) (۱۸۶۴-۱۹۲۹) یش بە هەمان شیوە وەکو هەرمەندیکی (لیبرالیزمی نوێ)، رەخنە لە (لیبرالیزمی ئابوری) دەگرت و هەولێ نیک کردنەو (لیبرالیزمی) لە سۆشیالیزم دەداو لە مێنەیی سەرلەنوێ رافەکردنەو نازادیهو بەرەو لەخۆگرتنی دەولەتی خۆشگوزەرابی دیوکراسی دەروات (Gaus, Gerald, 49). (هوبهاوز) بەرگری لەو رۆلە دەولەت دەکات کە ژیانی کۆمەڵایەتی ریکەخات، پشتیوانی لەو ئایدیایەش دەکات کە دەلێت "ریفۆرمە کۆمەڵایەتیەکان لەگەڵ ریزو پەلو پەیی تاکەکەسیدا دەگۆنن" (تۆدار، کاترین، ۲۵). نازادی لای (هوبهاوز) بە هەمان شیوەی پیرمەندانی تری (لیبرالیزمی نوێ)، لە مێنەیی ژیانی بە کۆمەڵدا دەردەکەوت ئەوەک ژیانی تاکەکەس، هەرەوێک دەلێت: (نازادی) نایتە مافیک لە مافەکانی تاکەکەس، تەنیا ئەو کاتە نەبێت کە پەيوەست بیت بە کۆمەڵگەو (تۆدار، کاترین، ۳۵).

بەم شیوەیە (لیبرالیزمی نوێ) لە هەرزو (گرین) و (هوبهاوز) یشدا بە هەمان شیوەی (میل) بەرەو سەنۆردارکردنی نازادی تاکەکەس لە پێناوی بەرژەو نەندی گشتی و رۆلێ دەولەت و یاسا لە بەدەینانی خۆشگوزەرابی خەلک وەرچەرخا. لێرەدا ئایدیای دەولەتی خۆشگوزەرابی هاتەکاوە کە جەختی لەسەر ئەرکی دەولەت لە بەدەینانی خوشی و شادی بۆ خەلک دەکردهوه، ئەم هەرزە لای ئابوری ئینگلیزی (جۆن مینارد کینز - John Maynard Keynes) (۱۸۸۳-۱۹۴۶)، بە تەواوی پەیدا بوو.

(کینز)، لە کتێبەکیدا (تیۆریەکی گشتی دەربارەیی بەکارهێنان و قازانج و دراو) کە لە سالی (۱۹۳۶) دا نووسی پێش هەموو شتیکی دژی بیکاری بوو، بە بروای ئەو سیاسەتی (لیبرالیزمی کلاسیک) هۆکاری سەرھەلدانی بوو (توشار، جان، الجزء الثالث، ۱۰۶۵). (کینز) لەم کتێبیدا نامازەیی بۆ ئەوە دەکرد کە (لیبرالیزمی) سەدەیی نۆزدە لە جیانی هاوچەرخدا قبۆلێکراو نیە، هەولێدەدا ئامرازگەلیک بۆ جێبەجێکردنی سیاسەتی (سەقامگیری کۆمەڵایەتی و دادپەروری کۆمەڵایەتی) بدۆزیتەو و سەرەنجامیش سیاسەتیکی ئابوری هینایەکاوە کە بە (ئابوری کینزی) ناسرا (توشار، جان، الجزء الثالث، ۱۰۶۶). (ئابوری کینزی) لە سببەکانی سەدەیی راپۆردوودا جەختی جۆراوجۆر بوو سەبارەت بە کۆنترۆلی زیاتری سەرپەرشتی دەولەت لەسەر سیستی بازار لە پێناوی کەمکردنەو هەژاری و بیکاری، کە هەر ئەمەش لە دوایدا بوو کاکلەیی پەنەسیی (لیبرالیزمی نوێ) (فینسینت، ئەندرۆ، ۹۴).

هەرمەندە (پراگاتیست) کانیش لە ئەمریکا بە هەمان شیوە جەختیان لەسەر رۆلێ دەولەت لە ژیانی کۆمەڵایەتیەکان دەکردهوه، پراگاتیستەکان بروایان وابوو کە مانا و راستی رۆوداوەکان دەبێت لە قازانج و نامانجی ئەواندا بدۆزیتەو ئەوەک لە بیرو هەرزو پێشترەکاندا (به‌شیره، حسینی، دیوکراسی بۆ ههموان، ۱۴). بەناواینگرتن پیرمەندانی پراگاتیست (چارلز پیرس - Charles Sanders Peirce) (۱۸۳۹-۱۹۱۴)، (ویلیام جیمس - William James) (۱۸۴۲-۱۹۱۰)، (جۆن دیوی - John Dewey) (۱۸۵۹-۱۹۵۲)، سەرەرای جیوازی تێروانیان لە هەندی بواردا، بەلام هەموویان لەو بۆچوونەدا هاورا بوون کە "راستی هەرزەکان لە گەیانندی سوودو قازانج بە خەلک دەردەکەوت. هەرزەکان کاتیکی وە راست دەگەرن کە ژیانی خەلک

دهولت له (ليبراليزم نوئى) دا رولنىكى ئەرئىتى ھەيەو شايانى ريزگرتن و پەنا بۇ بردنە نەوھك دژايەتى كردن و پروخاندن، باشتكردى زىيانى خەلك له ھزرى (ليبراليزم نوئى) دا ئەركى سەرەكى دەولتەتەو ئەم ئەرکەش پيويستى بە گرتنەبەرى رپوشوئە ديموکراسى و ئاشتىيانەكان ھەيە نەوھك زەبروزەنگ و شۆرش و توندوتىژى. بەم پيەش گوراني سياسى له ھزرى (ليبراليزم نوئى) دا گورانيكى ئاشتىخوزانەو ديموکراسىيانەيەو له لايەن نوخەي فەرمانپرواوه له ريگەي ريفورمى بەردەوامەو ئەنجام دەدرت.

دووه / (نيوليبراليزم - Neoliberalism):

ھزرى دەولتەتسالارنەو كۆمەلگەي خۆشگوزەرانى (ليبراليزم نوئى) له نيوى دووهى سەدەي بيستەم له لايەن تيوريى (نيوليبراليزم) ھو بە توندى دژايەتى كراو ھزرى (ليبراليزم) بەرەو روانگەي سنورداركردى دەولت و پايدەداركردى ئازادى تاكەكەسى گەپايەو.

چەمكى (نيوليبراليزم) زياتر له لايەن دژەكئىەو بەكاردەھات تاوھكو لايەنگرانى-چەپە نوئىەكان بۇ نمونە (دەيقد ھارفى - David Harvey كئيتىكى بە ناوى (Neoliberalism) له سالى (2007) دا نووسى، تيايدا رەخنە لەو روانگەيەي (ليبراليزم) دەگریت كە پاساو بۇ ئابوى بازارى ئازاد دىئىتەو - ئەم چەمكە ئامازە بوو بۇ ئايدولۇزىيەكى سياسى، كە ياساى بازارى بەسەر ياساى ھكۆمەتدا شكۆدار دەكردى ھانى كەمكردەوئەي خەرجى گشتى و كەمكردەوئەي باج و لاواركردى يەكئيتىە كركباريەكانى دەداو دژايەتى ريكخستنى ھكۆمى بۇ چالاكى ئابورى دەكرد (وسويل، ليفانز، 2016). بەنما سەرەكەكانى (نيوليبراليزم) برىتیبوون له (ياساى بازار، ئازادكردى بازار له ھەر باجىك كە ھكۆمەت دەبىسەينىت، لاردنى چاودىرى لەسەر نرخ، ئازادى تەواوى جولەي سەرمايەو كەلوپەل و خزمەتگوزارى، كەمكردەوئەي خەرجى گشتى لەسەر خزمەتگوزارىە كۆمەلەيتەكان وەكو پەرودەو چاودىرى تەندروستى (مارتيز، اليزايت - ارنولد، غارسيا، 2012). له دیدى (نيوليبراليزم) دا، ھزرە نوئىەكان (ليبراليزم) يان دووچارى قەيران كودەو دەرچوون له قەيرانش تەنبا له ريگەي گەپانەو بۇ پەرسىيە تاكگەرايەكان و (ئازادى مملاتى) وە بەدیدیت، كە له (ليبراليزم) كلاسيك) دا له ئارادا بوو، بە پرواى (نيوليبراليزم) ھەموو كيشەيەك له دەستپورەدانى دەولتەتەو سەرھەلەدەت كە لوت له شتىك دەژەئیت كە ھى خۆى نيە (توشار، جان، 1060).

بىرمەندانى نيوليبراليزم) جەخت لەسەر بىلايەنى بازار و رېگرتن له دەستپورەدانى دەولتەت دەكەنەو بىلايەنى بەھايى و پىئوانەي بازار بە سەرچاوى ھىزەكەي له قەلەمدەدەن. پىئان وايە بازار پىويستى بە پاساو ھىنناوئەو پىئوانەي (نورماتيف) و بەھايى نيە لەبەرئەوئەي ھەموو پىئوانەيەكى دەرەكى رەتدەكەتەو جگە له پىئوانەي ئالوگورى دادپەرورەنە، (فريدريك فون ھاىك - Friedrich Von Hayek) (1899-1992)، له سەرەتاي گەشە ھزرەكەي و له پاساوەكاندا بۇ ئابورى بازار لايەنگرو سەرخەرى ئەم بۆچوونە بوو (منصور، اشرف، 2008، 174). بە پرواى (ھاىك) باشترين سياسەتى گونجاو سياسەتى ئازادى تاكەكەسيە ھەرەك چۆن له سەدەي نۆزدەدا بەو شىوئە بوو (توشار، جان، 1061). (ھاىك) گەورەترين مەودا بۇ ئۆتۆنۆمى (Autonomy) و سەرەخۆي تاك بە بىلايەنى بەھايى بازار دەبەستىتەو، بەو پىيەي بە پرواى ئەو بىلايەنى بازار وا له تاكەكان دەكات بتوان بە گوئىرى بۆچوونەكانى خۆيان و بەئى پايەندبوون بە بەھاو ئامانجە سەپىنراوھەكان بە سەرياندا، پەرە بە خۆيان بەدەن. ئابورى بازار بە گوئىرى (ھاىك) گەبشتن بە پرارى عەقلانئە

كارىگەرى ھزرە نيوليبرالەكان بە تايەتى له ھەشتاكانى سەدەي راپوردودا زۆر بەرچاو بوو، وە گرنگرين ھزرەمندانىشى جگە له (فريدريك فون ھاىك) برىتیبوون له (مىلتون فريدمان - Milton Friedman) (1912-2006)، (رۆبەرت تۆزىك - Robert Nozick) (1928-2002) (مارشال، جوردون، 1238). (نيوليبراليزم) (ھاىك و فريدمان و تۆزىك)، ھەموويان لەسەر ئەو كۆك بوون كە سەرزەنشتى زىندەپەيەكان و پشيوئەكان و شكستەكانى دەولتەتى خۆشگوزەرانى كۆمەلەيتەكى لەسەر ئاستى كۆمەلەيتەكى و ئابورى بكن، له ريگەي گەپانەو بۇ رىيازى شىكارى كلاسيكى تاكەكەسى (ئۆدارد، كاترين، 47). (تۆزىك) بەلگەي دەھىنناوئەو كە يەككىك له سەرەكترين خراپەكانى سوودگەراي ئەوئەي كە كۆششى ئەو بۇ سوودو بەرەپەو ھۆكارە بۇ پروخان و له بەبىردنى تاكەكان و ئازادى تاك (فېنسىنت، ئەندرو، 72). (ھاىك) یش بە تيۆرسىنى دژە تيۆريى (كىزى) بەناوانگ بوو، له يەكەم كئيتىدا (تيۆرى رەخنەو رۆلى بازارگانى) رەخنەي له كئيتى (گەپان بە دواى پارە) ي (كىز) دا دەكرت (مارشال، جوردون، 1062). (تۆزىك) له كئيتى (ئازاوهو دەولت و يۆتۆپيا) رۆلى دەولت تەنبا له ئامرازى پاسەوانى كورت دەكەتەو، (ھاىك) جەختى لەسەر ئەو دەكردەو كە سياسەت و ئابورى ئايدىالى (ريكخستنگەلى لەخۆوئەي) نوئىەريەتى بازارى ئازاد دەكەن (مارشال، جوردون، 1377). (ھاىك) جەخت لەسەر گەشەي خۆبەخۆى بازارى سەرمايەدارى دەكەتەوئەو پىي وايە سەرمايەدارى خۆبەخۆو بەئى ھىچ پلانىكى پىش وەختەو جى مەبەست له داىك دەيت و گەشە دەكات و تواناى خۆرىكخستن و خۆبەپۆرەردنى ھەيە. ئەمەش بە پشت بەستن بە توئىتەنەوئەو نوئىەكانى بايولۇجىاو زانستى سىپىرنايىكا بەو پىيەي چۆن ئەم زانستانە سەلماندىوانە كە سىستىمىكى له خۆو سەرھەلەدەت و بەخۆى كارلىكە بايولۇجى و فزييايەكانى دياردەكانى گەردون و بونەوەرەكان ريكدەخت، بە ھەمان شىوئە رىسايەكى گەلەنەكراوو خودپاوبو بەسەر كۆمەلگەدا زالە (منصور، اشرف، 178). بە پرواى (ھاىك) رپوترتين دىپەنى سىستى خودپاوبو له كۆمەلگەدا دانوستان و بازارە، بازار گەر لىيگەريين خۆى له خۆيدا مەيلى بەرەو ھاوسەنگى ھەيەو بە ھاوسەنگى دەكات (Tower, Lyman, 138).

(والتر لىپمان - Walter Lippmann) (1889-1974)، يەككىكى ترە لەو بىرمەندانەي (نيوليبراليزم) كە رەخنە له (ليبراليزم) دەولتەتى خۆشگوزەرانى) دەكرت و كئيتەكەي (كۆمەلگەي باش - good society) رەتكردەوئەي توندى ھزرە گەشپىنانەكانە كە له ماوئەي گەشانەوئەدا له ئەمريكا باوى بوو. (لىپمان)، (ليبراليزم نوئى) بە پشتكردەن ئايدى رادىكالىەكانى سەرەتاي تاوانبار دەكات و دەئيت: " (ليبراليزم) گوراوه بۇ سىستىمى قبولكردى دۆخى باوو بەرگرى لىكردى " (توشار، جان، 1061). بە گوئىرى (لىپمان) ئابورى پلان بۇ دانراو (مخطط) - كە (ليبراليزم نوئى) پاساوى بۇ دەھىنناوئەو - بەرەو جەنگ دەروات، دەكرت ديموكراسى لەكەدار بكات و بەرژەوئەندىە تايەتەكان بەھىز بكات و بەرەو ناوئەندچىتى و تۆتالىتارىەت ھەنگا و ھەلكرت (توشار، جان، 1062). (لىپمان) وا دادەنى كە جىھانى ئەمرو بە تەواوى

توانای چاره‌سهرکردنی ئەو گرفتانهی هه‌یه، که به به‌رده‌وامی له کۆمه‌لگه‌دا بۆ به‌رووبان ده‌بێته‌وه. به‌مانا‌یه‌ش گۆران لای ئەوان سروسشتیکی ریفۆرئوخو‌ازانهی هه‌یه‌و خوازباری چاره‌سهرکردنی گرتنه‌وه‌ک هه‌ینانه‌کایه‌ی بارودۆخیکێ ئایدیالی که له لایهن هزرێکه‌وه وه‌کو حه‌قیقه‌ت ته‌ماشاکریت، هه‌روه‌کو چۆن له‌رونگی هزره‌نده‌پراگماتیسته‌کانه‌وه ده‌رکه‌وت که پێیان وایه‌ مرۆف به‌ به‌رده‌وامی له‌ رینگه‌ی کرده‌وه‌کانی خۆیه‌وه بارودۆخی ژبانی باشت ده‌کات. بۆچوونه‌وه‌کانی (کارل پۆپهر) یش له‌باسه‌کانی ده‌رباره‌ی (ئهن‌دازباری کۆمه‌لایه‌تی هه‌نگاو به‌هه‌نگاو) که دواتر باسی ده‌که‌ین، پاساو‌هه‌ینانه‌وه‌یه بۆ هه‌مان گۆرانی عه‌قلانیانه‌ی لای مرۆف له‌ چوارچێوه‌ی هه‌مان سیستمی سیاسی باودا.

باسی دوومه روانگی کارل پۆپهر ده‌رباره‌ی گۆرانی سیاسی

(کارل رایموند پۆپهر - Karl Raimund Popper) (1902-1994)، زیاتر وه‌کو فه‌یله‌سوفی زانست و (ئه‌یستیمۆلۆجیسیت) ناوبانگی ده‌رکردوه‌و له‌ زانکۆی (قیه‌نا) ماتماتیک و فیزیوا ده‌روونناسی خوێندوه‌. له‌ پرووی زانستی و فه‌لسه‌فیه‌وه‌ ره‌خنه‌ی له‌ پۆزده‌تیفیزمی لۆجیکی (logical positivism) ی گروپی (ئه‌لقه‌ی قیه‌نا) ده‌گرت و ئەم ره‌خنه‌شی له‌ یه‌که‌م کتیی گرنکیدا له‌ ژیر ناوی (لۆجیکی دۆزینیه‌وی زانستی) له‌ سالی (1934) بلا‌وکردۆته‌وه‌ (به‌رزنجی، ئازاد، 2008، 39). له‌ سه‌ره‌تا‌دا ماوه‌یه‌کی کورت له‌گه‌ڵ ئهن‌دوامانی ئەو ئه‌لقه‌یه‌ (پۆزده‌تیفیزم) کاری کردوه‌و له‌ نزیکه‌وه‌ له‌ فه‌لسه‌فه‌که‌یان ئاگادار بووه‌، به‌لام دواتر هه‌ینا‌ش لێیان دوور که‌وته‌وه‌و ره‌خنه‌ی له‌ جه‌وه‌ری فه‌لسه‌فه‌که‌یان گرتوه‌. له‌گه‌ڵ هاتنه‌سه‌رکاری (نازیه‌کان) یش نه‌م‌سای به‌ره‌و نیوزهن‌ده‌ به‌جێهێشتوه‌وه‌ له‌وی ده‌ستی به‌ وانه‌ووتنه‌وه‌ کردوه‌ (پۆلادی، که‌مال، 1956).

پاش کۆتایی هاتنی جه‌نگیش نه‌گه‌راوه‌ته‌وه‌ بۆ نه‌م‌ساو پرووی له‌ ئینگلته‌ره‌ کردوه‌و لێی نیشته‌جێ بوه‌، له‌وی بۆته‌ مامۆستای فه‌لسه‌فه‌ی زانست و لۆجیکی زانکۆی (له‌ندن). له‌ سالی (1957) کتیی (هه‌ژاری میژووگه‌رابی The poverty of Historicism) و له‌ سالی (1963) (مه‌زه‌نه‌وه‌کان و پوچه‌لگه‌رده‌نه‌وه‌کان Conjectures and Refutations) و له‌ سالی (1972) (زانیی باه‌تیانه‌: نزیکبونه‌وه‌یه‌کی گۆراخو‌ازانه Objective Knowledge: an Evolutionary Approach) ی نوسیوه‌، له‌ سه‌رحه‌م ئەم کتییانه‌یدا ره‌خنه‌ی له‌ پۆزده‌تیفیزم ده‌گرت و بپروکه‌ سه‌ره‌که‌یه‌کیانی به‌وه‌ی میژوو خواوه‌نی کۆمه‌لایه‌تی یاسای تایه‌ت به‌ خۆیه‌تی په‌تده‌کرده‌وه‌ (به‌رزنجی، ئازاد، 40).

گرنگی (پۆپهر) له‌م باسه‌دا له‌وه‌دایه‌ که‌ سه‌رحه‌م هزره‌کانی ته‌نانه‌ت له‌ بواری فه‌لسه‌فه‌ی زانستیشدا گه‌توگۆکردن و توێژینه‌وه‌یه‌ له‌سه‌ر شێوازی به‌ده‌هاتی گۆران و چۆنیی پرودانی گۆرانه‌وه‌کان. هه‌روه‌ها دیارترین هزره‌ندی (لیبرالیزم) که‌ گرنگی به‌ گۆرانی سیاسی ده‌دات و له‌ هه‌مبه‌ر ئەو شێوازی که‌ خۆی تیۆریزه‌ی ده‌کات ره‌خنه‌ له‌ شێوازه‌کانی تری گۆران ده‌گرت. قسه‌کردن ده‌رباره‌ی چه‌مکی (کۆمه‌لگه‌ی گراوه‌) و (ئهن‌دازباری کۆمه‌لایه‌تی هه‌نگاو به‌هه‌نگاو) بۆچوونی سه‌ره‌کی (پۆپهر) له‌ بواری هزری سیاسیدا به‌رحه‌سته‌ ده‌کات، بۆیه‌ ئەم باسه‌ به‌سه‌ر دوو ته‌وه‌دا دا‌ه‌ش ده‌که‌ین و له‌ هه‌ر یه‌کیاندا قسه‌ له‌سه‌ر یه‌کیک له‌و چه‌مکانه‌ ده‌که‌ین.

روحي کۆمه‌لگه‌گه‌رابی به‌سه‌ریدا زاله‌و، له‌م روانگه‌یه‌شه‌وه‌ لێکچوونیکێ بنه‌رقی له‌ نیوان ده‌وله‌ته‌ تۆتالیتاریه‌ سته‌مکاره‌کاندا له‌ ئارادایه‌، هه‌رپۆیه‌ش له‌ ره‌خنه‌کانیدا روسیای سوڤیتی و ئیتالیا‌ی فاشی و ئه‌لانی‌ی نازی یه‌که‌وه‌ کۆده‌کاته‌وه‌و به‌ هه‌رپۆیه‌ بۆ سه‌ر ئازادی له‌ قه‌له‌میان ده‌دات (توشار، جان، 1062).

له‌ به‌ریتانیوا وولاته‌ یه‌گه‌رتوه‌کانی ئەمه‌ریکا هزری (نیولیبرالیزم) له‌گه‌ڵ گه‌بشته‌ ده‌سه‌لاتی هه‌ریه‌ک له‌ پۆنان‌د ریکان له‌ ئەمه‌ریکا مارگریت تاتشه‌ر له‌ به‌ریتانیا پراکتیزه‌ کراو هه‌ولندا سیاسه‌تی ده‌وله‌ت له‌سه‌ر بنه‌مای ئەو هزره‌ ریکبخریت. (نیولیبرالیزم) له‌ ئەمه‌ریکا کاری له‌سه‌ر وێزاکردنی پرۆگرامی چاودیزی کۆمه‌لایه‌تی ده‌کردو هه‌یشی ده‌کرده‌ سه‌ر مافی کریکاران، به‌ تایه‌تی کریکارانی کۆچه‌ر (مارتینز، الیزابیت - آرنولد، غارسیا). (مارگریت تاتشه‌ر) یش له‌ به‌ریتانیا ره‌خنه‌ی له‌ سیاسه‌تی ئابوری به‌ریتانی گرت و هه‌یشی کرده‌ سه‌ر یه‌کتی و سه‌ندیکا کریکاره‌کان و باجی دا‌به‌زاندو پێشه‌سازیه‌ نیشته‌انبه‌کانی تایه‌ت کردو بپروکه‌ی ده‌وله‌تی خۆشکۆزه‌رابی په‌تکرده‌وه‌ (وسویل، لیفانز).

به‌م شێوه‌یه‌ هه‌روه‌کو (ئه‌نتونی گیدنس) ده‌ئیت: "(نیولیبرالیزم) له‌ رینگه‌ی فراوانبوونی به‌رده‌وامی بازاره‌کانه‌وه‌ به‌ی وه‌ستان پڕۆسه‌گه‌لی رادیکاله‌ به‌هه‌م ده‌یت و چالاکان ده‌کات و له‌ پیناوی گۆران‌کریدا هه‌ینان ده‌دات" (گیدنس، ئەنتونی، له‌ نیوان راست و چه‌پدا، 2010، 23). لێزه‌دا (لیبرالیزم) بۆته‌ رادیکالیست و پشتتگی‌ی پڕۆسه‌ی گۆران ده‌کات و دیموکراسی و هه‌ل‌بژاردن به‌ هه‌رپۆیه‌ بۆ سه‌ر ئازادی دا‌ده‌ئیت، هه‌روه‌کو (هایک) ده‌ئیت: "ره‌نگه‌ ئەوه‌ راست بێت که‌ دی‌مانه‌ ملیۆنه‌ها له‌وانه‌ی که‌ له‌ هه‌ل‌بژاردندا به‌شداریان کردوه‌ رای خۆیان ده‌رپڕوه‌ راسته‌وخۆ خۆی به‌ ده‌ستی فه‌رمانه‌روایه‌کی سه‌ره‌پۆ سیاردوه‌، هه‌ل‌بژاردنی یه‌ک که‌س بۆ ده‌سه‌لات به‌ زه‌ره‌رت ئازادی مسۆگه‌ر ناکات" (فیسیست/ئه‌ندرو، 90).

به‌گۆی‌ری هه‌موو ته‌مانه‌ش، (نیولیبرالیزم) پشتتگی‌ی گۆرینی دۆخی باو ده‌کات و به‌شێوه‌یه‌کی رادیکاله‌ کار بۆ ئەوه‌ ده‌کات ده‌ستپه‌وه‌رانی ده‌وله‌ت له‌سه‌ر ئابوری کورت بکاته‌وه‌و بازار له‌ ژیر ده‌ستی یاسا‌کی ده‌وله‌ت ده‌ره‌بێت. به‌لام ئەم روانیه‌ی (نیولیبرالیزم) بۆ گۆرانی سیاسی به‌گۆی‌ری سیستمی سیاسی باو جیاواز ده‌یت، له‌ سیستمه‌ دیموکراسیه‌کاندا په‌نا بۆ ئامرازه‌ دیموکراسیه‌کان ده‌باو له‌ رینگه‌ی ئه‌نجامدانی ریفۆرمی رادیکاله‌وه‌ کار بۆ گه‌یشته‌ به‌ سیستمی بازار و سنووردارکردنی ده‌سه‌لاتی ده‌وله‌ت ده‌کات، به‌لام سیستمه‌ نادیموکراسی و تۆتالیتاریه‌کان له‌ روانگی (نیولیبرالیزم) هه‌و ته‌نها له‌ رینگه‌ی شو‌رش و ئامرازه‌ توندوتیژانه‌کانه‌وه‌ توانای گۆرینی هه‌یه‌و تۆتالیتاریزم گه‌وره‌ترین دۆزینی ئازادیه‌ که‌ به‌لای (نیولیبرالیزم) هه‌و به‌نرخ‌ترین به‌های مرۆفه‌.

به‌لام له‌گه‌ڵ ئەوه‌شدا هزره‌ندان (لیبرالیزم) به‌ شێوه‌یه‌کی گشتی دژی گۆرانی رادیکالی و ریشه‌بین که‌ ته‌واوی سیستمی باو هه‌له‌وه‌شیتته‌وه‌و زیاتر ئاره‌زووی گۆرانی هه‌نده‌کی و هه‌نگاو به‌هه‌نگاو ده‌که‌ن. ئەم روانگه‌یه‌شیا‌ن له‌ بڕوایانه‌وه‌ به‌ عه‌ق‌لی مرۆف سه‌رچاوه‌ ده‌گریت، که‌ به‌ بڕوای ئەوان مرۆف له‌ رینگه‌ی ئەو عه‌قله‌وه‌ توانای دۆزینیه‌وی چاره‌سه‌ری بۆ گرتنه‌ به‌رده‌وامه‌کانی ژبان هه‌یه‌ (Tower, Lyman, 142).

پوخته‌ی ئەوه‌ی باسکرا، گۆرانی سیاسی له‌ هزری (لیبرالیزم) دا پێشوازی لیکراوه‌و تیکرای هزره‌نده‌ لیبراله‌کان سه‌رباری جیاوازی بپروبوچوونان ئاره‌زووی گۆرانی سیاسی ده‌که‌ن و کارکردنی مرۆف له‌ رینگه‌ی عه‌قله‌وه‌ بۆ گۆرینی بارودۆخی باو به‌ کاریکی سروسشتی ده‌زانن. له‌م روانگه‌یه‌شه‌وه‌ ئەوان عه‌ق‌لی مرۆف به‌ سه‌رچاوه‌ی گۆران له‌ قه‌له‌مه‌ده‌ن و بڕوایان وایه‌ مرۆف بوونه‌وه‌یه‌کی عه‌قله‌وه‌ له‌ رینگه‌ی عه‌قله‌وه‌

تەمەرى يەكەم

پۇيەر ۋە ھزرى كۆمەلگەى كراۋە:

ھزرى كەنى (پۇيەر) بە تايىقتى ھزرى كەنى لەمەر فەلسەفەى زانست ۋە گەشەى زانستە سروسشيتەكان رۇئى بەرچاۋى لە بەدىئىناتى روانگەيەكى نوئى دەربارەى گۇرپى كۆمەلەيەتى ۋە سىياسى ۋە شىۋازى بەدىئىناتى گۇرپە سىياسىيەكان ھەبوۋە بەرگريەكانىشى لە ئازادى تاك ۋە كۆمەلگەى ديموكراسى ۋاى كودە بە يەككىك لە بەناۋبەتتەن بەرگريكارى لىبرال ديموكراسى لە قەلەم بەدرىت.

(زانىناسى) يان (فەلسەفەى ناسىن)، بنەماى ھزرى (پۇيەر) يىكديئىت كە لەگەل فەلسەفەى سىياسى ئەۋ پەيوەندىيەكى ئۇرگانىكى ھەيە، بنەماى سەرەكى ئەۋ ھزرىش (عەقلىگەرايى رەخنەگرانە) يە (پۇلادى، كەمال، ۱۵۹). كاكەلى بۇچوۋنى سىياسى (پۇيەر) ىش لەۋ تىۋرە زانيناسىيە كە لەسەر پەرسىيى قىۋلكردى ھەلەۋ عەقلىگەرايى رەخنەگرانە دادەمەرزىت سەرچاۋەى گرتۋە (پۇلادى، كەمال، ۱۵۷).

(پۇيەر) لە كنىيى (كۆمەلگەى كراۋە دوزمەنەكانى) دا، جەخت لەسەر (عەقلىگەرايى رەخنەگرانە) دەكەتەۋە كرۇكى ئەۋ فەلسەفەيەكى ئەۋ بە (مىژوۋگەرايى) ناۋى برودە دەداتە بەر رەخنە. لە پىشەكى ئەۋ كنىيەيدا دەنوسىت: "ھەۋلداۋە تا ھەندىك لە لەمپەرەكانى بەردەم ھەلسۈكەۋىتىكى عەقلىنى لەگەل كىشەكانى بونىاتنەۋەى كۆمەلەيەتى چارەسەر بىكرىت، ئەم كارە بە رەخنەگرتن لەۋ كۆمەلە فەلسەفە كۆمەلەيەتى ئەمجامدراۋە كە بەرپرسىيارىتى دزايەتى بەرلاۋو ىن بەلگە لەگەل دەرفەتى رىفۇرمى ديموكراتىك دەكەۋىتە ئەستۋى ئەۋان" (پۇيەر، كارل، ۲۰۰۶، ۱۸).

(پۇيەر) لەم كنىيەيدا رەخنە لەۋ تىروانىيەى (مىژوۋگەرايى) دەگرىت كە پىيى ۋايە مىژوۋ ھاۋەنى ياساگەلىكى تايەتەۋە بە گۇيرەى بەرنامەيەكى پلان بۇ دارپىراۋ لە لاين ھىزىكى بالادەستەۋە ئاراستە دەگرىت. لاي (پۇيەر)، ئەم روانىنە كوشىندەيەۋ رىگە لەۋ دەگرىت مۇرۇف ۋەكۇ بەكرىكى سەرەكى گۇرپان سەرىكرىت ۋە لە بەدىئىناتى گۇرپاندا پىشت بە مىتۇدى لەسەر خۇى زانستى بىسترتىت. ھەرىۋە جەخت لەسەر ئەۋ دەكەتەۋە كە ئامانجى ئەم كنىيەى "دەرخستى رادەى ترسناكى ئەۋ دانايىيە پىشگۇيە پەيھىتەرانەيە كە ناھىلن مىتۇدگەلى بەرەبەرەۋ لەسەر خۇى زانستى لەمەر كىشەى كۆمەلەيەتى بەكارپىنرىت" (پۇيەر، كارل، ۲۱).

(عەقلىگەرايى رەخنەگرانە) (پۇيەر) پەرسىيىكە بۇ گەشەى زانست ۋە چۇنئىتى بەرەۋ پىشچونى زانستە ئەزمونىيەكان، زانست لاي ئەۋ پىرۇسەيەكى پىشكەۋەتخوزانەيەۋ لە ئەنجامى كاردانەۋە بەرامبەر گرتتە باۋەكانەۋە بەرەۋ پىشەۋە دەچىت (بەرزىجى، ئازاد، ۵۴). لەم رەشەۋە (پۇيەر) رەخنە ئاراستەى تىۋرى ئىستىقراى (فرانسىس بىكۇن) دەكەت كە سەرھەلدىنى زانست بە بەرھەمى تىببىنى لە قەلەم دەدات، لە كنىيى (ئەفسانەى چوارچىۋەدا) (پۇيەر)، دەنوسىت: "فرانسىس بىكۇن دەلئىت زانست بە تىببىنى دەستپىندەكەت، بەلام زانست بە شىۋەيەكى بنەرقى بە تىۋرىيەكان ۋە لايندارىيەكان ۋە خورافەكان ۋە ئەفسانەكان دەستپىندەكەت. كاتتىك دەستپىندەكەت كە بەشىك لە چاۋەرۋانى ۋە بۇچوۋنەۋەكانى بە ھەلە دەكەنەۋە، ئەمەش ماناى ۋايە زانست بە گرتت دەستپىندەكەت" (پۇيەر، كارل، *أسطورة الإطراء*، ۲۰۰۱، 115). بە برۋاى (پۇيەر)، ھەموۋ تىببىيەك لە پىناۋى ۋە لەمەنەۋەى پرسىيارىكى دىيارىكرادايە يان بۇ ئەۋەى تىببىنى بىكەن پىۋىستە لە زىخاندا پرسىيارىكى دىيارىكرادايە بوۋنى ھەيىت (پۇيەر، كارل، ۱۱۸). ۋا تا بە گۇيرەى (پۇيەر)، تىببىنى تەنبا بەھۇى ھەبوۋنى گرتتەكەۋە رۇدەدات ۋە بەنى ھەبوۋنى گرتت ھىچ تىببىيەك لە ئارادا نايت، ماناى ئەمەش ئەۋەيە كە ھەبوۋنى گرتت ئەۋەك تىببىيىكردىن بنەماى سەرھەلدىن ۋە

گەشەى زانست لاي (پۇيەر) يىكديئىت ھەروەكۇ دەلئىت: "زانست بە گرتت دەستپىندەكەت ۋە بە گرتت كۇتايى دىت ۋە لە ميانەى مەملاتى لەگەل گرتتدا گەشە دەكەت ۋە پىشەدەكەۋىت" (پۇيەر، كارل، ۱۲۰).

(پۇيەر) برۋاى ۋايە كە مەعرفەى زانستى ۋە عەقلى مۇرۇف كە ئەم مەعرفەيە بە بەرھەمدىئىت ھەمىشە لە بەردەمى ئەۋەدايە دوۋچارى ھەلە ھەيىت (پۇيەر، كارل، ۱۸). راستىكردەۋەى ھەلەۋ رەتكردنەۋەى تىۋرۋ گرىمانەكانىش بە گۇيرەى بۇچوۋنى ئەۋ فاكىئەرى سەرەكى گەشەى زانست يىكەدەھىنئىت، لەم رۋەشەۋە (پۇيەر) تۋاناي پۇچەلنەۋە بە پىۋەرى زانستىۋونى تىۋرىيەكان دادەنئىت ۋە ئەۋ بىرۇكەنەش كە پۇچەل ناكرىنەۋە بە نازانستى لە قەلەمدەدات (بەشپىرە، حسىنى، مىژوۋى بىرى سىياسى سەدەى پىستەم، ۷۵).

بە برۋاى (پۇيەر)، پۇچەلكردەۋەى تىۋرۋ گرىمانە ئەۋەك سەلماندن، رىئى بەرىنى زانست ھەموار دەكەت، ۋا تا دەپىت كەموكرتى گرىمانە تىۋرىياكان بدۇزىنەۋە، ئەم دۇزىنەۋەيەش لاي (پۇيەر) كارى رەخنەيە (بەرزىجى، ئازاد، ۴۶). (پۇيەر) دەلئىت: تۋىزىنەۋەى عەقلىنى ۋە رەخنەگرانە بۋار بۇ مۇرۇف دەپەرسىنئىت تاۋەكۇ رەخنە لە گرىمانەكانى خۇى بىكرىت ۋە ھەلەكانى راست بىكانەۋە كەموكرتەكانى چارەسەر بىكات (بەرزىجى، ئازاد، ۱۳۷).

لەم روانگەيەشەۋە، ھەلەۋ راستىكردەۋەى ھەلە بنەماى سەرھەلدىنى زانستە لاي (پۇيەر)، ھەلەكانىش بەھۇى رەخنە بەردەۋامەكانەۋە دەردەكەۋن كە بۋارى ئاشكرابونى خەۋش ۋە كەموكرتەكان دەپەرسىنئىن، بەم پىيە رەخنە لە ھزرى (پۇيەر) دا مىكلىزىمى سەرەكى ۋە گرىكى گەشەكردىنى زانست ۋە دۇزىنەۋە زانستەكانە.

لېرەشدا كرۇكى ھزرى (پۇيەر) دەربارەى پىشكەۋىتى زانست ئاشكرادەپىت كە خۇى ئەۋەدا دەپىنئەۋە كە زانست بەھۇى لىۋردبۋنەۋە تىببىيىكردەۋە پىشكەۋىت، بەلكو بنەماى پىشكەۋىتى زانست دەركەۋىتى ھەلەۋ كەموكرتەكانە، ھەۋلدىن بۇ چارەسەركردى ھەلە كىلىلى گەشەسەندىن ۋە پىشكەۋىتى زانستە. عەقلىيەتى رەخنەگرانەش كە بەردەۋام بە گومانەۋە لە شتەكان دەپروانىت فاكىئەرى سەرەكى ئاشكرادىنى ھەلەكانە. پىرۇسەى پىشكەۋىتى زانست ۋە گۇرپانە زانستەكانىش بەم پىۋىدانگە پىرۇسەيەكى بەردەۋامى چارەسەركردى ھەلەۋ كەموكرتەكانەۋە پىۋەرى زانستىۋونى تىۋرىيەكانىش لاي (پۇيەر) تۋانايى رەتكردنەۋەيەتى، بەۋ مانايەى گەر تىۋرىيەك ياخۇد گرىمانەيەك خۇى ئەداتە دەست رەتكردنەۋەۋ رەخنە قىۋل نەكات، ئەۋا ئەۋ تىۋرىيە يان گرىمانەيە بە نازانستى لە قەلەم دەدرىت. لاي (پۇيەر) زانست رەھا نىۋە دەگرىت لە رىگەى رەخنەۋە رەتكرىتەۋە.

دۋاتر پۇيەر رىيازى (عەقلىگەرايى رەخنەگرانەى) خۇى كە لە رىگەيەۋە بە ۋەلامى گۇرپان ۋە گەشەى زانستى دەگەيشت، لە سنورى زانستەۋە بۇ سنورى كۆمەلگەۋ سىياسەت گۋاستەۋە. ھەروەك چۇن كە زانست لە رىگەى بەدروختىنەۋەى تىۋرى جىكرتۋەۋە پىش دەكەۋىت، كۆمەلگەۋ سىياسەتىش بۇ پىش كەۋىتلىان پىۋىستىان بە رەخنەى بەردەۋام ھەيە (بەشپىرە، حسىنى، دىۋىكراسى بۇ ھەمان، ۶۵). ئەۋ كۆمەلگەيەنەش كە تۋاناي قىۋلكردى رەخنەيەن نى، كۆمەلگەى داخراۋن، كە لە روانگەى (پۇيەر) ھەۋە سىستە تۋالىتارىيەكان نۇۋەى راستەقىنەى ئەم جۇرە كۆمەلگەيەنە، ھەر بۇيەش كنىيەكەى (كۆمەلگەى كراۋە دوزمەنەۋەكانى) بە ھەۋلىنىك بۇ تىگەيشتن لە سروسشى ئەۋ كۆمەلگەيەنە چۇنئىتى چىركردەۋەى خەباتى ھەمىشەيى لە دزىيان لە قەلەمدەدات (پۇيەر، كارل، كۆمەلگەى كراۋە دوزمەنەكانى، ۱۸).

ئەم بۇچوۋنەى (پۇيەر) لەسەر بنەماى برۋاى ئەۋ بە عەقلىۋونى مۇرۇف دادەمەرزىت، كاتتىك پىيى ۋايە مۇرۇفەكان بوۋنەۋەركەلىكى عەقلىۋونى ۋە لە عەقلىۋونىيەكى

ئەوئەھەر شىتېكى تىزىماتىر پىنۇستى بېيەنى گىرتىنە بەرى ھەلۋىستىكى رەخنە بىيەنە، توتۇپنە ھەم ھەلۋىستى بىيەنە ھەلۋىستى ھەلۋىستى تەنبا بېشىنى ئەوئەھەر نەكەت كە دەكە ۋەتە ھەلۋە، بەلكو ھەلۋەنى فېزىش بېت چۈن سودا ھەلۋەكان ۋەدەگىرت (بۇر، كارل، عىم المذهب التارىخى، ۱۱۲).

(بۇر) بە بەر دەھامى ھەلۋە كىنېدا بەلگە دېئىتە ھە، كە ھە ئەندازى يارى گىشتىگرى يان يۇتۇپىدا ئامانچە خوزراۋەكە دەخىتە بېش ۋىستى تاكەكان ۋە رۇلى عەقلا نەنە تاك لە بەرچاۋ ناگىرېت، لەم بۇرەشدا كۇمارەكەى (ئەفلاتون) يان (كۇمەلگەى كۇمۇنىستى ماركس) بە نمۇنە دېئىتە ھە (بۇر، كارل، عىم المذهب التارىخى، ۱۱۴). بە بىرۋاى (بۇر) لەم جۇرە كۇمەلگەيانە بە ناچارى لە پىناۋى بەدېئىتە گىشتىدا ھەلۋەدەرىت ناكۇكەكان دورىخىنە ھە ھەلۋە رېگەى پەرۋەدە ئايدۇلۇزىاۋە دەستبەسەر مەيل ۋە ئارەزۋى تاكەكاندا بىگىرېت، ئەمەش بەرەم كۇتۇردى ئازادى ۋە يەكەنكى دەرواى ۋە سەرەنچام بەرەم داخراى ۋە تۇتالىتارىت ھەنكاۋ ھەلۋەگىرت (بۇر، كارل، عىم المذهب التارىخى، ۱۱۵). بەم بېشە ترسى (بۇر) لە ئەندازى يارى گىشتىخوز ۋە يۇتۇپىا ترسى لە دەستدانى ئازادى تاكەكەسى ۋە رۇيشن بەرەم تۇتالىتارىت ۋە دەسلانچوزى، (بۇر) ئامانچى ئەندازى يارى كۇمەلگەى گىشتىخوزو يۇتۇپىا لە ھەدە دەبىئەتە ھە، كە ھەلۋى بەدېئىتە كۇمەلگەى ئايدىيالى دەدات لە داھاتودا كە ئامادە بە لە پىناۋىدا ۋىست ۋە ئازادى تاك لە ئىستادا بكانە قوربانى، ھەبۇشە ئەم بەرەم بەرەم بەشتىگرى لە ئەندازى يارى ھەندەكى يان ھەنكاۋ بە ھەنكاۋ دەكەت، بەم بېشە ئەم شىۋازى ئەندازى يارى كۇمەلگەى ھېچ مەترسىك بۇسەر ئازادى دروستىنكات، ئەمەش لە ۋە رۋانگەى ھەلۋى بەدېئىتە كۇمەلگەى ئايدىيالى نادات، بەلكو ھەلۋى چارەسەركى ئەم كىرەنە دەدات كە بە بەر دەھامى لە واقىعدا سەرەلەدەن، لەم رومە ئامانچى گۇران لە ئەندازى يارى ھەنكاۋ بە ھەنكاۋا گەبىشتن بە كۇمەلگەى ئىستەن نىيە لە داھاتودا، بەلكو ھەلۋە بۇ چارەسەركى ئەم كىشەنە ئىستەن ئارادان ۋە بە بەر دەھامى بونىان دەبىت (بۇر، كارل، عىم المذهب التارىخى، ۱۱۶). ئەندازى يارى كۇمەلگەى ھەنكاۋ بە ھەنكاۋ ھەروەك (بۇر) دەلېت: "بانگەشە بەدېئىتە كۇمەلگەى ناكەت كە تىپا ھەزارى ۋە بىكارى لە ئارادا نەبىت، بەلكو لە برى ئەو دەخوزىت لە رېگەى پىفۇرم ۋە ھەلۋى بەر دەھامى ھەزارى ۋە بىكارى لە ئىستادا چارەسەر بىكەت"، باشى ئەم شىۋازەش لە دىدى (بۇر) دا لە ھەدە بە ئاسانى رېزەى سەرەكەتن ۋە شىكست دىارېدەكىت ۋە نايتەھۇى چىركەنە ھە دەسلەت ۋە سەرەكەندى رەخنە ھەكە ئەمەى لە ئەندازى يارى گىشتىخوزو يۇتۇپىا بەدېدەكىت (بۇر، كارل، عىم المذهب التارىخى، ۱۱۷).

(بۇر) ھەكە ھەزەمەندىكى لىبرال بە بەر دەھامى بەرگى لە پەرنىسپەكانى (لىبرالىزم) دەكەت ۋە ئازادى مۇرۇف بە بەرەت دېئىتە، كە نايت بە ھەلۋە ھەلۋە بۇ بەدېئىتە ھەر چەشە ئايدىيالىك لە داھاتودا زىانى پىنكە بەرېت، (بۇر) رۇلى مۇرۇف لە بەدېئىتە گۇراندا بە بەرەت سەمىر دەكەت ۋە پىنى ۋاىە گۇرانى مۇرۇف بەرەمى رەنچى مۇرۇف، لەم رۋانگە بەشە ھەلۋە ھەلۋە بۇ چارەسەركى ھەلۋە گىرۋەكەن ناكۇكە ھەروەكە لە بۇچۇنە مېتۇدەكانىدا دەربارەى كەشەى زانست ئامۇزەى پىدەدا. بە بىرۋاى (بۇر) گۇران ۋە پىشكەوتن لە مېانەى ھەلۋە بۇ چارەسەرى كىشەگەلى دىارىكارۋ فېزىون لە ھەلۋە كە لە پىرۇسە بەرەدەن بەدېدەت، ۋاتە لە برى ۋىناردى ئامانچى ئامادەكراۋ لە داھاتودا، ھەلۋەدەن دان بە ھەلۋەكاندا بىنېن ۋە رەخنە يان لىگىرېن بەم شىۋەشە ھەمەشە لە گۇران ۋە پىشكەوتن دەپىن (بۇر، كارل، عىم المذهب التارىخى، 1959، 111). بە بىرۋاى (بۇر) ئەندازى يارى ھەنكاۋ بە ھەنكاۋ، ئەكەم بىخوزىت مېتۇدەى زانستى لە لىكۇلېنى كۇمەلگەى سىياسەتدا بەكارىت،

دادەنېت (بۇر، كارل، ۵۱۸). ۋاتا بە بىرۋاى (بۇر) گۇران لە مۇرۇدا ملكەچى ياساى ناچارى نى، بەلكو دەرنەنچامى ھەلۋى مۇرۇف بۇ چارەسەركى گىرۋەكان، مۇرۇف ھەلۋە ھېچ ئامانچىكى نى، بەلكو كارەكانى مۇرۇف ئەم ئامانچە بە مۇرۇف دەبەخىش (بەرنىچى، ئازاد، ۶۵).

لىرەشە ھە (بۇر) لە برى رېزى مۇرۇف گەراى، پىن لەسەر چەمكى ئەندازى يارى كۇمەلگەى دادەگىرت، ئەمەش لە ۋە رۋانگەى كە ئەندازى يارى كۇمەلگەى (Social Engineer) گىرېكى بە رۇلى مۇرۇف دەدات ۋە بىرۋاى ۋاىە مۇرۇف بەسەر چارەنوسى خۇيدا زالەم دەتۋانېت بەگىرەى ئامانچەكانى كارىگرى لەسەر مۇرۇف دابىت يان بىكۇرېت (بۇر، كارل، كۇمەلگەى كراۋە دۇمەكانى، ۵۲). ماناى (ئەندازى يارى كۇمەلگەى) ش لە دىدى پۇرەدا، كە بىنەمەى سەرەكى تىرۋانېنى ئەم بۇ گۇرانى سىياسى پىنكە ھىنېت، ھەلۋە ۋە تەقەلەى مۇرۇف بۇ گۇرېنى بارودۇخى ژيان لە مېانەى چارەسەركى گىرۋە رۇزانە بىيەكاندا. بە پىچە ھەمەى رېزى مۇرۇف گەراى كە جەخت لەسەر گۇرانى مۇرۇف دەكەتە ھە بىنى ياساىكى ناچارى لە دەروەى ۋىستى مۇرۇف، ئەندازى يارى كۇمەلگەى، ۋىستى مۇرۇف لە گۇرانى مۇرۇف بە جەھەرى ۋە گىرگە لە قەلەمدەدات، ۋاتا گۇرانى مۇرۇف لە خۇۋەى ۋە بە گۇرەى ياساىكى نەگۇر نى، بەلكو مۇرۇف بە ۋىستى خۇى ئەم گۇرانە بەدېدەت (بۇر، كارل، كۇمەلگەى كراۋە دۇمەكانى، ۳۶۰).

ئەندازى يارى كۇمەلگەى تىش لە دىدى (بۇر) دا بەسەر دوو شىۋازدا دابەش دەبىت: (ئەندازى يارى كۇمەلگەى يۇتۇپىا) ۋە (ئەندازى يارى كۇمەلگەى ھەنكاۋ بە ھەنكاۋ)، نوسىنە سىياسەىكانى (بۇر) بىش لە بىرۋاى ھەزرى سىياسى ۋە گۇرانى سىياسىدا بەرگىرەنە لە ئەندازى يارى كۇمەلگەى ھەنكاۋ بە ھەنكاۋ ۋە رەخنە گىرۋە لە ئەندازى يارى كۇمەلگەى يۇتۇپىا يان گىشتىخوز. لاي (بۇر) ئەندازى يارى كۇمەلگەى ھەنكاۋ بە ھەنكاۋ كە ماناى گۇرانى سىياسى ھەنكاۋ بە ھەنكاۋ دەگىرەنە ھە، شىۋازى تەندروست ۋە شىۋازى گۇرانە كە لەگەل واقىقى ژيانى مۇرۇفدا گۇنچاۋە لە خەمەتى ئازادى مۇرۇف ۋە دادپەرۋەرى كۇمەلگەى تىپا، بە پىچە ھەمەى ئەندازى يارى كۇمەلگەى يۇتۇپىا ۋە گىشتىخوز كە زىان بە ئازادى مۇرۇف دەگە ھەنېت ۋە كۇمەلگە بەرەم داخراى دەبەت ۋە سىستى تۇتالىتارى دېئىتە كە ھە.

(بۇر) رەخنە لە ئەندازى يارى كۇمەلگەى يۇتۇپىا دەگىرت لە ۋە رۋانگەى كە ئەم شىۋازەى ئەندازى يارى، خوزىارى ئەمەى بەر لە دەستىردن بۇ ھەر چەشە ھەنكاۋىكى كەبى، لە پىشدا ئامانچە سىياسەى كۇتايەكە كە ھەمان دەلەت ئايدىيالى يان نمۇنە بىيە دىارى بىكەت، بە گۇرەى ئەم شىۋازەى ئەندازى يارى، تەنبا كاتىك كە لانىكەم ھىلە گىشتىكانى ئامانچى كۇتاي كىشراىت ۋە گەلەلەى ئەم كۇمەلگەى مان لە بەر دەستدا بىت كە ئامانچە، دەتۋانېن باشترىن ئامازەكانى گەبىشتن بەم ئامانچە ھەلۋەكەنېن ۋە نەخشە بەك بۇ ھەنكاۋە كەدەپەكانمان ئامادە بەمىن (بۇر، كارل، كۇمەلگەى كراۋە دۇمەكانى، ۳۶۱). ئەمەش لەگەل بۇچۇنە سەرەكى (بۇر) دەربارەى گۇرانى ھەنكاۋ بە ھەنكاۋ ھەلۋە بۇ چارەسەركى ھەلۋە گىرۋەكەن ناكۇكە ھەروەكە لە بۇچۇنە مېتۇدەكانىدا دەربارەى كەشەى زانست ئامۇزەى پىدەدا. بە بىرۋاى (بۇر) گۇران ۋە پىشكەوتن لە مېانەى ھەلۋە بۇ چارەسەرى كىشەگەلى دىارىكارۋ فېزىون لە ھەلۋە كە لە پىرۇسە بەرەدەن بەدېدەت، ۋاتە لە برى ۋىناردى ئامانچى ئامادەكراۋ لە داھاتودا، ھەلۋەدەن دان بە ھەلۋەكاندا بىنېن ۋە رەخنە يان لىگىرېن بەم شىۋەشە ھەمەشە لە گۇران ۋە پىشكەوتن دەپىن (بۇر، كارل، عىم المذهب التارىخى، 1959، 111). بە بىرۋاى (بۇر) ئەندازى يارى ھەنكاۋ بە ھەنكاۋ، ئەكەم بىخوزىت مېتۇدەى زانستى لە لىكۇلېنى كۇمەلگەى سىياسەتدا بەكارىت،

گویردی همومو ئەمانەش، (بۆپەر) هەرچەندە هزرەمەندکی هاوچەرخواه له سەر دەمی (نیولیبیرالیزم) دا دەرژى، بەلام زیاتر له گەل بەهاکانی (لیبرالیزمى نوئى) گونجاوه و پشتگیری له دەستبەردانى دەولەت له پیناوی بەدیپینانی بەختەوهرى مرؤفا دەکات و هاوشیوهی (جون ستیوارت میل) و ئەوانیتر، رۆلێ دەولەت له بەدیپینانی دادپەرورەری کۆمەلایەتی بەرز دەرخیڤت. (بۆپەر) به پینچەوانەى (نیولیبیرالیزم) پیناوییه دیموکراسی زیان به ئازادی تاکەکەس بەگەنیت، بەلکو به پینچەوانەوه جهخت له سەر ئەوه دەکاتەوه که تەنها له کۆمەلگە دیموکراسیەکاندا، ئازادی مرؤف بەدیدیت و دادپەرورەری کۆمەلایەتی پایەدار دەبیت، لەم روهشەوه به داکۆکاری لیبرال دیموکراسی دادەنریت که (لیبرالیزمى نوئى) جهختی له سەر دەکردهوه.

ئەنجام

له کۆتایى ئەم توێژینەوه یه گەشتینە ئەم ئەنجامانەى خوارەوه:

1. هزرى (لیبرالیزم) به شیوهیهکی گشتی پشتگیری گۆرانی سیاسی دەکات و دژی چهقبەستووی و ناوهندچیتی و سەرچاوهگرتی دەسلەتە له هزره ئەبستراکت و بائیزووییهکانەوهوه عەقل و کردەوهی مرؤف به سەرچاوهی دەسلەت دەزانی.
2. بیرمەندە (لیبرالەکان) تیروانینی جیاوازیان بۆ گۆرانی سیاسی هەیهو بۆچوونیان به گویردی قوناغە جیاوازهکانی ئەو هزره دەگۆریت.
3. (لیبرالیزمى کلاسیک) پشتگیری گۆرانی شۆرشگیرانه دەکات و ئازادی تاکەکەس به بنەمای دەولەت له قەلمەدەدات، لەم پیناوهشدا دژی دەستبەردانى دەولەتە له ژیاى ئابوری تاکەکەسداو لێرەشەوه بەریاکردنی شۆرش و ئەنجامدانی گۆرانی شۆرشگیرانه پاساو دەدات.
4. (لیبرالیزمى نوئى) له گەل گۆرانی ریفورمخاوازانەدا یه رۆلێ دەولەت له باشتکردنی ژیاى مرؤف به گرنگ له قەلمەدەدات، لەم پیناوهشدا دژی گۆرانی شۆرشگیری و توندوتیژانەیه.
5. گۆرانی سیاسی له هزرى (نیولیبیرالیزم) دا به گویردی بارودۆخی کۆمەلگە دەگۆریت، بۆ کۆمەلگە دیموکراسیەکان پشتگیری گۆرانی ریفورمخاوازانە دەکەن و بۆ کۆمەلگە نادیموکراسیەکان هانی گۆرانی شۆرشگیرانه دەدەن.
6. (کارل بۆپەر) بەرگری له روانگەکانی (لیبرالیزمى نوئى) دەکات و رۆلێ دەولەت له ژیاى کۆمەلگە به گرنگ دەزانی، لەم روانگەیهشەوه له گەل گۆرانی ریفورمخاوازیایه ئەوهک گۆرانی شۆرشگیری و توندوتیژانە.
7. هزرى (بۆپەر) بۆ گۆرانی سیاسی له میانەى پشتگیری له (ئەندازباری کۆمەلایەتی هەنگاو به هەنگاو) بەرجهسته دەبیت، که به گویردی ئەو دەولەت له رینگەى دەستکاریکردنی دەمەزراوهکان به بەردەوامی هەلەو کەموکۆریهکانیان چارەسەر دەکات و بەمەش گۆران هەمیشە بوونی دەبیت.
8. به بروای (بۆپەر) ئەندازباری هەنگاو به هەنگاو، گۆرانی هەندەکی و بەردەوام بەدیدیت و له گەل شیدا سەقامگیری و ئاسایشی کۆمەلگەو ئازادی تاک پارێزراو دەبیت، به پینچەوانەى (ئەندازباری گشتگیر یان بۆتۆپی) که به بروای ئەو وێرانکەرەوه دەرئەنجامی ترسناک و مەترسیداری لیدەکەوتەوه.
9. (بۆپەر) به هەمان شیوه، دژی روانگەى میژووگەراییه که بانگەشەى گۆرانی شۆرشگیرانه دەکەن و لەسەر بنەمای هزریکی ئەبستراکت بەلینی بەدیپینانی بههەشتیکی ئایدیالی له داهاتوودا دەدەن، لەم پیناوهشدا (بۆپەر) نموونه به

سەرچاوهکان

یهکەم: کتێبه کوردی و به کوردی کراوهکان

بەرزنجی، نازاد (۲۰۰۸). مارکوزو بۆپەر. چاپی دووهم. سلێمانی. دەرگای چاپ و پەخشى سەرده.

بەشیریه، حسینی (۲۰۰۹). میژووی بیری سیاسی سەدهی بیستم (بیری لیبرالیزم) و کۆنسێرفاتیزم. وەرگێرانی/ ناسر ئیبراهیم زاده. ههولێر. دەرگای چاپ و بلاوکردنەوهی موکریانی.

بەشیریه، حسینی. دیموکراسی بۆ هەمووان. وەرگێرانی/ حوسین محمد زاده. ههولێر. دەرگای چاپ و بلاوکردنەوهی موکریانی.

پولادی، کەمال (۲۰۱۹). میژووی بیروباوەری سیاسی له خۆرئارا (بەرگی سنیهم). وەرگێرانی/ یوسف عەلی پور. سلێمانی. خانەى چاپ و پەخشى رینا.

سەلاحی، مەلەک یەحیا (۲۰۰۸). هزره سیاسیەکانی رۆژئاوا له سەدهی بیستمەدا. وەرگێرانی/ هیوا مەجید. ههولێر. دەرگای چاپ و بلاوکردنەوهی موکریانی.

فینسینت، ئەندرو (۲۰۰۷). ئایدۆلۆژیا مۆدێرنه سیاسیەکان. وەرگێرانی/ هیوا مەجید. ههولێر. دەرگای چاپ و بلاوکردنەوهی موکریانی.

کارل بۆپەر، کارل (۲۰۰۶). کۆمەلگەى کراوه دوژمنەوهکانی (بەرگی یەکم). وەرگێرانی/ ئیدریس شیخ شەرەفی. ههولێر. دەرگای چاپ و بلاوکردنەوهی موکریانی.

گیدنس، ئەتۆفنی (۲۰۱۰). له تیوان راست و چهپدا. وەرگێرانی/ خسرەو میراودەلی. سلێمانی. چاپخانەى رەنج.

ئۆدارد، کاترین (۲۰۱۸). (لیبرالیزم) و (نیولیبیرالیزم). وەرگێرانی/ هاوار محەمەد، بابان ئەنهور، نارام مەحمود. سلێمانی. دەرگای ئایدیا بۆ فکرو لیکۆلینەوه.

ئەلیکساندەر دوڭین، ئەلیکساندەر (۲۰۱۷). تیۆری چوارەمی سیاسەت. وەرگێرانی/ وریا غەفوری. سلێمانی. دەرگای ئایدیا بۆ فکرو لیکۆلینەوه.

دووهم: کتێبه عەرەبی به عەرەبی کراوهکان

إبراهیم/ موسى (2011). الفكر السياسي الحديث والمعاصر. بيروت. دار المنهل اللبناني. بوبر، کارل (1959). عقم مذهب التاريخي (دراسة في مناهج العلوم الاجتماعية). ترجمة/ عبدالمحميد صبرة. الاسكندرية. دار المعارف.

بوبر، کارل (2001). اسطورة الاطار (في الدفاع عن العلم والعقلانية). ترجمة/ أزد بيني طريق الحولي. الكويت. مطابع السياسية.

توشار، جان (2010). تأريخ الأفكار السياسية (الاشتراكية-الليبرالية-القومية-السلفية). ترجمة/ د. ناجي الدراوشة. دمشق. دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر.

توشار، جان (2010). تأريخ الأفكار السياسية (من عصر النهضة إلى عصر الأنوار). ترجمة/ د. ناجي الدراوشة. دمشق. دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر.

الجبالی، صقر و اخرون (2014). قاموس المصطلحات المدنية والسياسية. مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية.

ستیوارت میل، جون (1996). أسس الليبرالية السياسية. ترجمة/ إمام عبدالفتاح إمام، ميشيل متياس. القاهرة. مكتبة مدبولي.

کيلاني، أمال (2010). ألف باء الليبرالية. القاهرة. الهيئة المصرية للكتاب.

مارشال، جوردون (2001). موسوعة علم الاجتماع (المجلد الثالث). ترجمة/ أحمد زايد وآخرون. القاهرة. المشروع القومي للترجمة.
منصور، أشرف (2008). الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية). القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

سنيهم: كتيبه نينكلينه كان

Cahoone, Lawrence. (2014). The Modern Political Tradition: “Hobbes to Habermas”. Virginia. The Great Courses.
Gaus, Gerald (2000). political concepts and political theories. Colorado. westview press oxford.
Sargent, Lyman Tower. (2009). Contemporary Political Ideologies (a comparative analysis). Fourteen Edition. Wasdwith Cengage Learning.

چوارهم: سهرچاوه نملكترونيه كان

سويل، إيفانز (24 يوليو 2016). النيوليبرالية: الأيديولوجيا، السياسات، والآثار الاجتماعية. ترجمة/ خبيب زهير: <https://nthar.net/neoliberalism>
مارتينز، إليزابيث - أرنولد، غارسيا (20 أبريل 2012). ماهي النيوليبرالية؟ تعريف موجز موجه للنشطاء. ترجمة/ عبدالكريم اوججا: <https://attacmaroc.org/%D9%85%D8%A7->

ISSN 2411-7757



مجلة جامعة التنمية البشرية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها جامعة التنمية البشرية

المجلد (٧) العدد (٢) حزيران (٢٠٢١)

Journal of University of Human Development

A Scientific periodical issued by University of Human Development

Vol.7

No.2

June

2021